DIE ZIVILGESELLSCHAFT

IM LIBANON

Friedrich-Ebert-Stiftung
1994

المجتمع المدني في لبنان

مَنشورات
مُؤسَّسة فريدريش إيبرت

المجتمع المدني في لبنان

Friedrich-Ebert-Stiftung
Bonn
Bibliothek
A 95 - 02535

أبحاث الندوة التي عُقِدَت في ١١ حزيران ١٩٩٤
بالتعاون مع الجمعيّة اللبنانية لحقوق الانسان
نقابة الصحافة - بيروت

تقـــديم

المجتمع المدني بصورته المثالية الزاهية لم يكتمل بعد في أي تجربة أو تطبيق ، حتى في البلدان المتقدمة هو من قبيل المطامح ، والواقع ان الصراع من أجل القيم المدنية والانسانية ما زال دائرا ولم ينقطع بعد .

اما في بلدان العالم الثالث فان فكرة المجتمع المدني اقترنت بالاستقلال والتنمية : الاستقلال عن الدول الاستعمارية وبناء الدولة الحديثـــة ، ثم استغلال الموارد وتحقيق مستوى معيشي لائـــق للمواطنين .

وجرت الامور بما لا تشتهي حركات التحرر والاستقلال وقامت أنظمة على الاستبداد ، واخذت التبعية للخارج أشكالا أخرى . وتعثرت مشاريع التنمية . وهكذا أصبحنا أمام معضلات معقـــدة وشائكـــة .

كيف نواجه الموقف ومن اين نبدأ ؟

يرى بعض المفكرين الاجتماعيين والسياسيين ان الانسان في هذه البلدان هو الرقم المجهول ، وان المجتمع المدني المكون مـــن مواطنين واعين لحقوقهم وواجباتهم هو الضالة المنشودة . وهكذا دخل مفهوم المجتمع المدني في التداول حديثا . وكانت سبقته مبادىء الديمقراطية ، والليبرالية ، والاشتراكية ، الى حلبات الصراع كما الى حلقات البحث ومجالس المثقفين .

ان اهتمامنا بهذه المسألة في مؤسسة فريدريش ايبرت ليس جديدا . ولطالما تعاونا مع الهيئات الطوعية التعاونية والنقابية والنسائية وغيرها لاشاعة الوعي حول هذه المسألة ولجعلها جزءاً من التربية والسلوك ، وعندما نتعاون اليوم مع الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان لمتابعة المسيرة وملاحقة الاهداف ذاتها فاننا ندرك ان المرحلة الراهنة في لبنان تتطلب التكاتف الفعلي من أجل تعزيز الديموقراطية والحريات العامة في شتى مجالاتها .

قيل : لبنان والحرية توأمان . ولكن القول لا يكفي ، ولا حتى التعبئة العاطفية .

البحث العلمي الدؤوب ، والحوار البناء ، والاستخلاص الذكي لتعميق الفكرة وتحسين الممارسة والاداء هو الطريق الى بناء المجتمع المدني الذي نصبو اليه .

وفي اعتقادنا ان هذا الجهد العلمي الذي نضعه بين ايدي الهيئات الاجتماعية وطلاب العلم والباحثين يمكن أن يكون خطوة في هذا الاتجاه . وكنا نود أن نعرض هذا الجهد بصورته الكاملة الا ان بعض التعقيبات والمداخلات والاقتراحات التي قدمت لم يسجل أو لم يردنا في الوقت المناسب لذا اقتضى التنويه .

سمير فرح

ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت

الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

مؤسسة فريدريش ايبرت

برنامج ندوة

المجتمع المدني في لبنان

السبت ١١ حزيران ١٩٩٤

٩٠٠ **الافتتاح**

كلمة نقيب الصحافة **الاستاذ محمد بعلبكي**
كلمة رئيس الجمعية اللبنانية لحقدق الانسان :
النائب الاستاذ جوزيف مغيزل
كلمة ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت

الجلسة الاولى :

٩٠٣٠ **« عرض الاشكالية العامة للمجتمع المدني ومدخل الى الحالة اللبنانية »**
رئيس الجلسة : **النائب عبد الرحمن عبد الرحمن**
المحاضرة : **د. فاديا كيوان**

الجلسة الثانية :

١٠٠٠٠ **« الهيئات الاهلية الشبابية الطلابية في المجتمع المدني »**
رئيس الجلسة : **النائب محمد قباني**
المحاضر : **د. عصام خليفة**
المعقبان : **د. انطوان سيف**
د. فارس سابسين

الجلسة الثالثة :

١٠،١٠ **« الهيئات الاهلية المدنية الوطنية في المجتمع المدني »**

رئيس الجلسة : **د. بيـــار دكـــاش**

المحـــاضران : **السيدة آنـــا منصور**

الاستاذ معـــن بشور

١١،٠٠ ــ ١١،١٥ **استراحـــة**

الجلسة الرابعة :

١١،١٥ **« الهيئات النسائية في المجتمع المدني »**

رئيسة الجلسة : **السيدة منى يكـــن**

المحـــاضرة : **د. فهمية شرف الدين**

المعقبتـــان : **د. آمـــان شعراني**

الاستاذة هدى شلق

الجلسة الخامسة :

١١،٤٥ **« التنظيمات المهنية في المجتمع المدني »**

رئيس الجلسة : **النائب احمد سويد**

المحـــاضر : **د. انطوان مسرة**

المعقـــب : **المحامي عمر زين**

الجلسة السادسة :

١٢،١٥ **« التنظيمات العمالية في المجتمع المدني »**

رئيس الجلسة : **النائب الاستاذ زاهر الخطيب**

المحـــاضر : **د. يوسف الجباعي**

المعقـــب : **الاستاذ ياسر نعمه**

الجلسة السابعة :

١٢،٤٥ **« الاحزاب السياسية في المجتمع المدني »**

رئيس الجلسة : **النائب عصام نعمان**

المحـــاضر : **الدكتور ساسين عساف**

المعقبـــان : **الاستاذ كريم بقرادوني**

الاستاذ غـــازي عريضي

١٢،٣٠ **استراحـــة غـــذاء**

الجلسة الختامية :

١٥،٠٠ ــ ١٦،٠٠ مناقشة حول **«سمات ومشكلات المجتمع المدني»**

رئيس الجلسة : **النائب الاستاذ جوزف مغيزل**

كلمة نقيب الصحافة

الاستاذ محمد البعلبكي

اعرب عن سعادتي باقامة الندوة في دار النقابة ، المجتمع المدني كيف يمكن أن ينفصل في لبنان أو غيره عن حقوق الانسان اذا كان يرجى له أن يكون مجتمعا انسانيا متحضرا راقيا . فالمجتمعات بمجافاتها لحقوق الانسان تصنف نفسها في خانة المجتمعات المتخلفة. والعبرة في المجتمع المدني هي في مدى التزامه حقوق الانسان ، ولا عجب اذا نهضت الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان بتنظيم هذه الندوة حول المجتمع المدني .

في طليعة مبادىء حقوق الانسان والتي لا يمكن أن يستقيم لمجتمع مدني كيان ، بدونها ، مبدأ الحرية ، فلا مجتمع مدني انساني راق من غير الحرية ، ونشدد على ان مجتمعنا المدني في لبنان ناضل كثيرا ولا يزال يناضل من أجل ضمان المستوى اللائق للحرية في حياته العامة . هذا النضال يعود الى أكثر من ١٥٠ عاما وفي يقيني انه بدأ مع قيام الصحافة اللبنانية في العهد العثماني .

نشأت هذه الصحافة على مبدأ الحرية ، وناضلت نضالا جبارا لتكريس هذا المبدأ . وعبر هذا النضال نقول ان هذه القيمة باتت شيئا أصيلا لا يمكن اجتثاثه . وأي قوة من القوى مهما استبدت ، وأي قوة أو سلطة يتبادر الى ذهنها ان بمقدورها أن تجتث هذه القيمة هي بطبيعة الحال في ضلال كبير ومحتوم أن تلاقي الفشل الذريع ، فضلا عن الخزي المريع ، وما قامت معركة من أجل الحرية الا وكتب للحرية الانتصار ، ولم يكتب للاستبداد أو الطغيان أن يكون لـه الانتصار .

والسبب الاساسي لهذا الواقع هو ما قدمه المجتمع المدني اللبناني منذ قرن ونصف من ضحايا غالية على مذبح الحرية . منذ بضعة اسابيع احتفلنا بذكرى السادس من ايار ونحمد الله أن سلطتنا احتفلت به يوما وطنيا رسميا . الذين علقوا على اعواد المشانق في الساحة التي اطلق اسمهم عليها افتدوا الحرية في لبنان بارواحهم ودمائهم ، ثم استمر فداء الحرية عبر الانتداب ، ثم في مطلع عهد الاستقلال واتصل ذلك حتى نضالنا المستمر من أجل ضمان أرحب هامش ممكن للحرية في مجتمعنا المدني .

المجتمع المدني ، لا يمكن ان يكون كما نطمح في لبنان ، الا في قيام الحوار المستمر بين جميع فئات لبنان المؤمنة بالحرية وأن نقبل رأي الاخر ضمن الاحترام المتبادل وأن يقوم بين مختلف الاراء تفاعل مستمر لنتوصل معا ضمن اطار الحوار المتبادل الى ما يكون أقرب الى الحق ومصلحة مجتمعنا المدني وشعبنا بوجه عام . فلا يمكن لمجتمع مدني أن يستمر اذا لم يكن قائما على مبدأ الولاء الوطني ، فبدون هذا الولاء كل ما نتحدث عنه يبقى عرضة للخسران ولن يكون له أي معنى أو مردود . نستطيع أن نمارس الحرية في أي مكان من العالم ، وان نتفاعل في اي مكان ولكن اذا لم تكن لنا وحدة وطنية وتمسك حقيقي بكياننا الوطني فكل ذلك يذهب هباء ... تجربتنا التاريخية في العيش المشترك تجربة رائدة . لبنان ليس بلدا او وطنا فحسب ، وانما قبل هذا او ذاك ، رسالة ، وهذه الرسالة تتمثل في رأيي ان المجتمع المدني قائم على مبدأ العيش المشترك ضمن اطار الحرية .

كلمة النائب الاستاذ جوزيف مغيـــزل

رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

ايها الزمـــلاء النواب ،

ايها السيدات والسادة ،

ارحب بكـــم واشكركم على مشاركتكم في هـــذه الندوة حول « المجتمع المدنـــي » .

عبارة « المجتمع المدنـــي » اتخذت موقعها في الخطاب اللبناني كدلالة عن تخطينا مرحلة النزاعات المسلحة ، مرحلة سيطرة المجتمع الميليشياوي ، انها أحد عناوين السلام اللبناني ،

مناعة المجتمع المدني الذي يعبر عن نفسه بصوت عال اليوم هي التي مكنتنا من الانتقال السريع من الحرب الى السلام .

انها لمناسبة الان لنتذكر الحركات والجهات والتجمعات التي رفضت الحرب وقاومتها ، اولئك الذين واللواتي حافظوا علـــى التواصل بين مختلف مناطق البلاد وأهاليها ولا سيما عاصمتهم .

الذين واللواتي تظاهـــروا وفي طليعتهم المعاقـــون ورائدات اللاعنف ورواده ضد الحرب في مسيرة الخمسة ايام من الشمال الى الجنوب غير آبهين بالمخاطر والحواجز وسواها من المسيرات .

الذين واللواتي تحدوا خطوط التماس وتحذيرات القتلة فجمعوا ستين الف توقيع ضد الحرب ومن أجل السلام الاهلي على عريضة طولها مئات الامتار .

وجمعوا الدم في اخطر الساعات من أجل من اصابتهم البنادق والقذائف والمتفجرات بفقدان الدم من مختلف جهات لبنان .

وافترشوا الطريق أمام مقر مجلس النواب المؤقت — للمطالبة بالمؤسسات العامة ، وتحدوا التهديدات وعبروا الحواجز القتالة لينقلوا المساعدات وينقذوا هذا او ذاك من المخطوفين والمحتجزين .

واطلقوا النداءات ونشروا المقالات بوجه السفاكين والجزارين.

اولئك هم حملة مشعل ا لمجتمع المدني يوم كان هذا المجتمع مقهورا ، مغلوبا على أمره ، مغيبا ، مكموم الفم ، مقيد اليدين ، يوم كان لبنان اسير السجانين طوال خمسة عشر عاما .

اولئك الذين واللواتي لولاهم لما طويت الصفحة السوداء بتلك السرعة المدهشة ولما عادت العلاقات بين اللبنانيين في لحظة سقوط سواتر الذل والقهر والارهاب .

تلك الوجوه من المجتمع المدني كانت رسالتها مقاومة العنف . رفض التقسيم ، التمرد على هدامي الدولة والمؤسسات ، المحافظة على المكاسب الحضارية والمجتمعية طوال عقود من الحرية .

اما وقد كشحت السنوات السوداء وعاد السلام ، هل يتوقف دور المجتمع المدني ، هل ينتهي ؟

هذا هو السؤال الذي أردنا أن نتطارحه اليوم معا ،

ما هو دور المجتمع المدني ما بعد العنف ،

هل ان اعادة الاعمار وبناء الغد الجديد ، متروك فقط للدولة ،

ام ان لفئات المجتمع المدني دورا اساسيا ؟

هل للطلاب ، للحركة النقابية ، للمنظمات السياسية . للجمعيات الاهلية دور ؟

وما هو هذا الدور وكيف يتحقق ؟

هذا اليوم المكثف ، حيث المضمون المختزل يحل محل المطولات.

غايته طرح القضية ، فهمها ، استخراج الحقائق ، فتح كوات من النور على ا لمستقبل .

فشكرا على مشاركتكم

كلمة رئيس الجلسة الاولى

النائب عبدالرحمن عبدالرحمن

يسعدني ويشرفني ان أترأس الجلسة الاولى ، شاكرا للجمعية اللبنانية لحقوق الانسان ولمؤسسة فريدريش ايبرت اقامة هذه الندوة « حول المجتمع المدني في لبنان » لما في ذلك من أهمية في فهم وتحليل واقعنا الحاضر ، وشاكرا في الوقت نفسه للدكتورة الباحثة ماديا كيوان المحترمة هذه المحاضرة القيمة التي سنتلقيها بعد قليل ، تحت عنوان : « اشكالية المجتمع المدني في الغرب وفي الدول النامية » اذ تضعنا المحاضرة أمام نقاط التقاطع تارة ، ونقاط التشابك تارة اخرى ، وأحيانا أمام نقاط التلاقي في مسألة المجتمع المدني ، ممهدة لذلك بعرض موجز دقيق ، غني حول مفهوم هذا المجتمع ، وأسباب نشأته في المهد ... في خلايا الفكر الليبرالي الغربي ، وما تدرّج اليه ... وصولا الى العقد الاجتماعي فالدولة الليبرالية كنتيجة لارادة المجتمع ، مرورا بتشكيل الدولة القومية واثر تطور الراسمالية الصناعية في البنية الاجتماعية للدول الناشئة ، وأمام المجتمع المدني والدول النامية ، تقف محاضرتنا « الدكتورة كيوان » متسائلة بعد عرضها لتطور المجتمع المدني في الغرب عن واقع المجتمعات الحديثة النامية !؟ أو بالاحرى هل يمكننا التحدث فعلا عن مجتمع مدني في هذه المجتمعات !؟ هل تعتمد الاصالة والتماثل في هذه المجتمعات !؟ مع ما أسمته في ذهنية تلك المجتمعات النامية !؟ وتستطرد لتميز بين ثلاثة مشاهد عن الدولة والمجتمع المدني مثيرة فينا حوافز التفكير عن واقع مجتمعنا اللبناني والمناخ السائد ، تسألنا هي قبل ان تجيب !؟ تحرك النقاش كأنما لا تريد لمحاضرتها ان تقف عند حدود الوقت المحدد ... وهذا ما سيقرره السادة المشاركون ، فالمجتمع بمؤسساته الناشطة يتكامل مع الدولة في مهمات ازالة

آثار الحرب وفي مجالات الانماء والاعمار ، لان الدولة التي تشكو من نقص الموارد وخلل الادارة عاجزة عن تعبئة كل الطاقات في مجالات الانماء اذا لم يعاونها في ذلك مجتمع مدني متطور بمؤسساته زاخر بمتطوعيه ، حيوي بفعاليته .

محاضرة الجلسة الاولى

اشكالية المجتمع المدني في الغرب وفي الدول النامية

د. فاديا كيوان

يأخذ موضوع المجتمع المدني حيزا كبيرا من الاهتمام في الجدل السياسي القائم حاليا في لبنان كما في العالم . فيذهب العديد من الناشطين في الوسط الاجتماعي والشعبي الى حد التحدث عن « المجتمع المدني اللبناني » وباسمه ، فيما يتجه اخرون ، المحبطون او غير المحبطين ، الى نكران وجوده كليا . وغالبا ما يتم ربط هذا المفهوم بمجموعة من المفاهيم الاخرى مثل حقوق الانسان والديمقراطية والحرية . فالبعض يعتبر المجتمع المدني قادر ، دون سواه ، على حماية حقوق الانسان في وجه كل انواع التسلط . ويربط البعض الاخر بين الديمقراطية والمجتمع المدني ، واما أن الديمقراطية تأتي في البدء فتسمح بظهور هذا المجتمع وتبلور ارادته .

تاريخية المفهوم (Historicité du Concept)

في عودة الى تاريخية هذا المفهوم ، نكتشف انه بالفعل ابن زمان ومكان ، أي القرن الثامن عشر والمجتمعات الغربية ، وقد اصطبغ طويلا بهما . الا أن تطور الحياة الاقتصادية الاجتماعية وبالتالي تطور الايديولوجيات الغربية ، قد أدخلا تعديلات نوعية على هذا المفهوم ، فاذا به يبقى طويلا في التداول ويأخذ معاني متمايزة بحسب الحقبات . وتاريخية هذا المفهوم ستزيد الاشكالية القائمة حوله تعقيدا وتزيده هو ، غنى وتشعبا .

سيرتبط المجتمع المدني اولا بالفكر الليبرالي وسيترافق والفكر العلماني الغربي الداعي الى فصل الحياة المدنية عن الحياة الدينية . وسينطبع بسمات ظهور الرأسمالية والرأسمالية الصناعية وبمفاعيلها على البنية الاجتماعية الغربيـــة وانعكاساتها على تطـــور الفكـــر السياسي الغربي ، وسيتداخل كذلك مع نشأة الدولة القومية في الغرب نشأته الغربية ستفتح بدورها نقاشا حول مناسبية هـــذا المفهوم الحديث عن أمكنة وأزمنة مختلفة . و من الطبيعي التساؤل حول ما اذا كان مفهوم المجتمع المدني قابل للاستيراد ، لتحليل البنية الاجتماعية في الدول الحديثة والنامية على اساسه .

نشأة المجتمع المدني في الغرب

يمكن الجزم بأن الفكر الليبرالي الغربي شكل المهد والمنبـــع لمفهوم المجتمع المدني وذلك لاسباب عدة . فالفكر الليبرالي تمحور حول مبدأ الحرية الانسانية والشروط المحققة لهذه الحرية ، وبالتالي عالج موضوع السلطة السياسية بكثير من الحذر انه نظر الـــى السلطة على انها قيد أي شر يهدد الحرية . لكن حالـــة الطبيعة (Etat de Nature) السائدة بين البشر هي أيضا حالة مهددة للحرية الانسانية ، فاذا بالبشرية تعيش في شريعة غاب . في هذا المناخ ستنشأ فكرة الحالة الاجتماعية التعاقدية التي تسمح بالتوفيق بـــين الحرية والحالة الاجتماعية أو المدنية (Etat Social ou Etat Civil).

ويعتبر المفكر الفرنسي جان جاك روسو المساهم الاكبر في بلورة هذا التوافق لا سيما وأن روسو وضع الحرية الفردية بمصاف القيمة المقدسة ، ولم يقبل بالسلطة الا في حدود احترامها لهذه الحرية وحمايتها . فالعقد الاجتماعي نابع من الارادة الحرة للافراد ، وهؤلاء يرون أن حريتهم تنمو وتتعزز في الحالة الاجتماعية أو المدنيـــة ، والسلطة السياسية اذ تنبع من الحرية نفسها تصبح مقبولة .

انطلاقا من نظرية روسو في العقد الاجتماعي وفي علاقة الحرية والسلطة ، تبلورت فكرة السيادة الشعبية كمبدأ لقيام النظـــام السياسي . وأصبح الشعب هو مصدر السلطات ورقيبها . وغني

عن القول ان السلطة النابعة من ارادة الشعب ستكون محصورة الصلاحيات في بعض المجالات دون سواها حيث لا يرى الشعب ضرورة لتدخل الدولة .

وهكذا ستنشأ الدولة الليبرالية الاولى كنتيجة لارادة المجتمع الذي أبقى نفسه خارجها بمعنى أن مجمل نشاطاته بقيت خـــارج نطاق تدخل الدولة . في هذه الحقبة ، أمكن الحديث عن مجتمع مدني متمايز عن الدولة ، يشكل مصدرا للسلطات فيها ويبقى على مسافة منها ، قادر على وضع القيود والضوابط لها .

فالصورة الاولى للمجتمع المدني هي ذلك الفضاء الحافظ للحرية في مواجهة السلطة . وفي هذا السياق سيتبلور لاحقا مبدأ فصل السلطات ومن ثم التعددية السياسية ، فلا قبول بوجود المعارضة السياسية وبممارستها نشاطا سياسيا علنيا ، وبالحريات العامـــة على انها مساحة تعيش في كنفها الجماعة الوطنية ، والتناوب علـــى السلطة وسن القوانين التي تنظم أصول الحكم والعلاقات بـــين المؤسسات وصلاحيات كل منها والضوابط لها جميعا ...

هذه المرحلة من نشوء الدولة الليبرالية ستترافق مع تشكل الدول القومية في الغرب (Etats - Nation) ، وسيكون الانصهار في المجتمع عنصرا مكونا وداعما للدولة . وسيسمح هذا الانصهار وهذا التوحد بالتمايز عن الدولة ومراقبتها . لكن المجتمعات الغربية كانت قد مرت في تلك الفترة بحقبة مهمة من تطور الرأسمالية الصناعية التي أحدثت تغييرات كبيرة في البنية الاجتماعية لهذه الدول ، ومن أهمها انها ساهمت في ظهور الفردية كقيمة بذاتها بعد أن تفككت البنيات التقليدية الوراثية وبخاصة العائلة البطريركية . فيمكـــن اعتبار فردانية العلاقات الاجتماعية (Individuation des rapports sociaux) عاملا أساسيا مساهما في بناء المجتمعات الصناعيـــة الغربية على قاعدة جديدة هـــي قاعدة الموطنية (Citoyenneté) معممـــةاذ تربط المواطن بسائر المواطنين علاقات جديدة قائمـــة علـــى قوانين معممة (Lois Universelles) ، تطبق على الجميع سواسية .

وهذا الواقع سيعزز اللحمة الجديدة في الدولة القومية وهي اللحمة الوطنية المعبرة عن الجسم الاجتماعي الوطني الواحد والمنصهر نسبيا .

وتجدر الاشارة الى أن العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في هذه المرحلة ستفرز بين اجتماعية جديدة وتنسج أشكالا متنوعة من التضامن ، غير تلك التي كانت قائمة بالسابق على عرى القربى والعصبية التقليدية (العائلية والعشائرية وغيرها) .

وتجدر الاشارة أيضا الى أن تطور الفكر السياسي الليبرالي في مجال البحث ضوابط للسلطة ، سيدفع الى وضع ضوابط للسلطة العسكرية في المجتمع ، وسيجرى الحديث عن سلطة مدنية سيدة تخضع لها السلطة العسكرية وتأتمر بها . ونمت في المجتمعات الغربية تقاليد مدنية تفصل بين الوظيفة العسكرية والوظيفة السياسية وتربط الاولى بالثانية .

بعد ظهور مفهوم المجتمع المدني في تلك الفترة ، سيجري الحديث فيه من زوايا مختلفة وبمضامين مختلفة مع اختلاف التيارات الفلسفية والايدولوجية . فاذا بالمفكر الالماني هيغل يعتبر ان المجتمع المدني غير قادر على ولوج باب الحرية بنفسه وانه بحاجة الى الدولة .

لكن وبعد روسو ، هناك مفصل اخر لتطور مفهوم المجتمع المدني مع المفكر الماركسي الايطالي انطونيو غرامشي الذي سيعود الى اعتماد التمايز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني ، حيث انه بنظره هناك شكلين للسيطرة التي تمارسها البورجوازية الراسمالية على المجتمع بكامله : السيطرة السياسية التي تستعمل وسائل القمع أداة لها والتي ترتكز على أجهزة الدولة من محاكم وأجهزة أمنية ، (Domination fondée sur les moyens de coercition) والسيطرة التي تستعمل وسائل الترهيب الرمزي (أو العنف الرمزي) أداة لها ترتكز على الاجهزة الايديولوجية غير الرسمية (مجمل المؤسسات غير الرسمية كالمدرسة والكنيسة والنادي والجمعية والحزب والنقابة) .

والوسائل الايديولوجية تعتمد الاقناع سبيلا لاخضاع الناس عبر تلقينهم القيم السائدة في المجتمع والتي هي بطبيعة الحال القيم البورجوازية .

ويعود غرامشي ويميز بين المجتمع الجيلاتيني والمجتمع المدني. فالاول يشير الى الحالة التي لا تكون فيها ايديولوجيا طبقية سائدة في المجتمع وعاملة على اقناع وترغيب سائر الفئات الاجتماعية . وهي حال المجتمعات التي تتميز بثقافة تقليدية ضعيفة . وفي هذه الحالة يكفي أن ينقلب الحكم أي أن تتم السيطرة على الاجهزة القمعية للدولة حتى يتغير النظام . أما الحال الثانية فهي تلك التي تتميز بوجود ايديولوجيا ناشطة للطبقة المسيطرة ، وقادرة على الهيمنة على سائر الفئات الاجتماعية . وفي هذه الحالة لا يكفي أن تتم السيطرة على أجهزة الدولة لان المعركة الحقيقية هي معركة أيديولوجية تجري تحديدا في فضاء المجتمع المدني ، وفي هذا الاطار ، دعا غرامشي الى انتاج ثقافة مضادة وثورية لمواجهة الثقافة البورجوازية السائدة لدحر هذه الاخيرة وتسلم قيادة المجتمع من قبل البروليتاريا .

في ما بعد ، سيكمل المفكر الفرنسي المعاصر لوي التوسير (Louis ALTHUSSER) نظرية غرامشي في المجتمع المدني ، فيميز بشكل واضح بين أجهزة الدولة والاجهزة الايديولوجية للدولة على اعتبار أن الدولة نفسها هي أداة في يد البورجوازية . وفي العقد الثاني من القرن العشرين سيتجه الفكر السياسي الماركسي نحو محور الصراع الايديولوجي وسيتحول النشاط السياسي الشيوعي باتجاه احداث ثورات ثقافية تقلب نظام القيم البورجوازي الراسمالي .

يمكن استخلاص فكرة أساسية من الادب الماركسي في موضوع المجتمع المدني ، وهي أن هذا الاخير هو الفضاء الحقيقي للصراع . وان قوى التغيير تتجمع في هذا الفضاء وانطلاقا منه باستطاعتها التحكم بأجهزة الدولة .

خلاصة القول أن مفهوم المجتمع المدني ارتبط تاريخيا بسمات خاصة مرافقة لتطور المجتمعات الغربية اقتصاديا ــ تطور الرأسمالية ومفاعيلها على البنية الاجتماعية ــ وسياسيا ــ تطور الدولة من النظام القديم نحو الديمقراطية .

فأين هي منه اليوم المجتمعات الحديثة النامية ؟ وهل باستطاعتنا التحدث عن مجتمع مدني في هذه المجتمعات ؟

المجتمع المدني والدول النامية

لن نطرح موضوع الاصالة والتماثل الذي يشغل النقاش السياسي لدى مثقفي العالم النامي في عصرنا بل ننطلق من أن هناك « تبني للدولة » ككيان سياسي حقوقي ، بحسب مفهومها الغربي ، وذلك في كل المجتمعات الحديثة . ولكن نلاحظ أن هذا التبني لم يتوافق مع تطور الارادات المحلية في كل دولة بل جاء في أغلب الاحيان بنتيجة التنافس بين الدول المستعمرة وتقاسمها للعلم مناطق نفوذ . والمرحلة الاستعمارية ستطبع كل دولة بطابع خاص سيستمر أثره حتى بعد انتهاء الاستعمار .

ففي الصدمة الحضارية التي أحدثها الاستعمار الغربي (Le choc de civilisation) ، هناك مزيج من الاصالة والتماثل يبقى أن السمة العامة لكل الدول النامية ، بدون استثناء ــ هي غياب الانصهار الاجتماعي الوطني داخل حدود كل دولة حديثة ، بخاصة لان رسم الحدود خضع لمصالح الدول المستعمرة ولميزان القوى في ما بينها بصرف النظر عن ارادة الشعوب نفسها . غياب الانصهار هذا سيخلق خللا كبيرا في آلية عمل المؤسسات التي ستبنى في الدول الحديثة وبعضها سيعتمد نظاما ديمقراطيا شكليا ، وبعضها الاخر سينزلق في أشكال متنوعة من الحكم السلطوي ــ من الانظمة الكليانية الى الانظمة العسكرية الخ ...

فمن جهة ، وحيث ستعتمد الديمقراطية شكلا ، سيكون نظام الحكم تعدديا أكثر منه ديمقراطي بالفعل ، وستتقاطع التعددية فيه مع تعددية تقليدية لن تسمح بالوصول الى الديمقراطية بالفعل .

ومن جهة اخرى ، وحيث سيعتمد نظام سلطوي ستحاول أقلية في السلطة التحكم بمسار المجتمع في كل أنشطته من خلال سيطرتها على أجهزة الدولة .

ولما جاء ظهور الدولة في المجتمعات النامية غير مترافق وتطور رأسمالي واقتصادي اجتماعي يفرز علاقات مواطنة بين الافراد والجماعات (Rapports de citoyenneté) ، أمكن الحديث عن نوعين من الروابط في المجتمع : روابط أهلية وروابط مدنية ، يشير النوع الاول منها الى التنظيمات الاهلية القائمة تقليديا في كل دولة بين الافراد وداخل الجماعات على قاعدة صلات القربى والتاريخ مثل العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة . ويشير النوع الثاني من الروابط الى التنظيمات التي تشكلت حديثا بعد ظهور الدولة ، والتي تجاوزت حدود الروابط التقليدية الاولى باتجاه نسج علاقات جديدة بين الافراد والجماعات على قاعدة مصالح مشتركة وأفكار ونظم قيم جامعة مثل الهيئات المهنية والنقابات والاحزاب والهيئات الشبابية الثقافية والاجتماعية والانسانية ذات الخطاب والاستراتيجيا الوطنية .

من الضروري الاخذ في الاعتبار نوعين من الروابط في المجتمع ، الروابط التقليدية والروابط الحديثة مع الاقرار بأن التمييز الواضح بين هذين النوعين صعب للغاية علما بأن كل منهما يمكنه أن يشكل فضاء متمايزا عن السلطة وضابطا لها . لكن التنظيمات الحديثة بطبيعتها مرتبطة بنيويا بتركيبة الدولة الوطنية وهي بالتالي أكثر قدرة على العامل مع السلطة السياسة فيها وضبطها .

ومن منطلق ديمقراطي ، يمكن اعتبار قوة التنظيمات الحديثة ــ وهي تنظيمات مدنية ، مؤشرا لدينامية سياسية متطورة في اتجاه تحقيق المزيد من الديمقراطية والمزيد من الضمانات لحقوق الانسان ــ واستطرادا مكننا التمييز بين ثلاثة مشاهد :

١ ــ دولة قوية وتنظيمات مدنية ضعيفة جدا ، يؤدي الى تسلط الدولة وفقدان الحريات العامة وغياب الضوابط .

٢ ــ دولة ضعيفة وتنظيمات أهلية تقليدية قوية جدا ، يؤدي الى تفكك الدولة بسبب النزعة الفئوية التي تسود عادة التنظيمات التقليدية .

٣ ــ دولة قوية وتنظيمات مدنية قوية ، يؤدي ذلك الى تجاذب لا بد له وأن يساهم في توسيع فضاء الديمقراطية في المجتمع .

يحتل لبنان موقعا خاصا في اطار هذه الاشكالية لان قيام لبنان الحديث ترافق مع اعتماد نظام اقتصادي حر ومع اعتماد نظام سياسي ديمقراطي . وفي هـذا المناخ ظهرت الهيئات والجمعيات المدنيـة والتنظيمات بالعشرات بل بالمئات والآلاف ، وتطورت ودخلت في عملية التجاذب مع الدولة . وبقيت الى جانب هذه الهيئات الحديثة ، التنظيمات التقليدية التي ارتبطت بالتركيبة الاجتماعية التاريخيـة للبنان ، كالعائلات والعشائر والمذاهب والطوائف . وجاء النظام السياسي اللبناني ليتقاطع مع هذه الاخيرة ، حيث انه اعتمد الصيغة الطائفية للمشاركة السياسية حرصا علـى مشاركة كل القـوى الاجتماعية في الحياة السياسية . فكان أن تقاطعت الصيغة الطائفية مع الروابط الاهلية التقليدية وأنعشتها الى حد انها خلقت مصالـح بدأت تشكل حاجزا في وجه تطور التنظيمات المدنية وتعيق تطور النظام الاجتماعي السياسي اللبناني باتجاه احترام أوسع لحقوق الانسان وتحقيق الديمقراطية .

ما هو واقع هذا الفضاء الذي يشكل الحلبة الحقيقية لتفاعل القوى الاجتماعية والافكار ونظم القيم وتجاذبها وربما تصادمها ؟

ما هو واقع الهيئات الاهلية التقليدية وتركيبتها ودورها وآفاقها وتطلعاتها وعلاقاتها بالنظام السياسي ؟

ما هو واقع الهيئات المدنية الحديثة وتركيبتها ودورها وآفاقها وتطلعاتها وعلاقاتها بالنظام السياسي ؟

ما هي أسباب المراوحة التي يشكو منها اللبنانيون وهـي المعوقات التي تمنع من تحويل التعددية السياسية في لبنان الى نظام ديمقراطي متطور ؟

المراجـــع الرئيسية

* Jean Jacques ROUSSEAU, « Discours sur l'origine de l'inégalité parmi les hommes » Garnier FLAMMARION, 1971.

* Jean Jacques ROUSSEAU, « Du contrat social », Paris, Garnier - FLAMMARION, 1982.

* Antonio Gramsei « Gramsei dans le texte », Paris, Editions sociales, 1977.

* P. BIRNBAUM & B. BADIE, « sociologie de l'Etat », Paris, FLAMMARION, collection Champs.

* G. ALMOND & S. VERBA, The civic culture revisited, an analytic study, little Brown series.

* F. KIWAN « The formation of Lebanese civil society, in The Beirut Review, special issue on Independance : fifty years later, L.C.P.S. Beirut, No. 6, 1993, pp. 69-74.

* سعيد بن سعيد العلوي « نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث » في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مؤسسة دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ ص. ٤١ ــ ٦٥ .

* عبد الباقي الهرماسي ، « المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية » ، نفس المصدر ، ص. ٩١ الى ١٠٣ .

* وجيه كوثراني ، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي ، نفس المصدر ، ص. ١١٩ الى ١٣١ .

* سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل ، « المجتمع المدني والدولة في الفكـر والممارسة الاسلاميـة المعاصرة » ، نفس المصـدر ، ص. ٢٧٩ الى ٣١١ .

محـــاضرة الجلسة الثانيـــة

الهيئات الاهليـــة الشبابيـــة الطلابية في المجتمع المدنـــي

د. عصـــام خليفـــة

أعاد الفيلسوف اللبناني رينيه حبشي ، ١٩٧٢ ، مظاهر الازمة عند الشبيبة اللبنانيـــة الى عدة عوامل . من ابرزهـــا التحدي الاسرائيلي والعدالة الاجتماعية . وذلك في كتاب Jeunesse culture et engagement (١) . ثم طرح اساسا للعمل لونا مـــن الوان العلمانية التي تحترم القيم الدينية . وبعد ربع قرن تقريبا نجد أن الشبيبة اللبنانية لا تزال أمام عوامل الازمة نفسها ، يضاف اليهـــا عامل فقدان الانتماء للدولة اللبنانية التي تهددها التسويات المطروحة بالالغاء والتقاسم ، كما نجد من وجهة نظرنا اننا أمام الحل عينـــه الذي طرحه هذا المفكر اللبناني . واذا تخطينا وجهات النظر حول امكانية الفصل بين الدولة والمجتمع المدني ، فالبعض يؤكد ان المجتمع المدني هو مجال ممارسة الافراد حرياتهم ، والدولة ، في هـــذا السياق ، هي سلطة عامة فوق المجتمع وصراعاته ، وظيفتهـــا الاساسية حماية الحرية والمساواة بما يعنيه ذلك من فصل تـــام بين مجالات الدولة ومجالات المجتمع المدني . والبعض الاخر يؤكد انه لا امكانية للفصل بين الدولة والمجتمع المدني (٢) . نقول اذا تخطينا هذا التباين يمكن أن نتوقف عند عدة نقاط اولية في الموضوع المطروح للمعالجة .

١ ـــ ماهية مرحلة الشباب ؟

يكاد يتفق الباحثون على أن مرحلة الشبـــاب تبدأ في سن الخامسة عشرة او قبلها بقليل وتنتهي في مرحلة الخامسة والعشرين أو ما حولها تقريبا (٣) .

٢ ــ الطلاب والشباب ليسوا بأي حال جماعة متماسكـــة ومتفاهمة على كل أمر . فانطلاقا من أن هذه الفترة تزيد من عشر سنوات ، وانطلاقا من التباين والاختلاف في الظروف الاجتماعيـــة والثقافية والاقتصادية التي يعيش فيها الشباب ، فمن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف فيما بينهم على مختلف الاصعدة الاجتماعيـــة والفكرية والسياسية . بمعنى اخر أن الانقسامات التي يعاني منها المجتمع اللبناني على الصعد الايديولوجية والاجتماعية والسياسية وغيرها تطال هذا القطاع الحيوي من المجتمع . لكن بشكل عام فان الشباب والطلاب هم جماعة مغايرة لجماعة الراشدين أو الاطفال .

٣ ــ مرحلة الشباب هي بشكل عام مرحلة تغير جـــذري ــ كميا ونوعيا ــ في ملامح الشخصية وهي فترة « يضطرب فيهـــا اتزان الشخصية ، ويرتفع مستوى توترها بحيث تصبح معرضة للانفجارات الانفعالية المتتالية وتختل علاقاتها الاجتماعية باعضاء الاسرة واصدقاء المدرسة (٤) » . وهذه التحولات تعكس الظروف الاجتماعية والحضارية السائدة أكثر مما تعكس الظروف البيولوجية والنفسية .

٤ ــ هذه المرحلة ، في رأي الباحثين ، هي ذات أهمية خاصة من المنظور السياسي . ففيها يحاول الشباب أن يصبحوا أكثر ادراكا للسياسة ويكونون مواقفهم الاجتماعية والسياسية الاساسية . وهي المواقف التي قد يعتمدونها طوال العمر . ونوع المواقف الاجتماعية والسياسية التي يكونها الشباب تعتمد جزئيا على تجاربهم الاجتماعية وظروف المجتمع عند بلوغهم سن الرشد . وهناك من يرى انه كلما كان التغير الاجتماعي سريعا فان الاكثر احتمالا هو ان الشباب سيكونون مواقف اجتماعيـــة مغايرة لمواقف الجماعات الشبابيـــة السابقة لهم .

٥ ــ ان المواقف التي تتشكل في مرحلة الشباب تقدم الاساس للافكار والتفسيرات لما يتلو ذلك من أحداث اجتماعية أو سياسية والتي قد تستمر طوال الحياة ونقا للدراسات التي اجريت علـــى الجماعات في المجتمع . وعليه فان حيوية أي مجتمع وقدرته علـــى الاستمرار تعتمد على المواقف الاجتماعية والسياسية التي يكونها شباب ذلك المجتمع ، وعلى مدى امكانيتهم في مجالات المسؤولية والانتاج (٥) .

واذا انتقلنا من هذه الاسس العامة الى وضعنا اللبنانـــي يمكننا ان نتوقف عند النقاط التالية :

١ ــ في مرحلة ما قبل الحرب لعبت الحركة الطلابية دورا هاما على صعيد القضية المطلبية والقضايا الوطنية .

٢ ــ الاطار التنظيمي الذي تحرك الطلاب من خلاله عرف عدة أشكال :

ــ صيغة الروابط في الكليات والمعاهد .

ــ صيغة اتحاد الطلاب الجامعيين في لبنان .

ــ صيغة الاتحادات الطلابية في الجامعة العربية والجامعة اليسوعية ، ومجلس الطلبة في الجامعة الاميركية ، والاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية الذي تم قيامه عمليا في مطلع عام ١٩٧١ .

٣ ــ في أواخر الستينات واوائـــل السبعينات استطاعت الحركة الطلابية ، من خلال مؤسساتها النقابية ، أن تفرض وجودها على حلبة الصراع الاجتماعي والسياسي في لبنان . والمحور الذي حرك طلاب لبنان كان موضوع الجامعة اللبنانية : تفرغ أساتذتها وتحسين أوضاعهم المادية ، المشاركة في ادارة الجامعة ، البناء الجامعي ، الضمان الصحي والمنح الوطنية ، الكليات التطبيقية الخ ...

٤ ــ استطاع التحرك الطلابي أن يفرض على المسؤولين اقرار أغلب القضايا التي طرحت وكانت وسائل الضغط المستعملة الاضراب والتظاهر والاعتصام .

٥ ــ على الصعيد الاعلامي والتعبوي استعملت الحركة الطلابية جملة ادوات : المجلة ، الجريدة الدورية ، البيانات ، جرائد الحائط .

٦ ــ بموازاة الاتحادات الطلابية كانت الفصائل المختلفة على تنوع مواقفها الايديولوجية تصدر هي بدورها البيانات والملاحق الصحفية والتغطية المناسبة في مجلاتها .

٧ ــ بعد اندلاع الحرب الدموية المركبة منذ العام ١٩٧٥ تعرضت الحركة الشبابية والطلابية لعدة ظواهر سلبية من أبرزها :

أ ــ انحلال الادوات التنظيمية وتعليق العمل بالانتخابات في الاتحادات والمجالس الطلابية .

ب ــ وضع اليد من قبل قوى الامر الواقع على المؤسسات الشرعية للطلاب .

ج ــ تحويل المنظمات الشبابية لدى قوى الامر الواقع الى ممثل ــ دون انتخابات ــ للطلاب وقطاع الشباب في البيئة التي تسيطر عليها هذه القوى .

د ــ هذه المنظمات كانت جزءا من عالم القهر والتسلط الذي فرض على الشعب اللبناني . ففي هذا العالم كانت قلة من الناس المتمتعة بالحظوة والنفوذ تهيمن على الغالبية بالتحالف مع قوى خارجية صريحة أو مقنعة . وتمارس فيها أنواع العنف المادي والمعنوي (٦) .

٥ ــ انخراط الشباب ، في نسبة غير قليلة منهم ، في عملية العنف والاقتتال . ويقول الدكتور طلال عتريس عن ظاهرة العنف المتفشي : « الانغلاق المتنوع داخل اطار الطائفة أو الحزب أو المذهب او المنطقة أو الزاروب يخلق في بعض الاحيان حالة ذهنية ونفسية لا تستطيع أن تتخطى ذلك الاطار ، أي لا تستطيع أن تعترف بوجود الاخرين . لذا يصبح هؤلاء مركزا لتلقي العنف ، أي ينفتح المجتمع في حالة من هذا النوع على عمليات عنف متبادلة بحيث يصبح تماسك

كل جماعة رهنا بعدائها للاخرين » (٧) . الشباب ، ومنهم الطلاب ، كانوا المادة الاساسية للعنف والمتأثر الاساسي بنتائجه . وفي احدى الاستمارات الميدانية تم طرح السؤال التالي : هل تلاحظون ازديادا في السلوك العنفي عند الطلاب ؟ فأجاب ٨٦٪ من المعلمين انهم يلاحظون ذلك بوضوع و ١٤٪ منهم لا يلاحظون . وقد اشار المعلمون الى أن السلوك العنفي يتجلى بصورة واضحة في الملاعب وفي طريقة اللعب وأنواعه المختلفة (٨) .

و ــ تراوحب الارقام المعطاة لعدد الشباب الذين انخرطوا مباشرة في القتال . فالدكتور أحمد نابلسي يذكر أن ٢٠٪ من الشباب اللبناني اشترك عسكريا في الحرب (٩) . ومهما يكن من أمر فقد ازداد العنف اللفظي ونسبة الشتائم والالفاظ البذيئة (في أوساط الطلاب) واستشرت الفوضى وتزايدت الوقاحة والاهمال للتوجيهات والارشادات ...

ويمكن تسجيل الظواهر التالية : عدم احترام المعلم وقلة التهذيب ، نمو روح التمرد على القيم والمفاهيم الموروثة ، عدم الاكتراث للتوبيخ والعقاب ، تراجع قيم الامانة والصدق ، الغش في الامتحانات ، التماهي مع صورة المسلح ، السلبية وعدم اليقظة الذهنية ، انعدام المبادرة ، تفشي ظاهرة الواسطة والاستقواء بالخارج ، ضعف الانتماء الوطني .

وعلى الصعيد النفسي ثمة اتساع لمظاهر الخوف والقلق وعدم التوازن في الشخصية والضياع وعدم وضوح الهدف ، والعدوانية والقلق على المصير .

ز ــ تعرض نسبة كبيرة من الشباب لخطر التعاطي بالمخدرات : ويقول الاب بنوا سكر في هذا المجال (١٠) : توزع حبوب المخدرات على طلاب الجامعات والمدارس ... في احدى المدارس توزعت الحشيشة على طلاب الصف الابتدائي الخامس ، وفي مدرسة اخرى يتعاطى طلاب الصف المتوسط الثاني جميعهم الهيروين ... وخلال عام ١٩٨٨ مات على الاراضي اللبنانية ٥٤ شابا وفتاة من جراء تعاطي عيار مكثف من المخدرات » .

ح ــ بينت احصائيات شهر كانون الثاني من العام ١٩٨٧ ان عدد المدمنين في لبنان قد أصبح ٢٢٦٠٠٠ شخص ، أي ان نسبة ٢٢٪ من الشعب اللبناني تتعاطى المخدرات (١١) . كذلك بينت الاحصاءات على عشرين مدرسة رسمية وخاصة أن ٣٧٪ من الطلاب يتعاطون المخدرات (١٢) .

ويضيف الاب سكر : « ان في لبنان حاليا ١١ مختبرا للمخدرات، و ٢٤ مطبخ هيروين ... وهناك ١٧ معملا يعتبر احدها أكبر معمل للمخدرات في الشرق الاوسط . وهناك ٥٢ نوعا مصنعا من المخدرات. ويروج المخدر عبر الشوكولا والبونبون والبتي فور والمرطبات » .

ط ــ انعكست نتائج الحروب ، والعنف الذي رافقها ، على ثقافة الشباب والطلاب فنسبة كبيرة منهم تركت الدراسة بسببها (١٣) . ونسبة غير قليلة لا تقرأ أبدا (١٤) ، واذا قرأت فالتركيز يكون على المجلات الاسبوعية أو الشهرية (١٥) .

ي ــ وفي اطار التحليل للثقافة ابان الحرب فقد حصل بعض التراجع . وقد أفاد رئيس أحد أكبر دور النشر في لبنان : « هناك ضغوطات سياسية وعسكرية وهناك مؤلفين قد امتنعوا عن الكتابة نظرا لصعوبة التعبير ... هناك سيف مسلط على رقبتنا فالكتب والمقالات لا سيما السياسية والدينية تنتج بشكل لا يطال به أحد . هناك خوف وتحفظ ، هذا يخنق الكثير من الافكار ويمنعها من الخروج خارج راس المفكر ... ولاعطاء فكرة رقمية ، كان لدينا في الدار الفا عنوان وأصبح لدينا الان مئتان فقط » (١٦) .

ك ــ التهجير الذي طال مناطق وفئات واسعة من الشعب اللبناني اثر بشكل كبير على الشبيبة من كل النواحي . ويهمنا أن نشير الى بعض النتائج القليلة : كقطع الدروس ، والتأخير المدرسي، وتزايد نسبة الامراض والاعاقة ، والانطواء على الذات ، وانكسار سوية العلاقات الاجتماعية مع محيط المنشأ ، والتمزق بين ارادة التكيف مع الواقع الجديد وبين الرغبة الدافعة الى العودة الى مكان المنشأ . هذا بالاضافة الى المصاعب المالية ومصاعب السكن ،

والحصول على الخدمات الطبية ، والتعليم وايجاد عمل ، والنقل ، والمياه والعلاقة مع الجوار (١٧) .

٨ ــ بموازاة هذه الظواهر السلبية التي عرفتها أوساط الشبيبة والطلبة من جراء الحرب فقد كان هناك وجه اخر ايجابي أبداه هذا القطاع الحيوي من المجتمع اللبناني .

لقد قاوم الشباب والطلاب نظام الحرب ووقفوا في نسبة غير قليلة منهم ضد أهداف الحرب ووسائلها العنفية .

أ ــ على الصعيد الفكري والايديولوجي كان هناك مقاومة مستمرة للعنف وللاقتتال ، وكان هناك اصرار على وحدة الوطن واستقلاله ، وعلى الحوار الديمقراطي (١٨) .

ب ــ على صعيد وسائل العمل كان هناك مشاركة من الشباب في المؤسسات الثقافية والنقابية واللاعنفية التي تحركت ضد الحرب ميدانيا (تظاهرات المعابر ، تظاهرة المعاقين ، تبادل الدم بين المناطق الخ ...) .

ج ــ أبرزت استفتاءات ودراسات كثيرة وقوف نسبة عالية من الشباب اللبناني مع نظام ديمقراطي علماني (الاستفتاء الاخير لطلاب الجامعة الاميركية ، دراسة تيودور مانف (١٩) . والدراسة التي صدرت منذ سنوات عن جامعة الروح القدس ــ الكسليك) .

د ــ اورد الدكتور زهير حطب جدولا بنوعية انخراط الشباب في الحرب وقد توصل الى النتائج التالية :

شكل الانخراط	مدينية	ريفية	المجموع
عمل سياسي	١٢	٢١،١	١٢
عمل اجتماعي	١٢	١٧	١٤،٥
اغاثة	٢٢،٦	٤،٧	١٦،١
دفاع مدني	١٣،٣	١٣،٥	١٣،٤
عمل مسلح	٢٢،٧	٢٣،٢	٢٣
حراسة	١٧،٤	٢٤،٥	٢١،٠٠
المجموع	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠

٩ ــ في السنتين الاخيرتين حاول الطلاب في اكثرية كليات الجامعة اللبنانية ومعاهدها وفي بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة ــ كالجامعة الاميركية ــ اعادة احياء المجالس التمثيلية . ويمكننا في هذا السياق ايراد الملاحظات التالية :

أ ــ لقد حاولت القوى المدعومة من مؤسسات نظام الحرب أن تستمر في التحرك على الصعيد الطلابي ، وقد حصلت تحالفات اسفرت عن وجود فاعل لبعض هذه المؤسسات .

ب ــ كان هناك وجود لتيار طلابي مستقل وبارز .

ج ــ لقد حاولت الاجهزة المتعددة أن تدخل على خط الانتخابات الطلابية فقامت بتمويل بعض الحملات الانتخابية واشرفت على سيرها .

د ــ هذه الاجهزة لا تسعى الى تحرير الحركة الطلابية من هيمنة مؤسسات نظام الحرب بقدر ما تسعى الى تعطيل دور القوى الشابة في عملية التحرك في مواجهة تقاعس المسؤولين في تحقيق ديمقراطية التعليم من خلال تحسين وضع الجامعة اللبنانية وحل مجمل المشكلات المطروحة على الحركة الطلابية .

ه ــ وانطلاقا من تدخل تلك الاجهزة بالذات هناك اتجاه ، من حيث النتائج لتعطيل فعالية الحركة الطلابية ، ومنعها من أن تكون قوة ضاغطة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساهمة في استعادة استقلال الوطن وتحقيق سيادته وحريته .

و ــ الظاهرة التي يمكن تسجيلها بالنسبة للسلوك النقابي للمنتخبين في الوسط الطلابي ــ وبخاصة في الجامعة اللبنانية ــ هو استمرار روح غياب المبادرة والاستقلالية . فأغلب المنتخبين تحولوا الى اجهزة بيروقراطية هاجسها جمع المال للحفلات الراقصة والرحلات ، وتأمين الاموال من خلال بعض الخدمات (طبع المحاضرات وما اليها) .

ز ــ هناك غياب شبه تام للبيانات وجرائد الحائط والجمعيات العمومية ، وهناك استمرار لسلوك الاجهزة التي كانت سائدة خلال الحرب .

ح ــ هناك تراجع في المعدل الشبابية المنضوية في اطار الاحزاب المختلفة الانتماءات ، باستثناء بعض المنظمات ذات التوجهات الاصولية . وهذا الاستنتاج يتطلب دراسات ميدانية يجب أن يقوم به باحثون في مجال علم الاجتماع .

ط ــ مع استثناء بعض الابحاث والدراسات الجدية التي يقوم بها بعض المؤسسات الخاصة امثال
(Publications du bureau pedagogique des Saints-Cœurs)
فان المسؤولين في الوزارات المعنية وبخاصة في وزارتي التربية والثقافة والتعليم العالي لا يولون قضية الشباب اية اهمية .

ي ــ من هنا فان الاقتراح البارز في هذا المجال هو مطالبة المسؤولين بتكليف لجان متخصصة ــ على كل الاصعدة ــ لوضع البرامج المناسبة لمعالجة مشاكل الشبيبة والطلاب في مرحلة ما بعد الحرب .

اننا نقترح هذا الاقتراح مع يقيننا بأن المسؤولين ــ أو بالاحرى من هم وراءهم ــ لا يقدرون على القيام بالدور الايجابي . ويبدو أن الامور تسير الى مزيد من تكريس التفاقم للامور وتعطيل دور المجتمع المدني عامة ، وبخاصة دور القطاع الشبابي . ذلك أن المنهج العام هو منهج قمع للحريات العامة والخاصة وتكريس ثنائية السلطة (السلطة الخفية التي تحكم ، والظاهرة التي لا تحكم) .

١٠ ــ من موقعنا الداعي لتفعيل المجتمع المدني في كل قطاعاته ، والمدافع عن الحريات العامة في مواجهة السياسة المناقضة لكل مفاهيم الديمقراطية والانماء ندعو الى شرعة شبابية ــ طلابية تطرح على الاوساط الواسعة من هذا القطاع البالغ الاهمية من خلال الوسائل المختلفة . هذه الشرعة ترتكز على قسمين :

القسم الاول : بعض المبادىء العامة :

أ — التأكيد على توجيه الشبيبة والطلبة على الالتزام بقيم السلام والحرية والعدالة والمساواة .

ب — التأكيد على دور الاعلام — الرسمي والخاص — في الاستقطاب للالتزام بهذه القيم ، وفي هذا السياق ثمة أهمية كبرى لنشر مبادىء شرعة حقوق الانسان وكل ملحقاتها في أوساط الشبيبة على نحو يعزز الروح الانسانية لديهم .

ج — رعاية المؤسسات الرسمية والخاصة لبرامج تاريخية وسياسية داخل الوطن ومع الشبيبة في المجال العربي والعالمي وذلك من أجل تقوية الاحساس بالتضامن والتفاعل على كافة المستويات الثقافية (٢٠) .

القسم الثاني : يتركز على البعد الوطني المتعلق بلبنان دولة ومجتمعا

وفي هذا السياق نرى ضرورة التركيز على المبادىء التالية :

١ — الدفاع عن استقلال الدولة اللبنانية ووحدتها وسيادتها على حدودها المعترف بها دوليا .

٢ — تطبيق شرعة حقوق الانسان وملحقاتها في الدستور والقوانين اللبنانية .

٣ — بناء الشبيبة اللبنانية في ابعادها الانسانية المتكاملة .

٤ — النضال لبناء الدولة العلمانية الديمقراطية العصرية للبنان في اطار التعاون والتحالف والمصالح المشتركة مع العالم العربي . وهذا يتطلب تحقيق الامور الاتية :

أ — ازالة الاحتلال الاسرائيلي من جنوب الوطن بالطرق المناسبة .

ب — انسحاب كل القوى العسكرية غير اللبنانية عن كامل التراب الوطني اللبناني ...

ج — فضح جميع عملاء الاحتلال ، ومواجهة جميع المتطوعين لتثبيت السيطرة والهيمنة الخارجية على حساب مقومات دولتنا واقتصادنا ومجتمعنا وثقافتنا .

د — مواجهة الذهنية السياسية التقليدية التي تتصف بالتزلف والاتكالية والانتهازية والتعصب الطائفي وعدم التزام القانون .

على صعيد وسائل العمل نقترح الاسس الاتية :

١ — رفض العنف والتأكيد على منهج الحوار .

٢ — رفض الفردية والتأكيد على العمل الجماعي الديمقراطي.

٣ — رفض الاعتماد على اسلوب ردود الفعل والتأكيد على أهمية اعتماد التخطيط في اطار استراتيجية شاملة وتكتيكات عملية مرحلية .

٤ — اعتماد التوعية سبيلا للوصول الى قطاعات الشبيبة في المدارس والجامعات والنوادي والحركات والمؤسسات الشبابية.

٥ — الانفتاح والحوار مع المنظمات الشبابية التي تتقارب أهدافها .

٦ — استعمال النشرات والندوات كسبيل للاستقطاب .

٧ — استعمال أساليب الضغط الديمقراطي المنظم .

٨ — ايلاء أهمية كبرى لتنظيم الطلاب نقابيا في المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية . وفي هذا السياق العمل على اعادة احياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية .

٩ — مشاركة رابطة أساتذة الجامعة اللبنانية في تحقيق عملية الاصلاح داخل الجامعة .

هذه المنطلقات هي خلاصة ما توصلت اليه حلقات تفكير مؤلفة من أساتذة وطلاب هاجسهم ليس فقط تأمين مصلحة الجامعة اللبنانية بل أيضا الدفاع عن مصالح الشعب والوطن .

ان الهيئات الاهلية على مستوى لبنان والعالم العربي الاوسع مدعوة لان تلعب دورا رياديا في مواجهة الانظمة السياسية العاملة لاعادة انتاج التخلف وقهر الشعوب من خلال تعطيل كل مظاهر الديمقراطية والحرية . وما يحضر للبنان والمشرق العربي في المرحلة التاريخية الحالية يفترض بذل المزيد من التضحيات . والشبيبة اللبنانية تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية في الحفاظ على استقلال لبنان في مرحلة الخرائط الجديدة التي ترتسم في آفاق المنطقة . ولا مجال أمام هذه الشبيبة وأمام كل قوى شعبنا اللبناني الا الانتصار في معركة الديمقراطية وحقوق الانسان .

★ ★ ★

مراجـــــع

١ — Rene HABACHI, Jeunesse culture et engagement, Edition Centurion, Paris, Cenacle libanais, Beyrouth, 1972, p. 3 - 35.

٢ — مركز دراسات الوحدة العربية ، المجتمع المدني في الوطن العربي ، ١٩٩٢ ، ص. ٧ — ٧١ .

٣ — د. عزت حجازي ، الشباب العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص. ٣٣ .

٤ — مصطفى سويف : الاسس النفسية للتكامل الاجتماعي . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص. ٢٢٧ .

٥ — نقلا عن مجلة International socioiogy ، العدد ٤ ، ك١ ١٩٨٦ . تعريب الثقافة العالمية ، ص ٧٠ — ٧١ .

٦ — فاطمة بدوي ، آثار الحرب اللبنانية في البنية الاجتماعية والبنية المعرفية ، اطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في العلوم الاجتماعية ، معهد العلوم الاجتماعية (٣) الجامعة اللبنانية ، ص ٢٣٢ .

٧ — مجلة الموقف ، العدد ٣٦ ، ١٩٨٦ ، ص ٨٦ — ٨٧ .

٨ — فاطمة بدوي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

٩ — د. أحمد ذ ابلسي ، الامراض النفسية وعلاجها ، دراسة في مجتمع الحرب اللبنانية ، منشورات الجامعة اللبنانية ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢ .

٩ bis — بدوي ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ — ٢٨١ .

١٠ — محاضرة القيت في طرابلس بتاريخ ٨٨/١٢/١٦ . بدوي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

١١ — الاب بنوا سكر ، المخدرات مأساة الشباب المعاصر ، الكسليك ، ١٩٨٧ ، ص ١٩٥ .

١٢ — المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

١٣ — مجلة الواقع ، مقال لملحم شاوول ، شباب لبنان : الدروس والثقافة في أوقات الفراغ ، العدد ١٠ ، ص ١٢٣ .

١٤ — المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

١٥ — المرجع نفسه ، ص ١٢٧ .

١٦ — فاطمة بدوي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

١٧ — روبير كسباريان واندره بودوان ، مهجرو الحرب في لبنان (١٩٧٥ — ١٩٨٧) ، جامعة القديس يوسف وجامعة لافال كيبيك ، كندا . حزيران ١٩٩١ ، ص ٢٠٨ وما بعد . وكذلك راجع مقال زهير حطب ، الفكر العربي ، العدد ٤٧ ، ص ٩٥ .

١٨ — راجع مقال انطوان مسرة في مجلة الواقع ، العدد ١٠ وهو بعنوان قيم الشباب اللبناني ص ١٣٥ — ١٥٣ .

١٩ — تيودور هانف ، لبنان تعايش في زمن الحرب ، مركز الدراسات العربي — الاوروبي ، باريس ، تعريب موريس صليبا ، ١٩٩٣ ، ص ٦٢٩ .

٢٠ — يمكن مراجعة وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة الصادرة في ٧ ك١ ١٩٦٥ .

تعقيب على مداخلة الدكتور عصام خليفة

« الهيئات الاهلية الشبابية الطلابية »

د. فـــارس ساسين

نشكر الدكتور عصام خليفة ــ وهو الباحث الرصين والمناضل الطليعـــي الذي واكب الحركـــة الطلابية اللبنانيـــة في منعطفاتها الاساسية ــ على مداخلته القيمة ، ونعتمد على رحابة صدره لتقبل هذه الملاحظات علها تساهم في مقاربة أفضل للموضوع :

١ ــ ضـــاع البحث في التفاصيل وغـــلب عليه الطابـــع الموسوعي ، لكن من حق القارىء أو المستمع ان يسأل : ما هي الفكرة الرئيسة منه ؟

ما هي الجملة المفيدة التي بامكانها تلخيص ما توخاه الباحث ؟

التصميم الشكلي واضح ، كما أشار الى ذلك الدكتور انطوان سيف : الشباب ، الشباب اللبناني ، المقترحات . لكن رأينا هو أن ما ورد في المداخلة صحيح دون أن يكون صائبا .

٢ ــ في كلامه عن الشباب عامة (والطلاب خاصة) ، لـــم يتناول الباحث لب المسألة ، أي ما يميز الشباب عن سائر فئات المجتمع المعاصر ، يقول جاك بيرك : « ليس الشباب عمرا بقدر ما هو نظرة مختلفة الى العالم » .

وما يعطي لهذه النظرة قاعدتها هو الخروج من اطر العائلة والوصاية دون الدخول في أطر العمل . فالتفلت من الاطر الضيقة واللاحقة يعد الشباب برؤيته الجذرية ، الشمولية ، المثالية ، غير الابهة بالصعوبات ، الرافضة للمساومة والاستسلام واليأس . وقد يكون أفضل شعار للحركة الطالبية ما كتب على أحد جدران الحي اللاتيني في مدينة باريس عام ١٩٦٨ : « كونوا واقعيين واطلبوا المستحيل » الشباب يريد انسانا جديدا وحياة مختلفة وعالما عادلا ووطنا مستقلا وجامعة رسولية راقية . . .

وهو في نظرته هذه يسعى الى اخراج المجتمع برمته من روتينه والى احياء القيم الاساسية التي قرأ عنها وسمع دون أن يراها تتحقق .

وعليه ، فأهمية الشباب ، وبخاصة الطلاب مزدوجة : فهم من جهة ، قوة قطاعية تسعى الى تحسين ظروف دراستها ومستقبلها والى بناء الجامعة على اسس قويمة ، وهم ، من جهة اخرى ، قوة دفع للمجتمع بكامله .

فيما يخص الشباب اللبناني ــ شباب الحرب والشباب الخارج منها ــ فما يميزه هو حمل قيم المجتمع اللبناني ، وهي متعددة ومتنوعة ومتناقضة : بعضه يحمل هم الاستقلال والحرية ، وبعضه يحمل هم العدالة والمساواة ، وبعضه هم العروبة والقضية الفلسطينية ، وبعضه أخيرا هم الوفاق والوحدة الوطنية . والشباب التي حارب وتحارب غلب بعضا من قيم لبنان على القيم الاخرى ، ولا يصح الحكم الجائر على تجربته لان الخطأ هو الطريق الى الصواب ، والسلب هو الطريق الى الايجاب ، والجزء هو الطريق الى الكل . وتعدد المنطلقات مصدر غنى لنقطة الوصول . اما الشباب الذي رفض الحرب والعنف ، فقد غلب قيمة الوفاق وهي القيمة التي لا تتنكر للابعاد الاخرى بل تسعى الى مصالحتها والمزاوجة بينها في اطار ينبذ العنف .

٤ ــ في القسم الاخير من مداخلته « يدعو » المحاضر مـــن « موقع الداعي الى تفعيل المجتمع المدني في كل قطاعاته ... الى شرعة شبابية ــ طلابية تطرح على الاوساط الواسعة في هـــذا القطاع ... » وهو ، في دعوته هذه ، حسن النية طبعا وصاحب خبرة رائدة في هذا المضمار . لكن السؤال يبقى : باسم من يتكلم صاحب الدعوة ؟ من يطلب الوصاية على الطلاب ؟ ما قيمة دعوة تدق باب الميدان الطالبي من خارجه ؟ أوليست الدعوة الاتية من خارج الاطار الطالبي دليل ضعف المجتمع المدني وغياب الثقـــة « بمدنيته » وفاعليته ؟ اولا يحسن مساعدة الطلاب فيما يصبون اليه

ومحاورتهم والاستماع اليهم للوصول معا الى رسم أهداف مشتركة وتحديد وسائل عمل جديدة ؟

٥ ــ الاشكالية الاساسية في أية معالجة نظرية لمسألة الشباب والطلاب في المجتمع اللبناني هي ، برأينا ، الاتية : ما هي شروط « مدنية » الميدان الطالبي ؟ أي بعبارة اخرى : ما هي شروط « مدنية » هذا الميدان « المدني » ؟ (أي هذا الميدان المنتمي الى المجتمع المدني) . وطرح السؤال بهذا الشكل يظهر ازدواجية معنى « المدنية » . « فالمدنية » هي ، من جهة ، مجموعة من الهيئات والمؤسسات مرسومة المواقع في المجتمع العام (جمعيات اقتصادية ، نقابات مهنية ، اتحادات طالبية ، نوادي ثقافية ...) ، ويشكل مجرد الانتساب اليها انتسابا الى « المجتمع المدني » . لكن من الواضح للعيان ان قسما كبيرا (ان لم يكن القسم الاكبر) من هذه الهيئات يرزح ، في لبنان ، تحت اطر الطائفية والعائلية والمحلية . دليلنا على ذلك ما حصل مؤخرا اثناء انتخابات « جمعية تجار بيروت » .

« والمدنية » هي ، من جهة اخرى ، خيار ذاتي سياسي هدفه التفلت من اطر العنف والطائفية وتحقيق معنى « المدنية » الحقة . وطالما لم نر هذه الازدواجية ، لن يكون بمقدورنا رسم « سياسة مدنية » للمجتمع « المدني » .

تعقيب د. انطوان سيف
على مداخلة د. عصام خليفة

لقد اختار الدكتور عصام خليفة تقسيم دراسته ثلاثة أقسام :

الاول : في مرحلة الشباب عموما : خصائصها ومواصفاتها العامة .

الثاني : في الشبيبة اللبنانية حصرا .

الثالث : في المأمول وما يمكن عمله في مجال الشباب والطلاب في لبنان .

ان أبرز ميزة لهذه الدراسة انها أقرب الى الشهادة الشخصية الحية . وما أتاح للمحاضر هذه المقاربة الحميمة لواقع الشباب اللبناني كونه :

١ ــ رافق الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية ، في هيئاتها التنظيمية ، على مدى سنوات : فهو من أبرز ممثلي القيادة الطلابية في كلية التربية ، وهو من مؤسسي « اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية » وكان أول من ترأسه ، وهو أيضا من أبرز مؤسسي « حركة الوعي » التي لعبت دورا مميزا في التحركات الطلابية الكبرى في لبنان ، وفي استقطاب الشباب الجامعي ، من منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات .

٢ ــ ورافق الحركة الطلابية لاحقا كأستاذ جامعي ، وكمناضل نقابي دائم في تنظيمات الهيئة التعليمية ، وهو حاليا امين سر رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية .

٣ ــ انخراطه في انشطة المجتمع المدني وهيئاته المختلفة

حتى الساعة ، والتزامه الدائم بالعمل النقابي والنشاط الثقافي والفكري ، فهو باحث في التاريخ والسياسة والاجتماع .

لقد واجه الدكتور خليفة في دراسته تلك المعضلة التي تفرض على أي باحث ملزم بتكثيف موضوع واسع في دقائق قليلة ! فكان عليه اما أن يطرح عناصر موضوعه العديدة عرضا افقيا سريعا ، ما يفرض عليه الالتزام بالحد الادنى من التحليل والتأويل ، واما أن يركز على حقل مونوغرافي معين والتعمق فيه . وبطبيعة الحال ، كان المطلوب منه هو الخيار الاول الذي قام به بتوسع موثق ، وهذا يؤول الى أن يترك حكما ، ليس فقط بعض الفجوات ، انما خصوصا الباب لمقاربات عدة للموضوع نفسه ، يستكمل بها عرضه المسهب .

في هذا الاطار الاستكمالي أدرج هذه الملاحظات :

١ — ان محورية الجامعة اللبنانية في بحثه عتمت على الواقع الطلابي في الجامعات الاخرى والثانويات والمعاهد . وهذه المؤسسات التعليمية هي من صلب المجتمع الاهلي في لبنان . وتتخذ هذه الملاحظة أهمية اضافية مع تعاظم عدد هذه المؤسسات الخاصة اليوم وانتشارها في بيروت وبعيدا عنها كذلك ، وتطيف أغلبها الكلي من حيث تبعيتها ، والجزئي من حيث كتلتها الطلابية والتعليمية.

٢ — لم يتسن له البحث في القوى الشبابية اللبنانية العاملة (غير الطلابية) ، وهي تشكل أكثرية ظاهرة في قطاعات انتاجية محددة .

٣ — التجمعات الشبابية ليست بالضرورة تنظيمية . فثمة ظاهرات مشاركة شبابية عديدة (جمهور رياضي — جمهور حفلات موسيقية وراقصة — هوايات مشتركة ...) . فالمجتمع المدني ليس افرادا وحسب ، بل هو خصوصا تجمعات وهيئات . ولعل المقاربة السيميولوجية ، اكثر من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، أقدر على الكشف عن ممارسات الشباب ومواقفهم من خلال العديد من الرموز والدلالات .

٤ — ان الحرب اللبنانية الطويلة التي اندلعت عام ١٩٧٥ هي حروب ، نعم ، وبصيغة الجمع . وقد « استهلكت » أجيالا عدة من الشباب ، وهي ذات عناصر ومراحل متمايزة بخصوصياتها السياسية والعسكرية والجغرافية ... وليس لها مواصفات موحدة وواحدة .

٥ — لماذا لا تؤسس حالة القهر في الجامعات اليوم ، لنشأة أحزاب جديدة ، أو قوى جديدة ، على انقاض تلك التي تراجعت من غير ان تندثر كليا ؟ ألم تكن الجامعات في لبنان مهد العديد من الاحزاب ؟ ولم هذا التراجع الحزبي ، مع وجود كل الشروط الموضوعية لتجدده ؟

٦ — كيف تتمايز هيئات الراشدين عن هيئات الشباب في المجتمع المدني ، وكيف تتقاطع بعضها ببعض ؟ كيف تولد القيم المختلفة عما سبقها ؟ هل تغيرت القيم عموما ، وعند الشباب خصوصا ، في اطار الحرب ، أم بسبب الحرب ؟ أين تكمن هذه السببية المفترضة ؟

٧ — لا بد هنا من ضبط استعمال مصطلحاتنا ، وهي مستحدثة ومستجدة :

« فالمجتمع المدني » هو ، اصطلاحا ، مجموع الهيئات والجماعات (أو الجمعيات) التطوعية في مختلف الحقول ، أهمها النقابات ، والهيئات الاجتماعية والانسانية والتربوية والفنية والثقافية والاعلامية ... غير الحكومية جميعها ، والاحزاب والقوى السياسية عندما تكون خارج السلطة تحديدا .

أما « المجتمع الاهلي » فهو (وأكرر : اصطلاحا) مجموع الهيئات والجماعات التقليدية التي ينتمي اليها أفرادها بالوراثة ، وأهمها عندنا : الطوائف الدينية والعشائر والعائلات الكبرى ... وما يشتق منها من تجمعات فرعية يلبس أغلبها لباسا علنيا « مدنيا » و «وطنيا» ! كالاحزاب الطائفية ، والهيئات التربوية والاجتماعية... وصولا الى الاندية الرياضية !

ان علاقة التجمعات الاهلية بالتجمعات المدنية وتقاطعها تحتمل قدرا كبيرا من التمويه والتعقيد والاخفاء لدرجة ان الكثيرين لا يرون فائدة عملية من هذا التمييز ! الا أن الضرورة المنهجية والمعرفية تقتضي اقامة هذا التمايز ، على عدم وضوحه التام . وهذا الابهام نجده في عنوان هذه المحاضرة بالذات الذي اقترحه منظمو هذه الندوة : « الهيئات الاهلية الشبابية والطلابية في المجتمع المدني » في لبنان !

٨ ــ لماذا ــ والسؤال ليس موجها الى المحاضر ــ أصبح « المجتمع المدني » في السنوات القليلة الماضية هو مجال الرهان التغييري في لبنان والعالم العربي ، بدلا من النضال الايديولوجي السياسي الذي لا يرى أي تغيير حقيقي من غير الوصول الى السلطة والاستئثار بها ؟ لماذا تراجعت مقولة الدولة اكليانية أمام « سلطة » المجتمع المدني الناشئة التي لا تنشد ازاحة الدولة ولا الحلول مكانها ولا الاستئثار بها ، بل التعايش معها ؟ الى أي حد هذا التعايش ، أو التكامل ، هو ممكن ، ومجال رهان حقيقي ؟ أين خطوط التماس والتقاطع ما بين المجتمع المدني (غير الحكومي) والدولة ؟ ما بين المعارضة والسلطة ؟

سؤال أخير : لماذا الانتشار الواسع ، والملفت ، لهيئات المجتمع المدني في لبنان ؟ ولماذا هي ظاهرة لبنانية نافرة بخلاف سائر المجتمعات العربية ومجتمعات العالم الثالث ؟ وما علاقة ذلك بالانظمة السياسية وبالبنى الاجتماعية ــ الاثنية ــ الثقافية ؟

٩ ــ لماذا لم يتم البحث في الوضع المعيشي ــ الاقتصادي الذي يرخي بثقله على الشباب اللبناني خصوصا . الازمة السكنية ــ البطالة ــ الهجرة ــ الدخل المحدود ــ وبالتالي صعوبة الزواج وتكوين عائلة ...

هذا اذا وضعنا جانبا ــ من الناحية المنهجية فحسب ــ الاطار السياسي الاقتصادي العام لهذه الازمة .

١٠ ــ يصعب التحديد بدقة سلم القيم الهرمي عند الشباب اليوم ، وعند شبابنا خصوصا ، بعد سنوات « الحرب » الطويلة التي تم في اطارها العام تكوين وعيهم وشخصيتهم . أغلب الراشدين (باحثين وغيرهم) يتكلمون على « انهيار » القيم ، « وانحراف » في الاخلاق ! هذه الاحكام المعيارية هي عوائق معرفية فعلية أمام فهم واقع شبابنا وطموحاتهم وقيمهم على حد سواء .

١١ ــ لقد ورد في دراسة الدكتور خليفه بعض النسب المئوية حول عدد الشباب اللبناني المنخرط في العنف العسكري خلال « الحروب » ، وعدد المدمنين على المخدرات ... وهي منقولة عن مصادر اخرى . (تتكلم على حوالي ٢٠٪ !) . اعتقد ان هذه النسب مبالغ بها جدا وينبغي التحفظ عليها . فنحن نعرف من خبراتنا الشخصية وخبرات العديد من زملائنا في المدارس والكليات وقطاعات العمل في المناطق اللبنانية المختلفة ان النسبة الفعلية (و هي مذهلة ايجابا) لا تتعدى الواحد بالمئة في كلتي الحالتين : المشاركة العسكرية في القتال والادمان على المخدرات . وقد يرجع هذا الامر اساسا الى كون مؤسسة العائلة في لبنان لا تزال بنية متماسكة بنسبة عالية على الرغم من اهوال « الحروب المركبة » والتهجير والازمة المعيشية الخانقة . وهذا مؤشر طيب الى ان الشبيبة اللبنانية ما زالت تختزن امكانات كبرى تجعلها مجال رهان حقيقي صالح للتغيير الديمقراطي ، وان مشكلتها تقع في أصلها وكليا في جانب السياسات المتخلفة للسلطة والعديد من مؤسسات المجتمع الاهلي والمدني تجاههم ...

★ ★ ★ ★

محـــاضرة الجلسة الثالثـــة

الهيئـــات الاهليـــة الوطنية وعلاقتها بالمجتمـــع المدني ... الواقـــع والتحديـــات

اعداد : آنـــا منصور

مدخـــــل

ان التساؤل عن العلاقة القائمة بين المؤسسات والهيئـــات الاهلية والمجتمع المدني ، لهو تساؤل أساسي وجوهري في ايامنا ، خصوصا وان موضوع المجتمع المدني هو من مواضيع الساعة في بلد مثل لبنان ، يعاد النظر في تركيباته السياسية والاقتصاديـــة والاجتماعية .

ان مقاربة هذه العلاقة تستدعي توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالمجتمع المدني وابراز واقع ومميزات الهيئات الاهلية اللبنانية ، والنظر الى التحديات التي تواجه هذه الاخيرة ان أرادت أن تلعب دورا فعليا في بناء المجتمع المدني .

بعض المفاهيم حول المجتمع المدني :

على الرغم من صعوبة الاتفاق على تحديد مفهوم واضـــح وشامل للمجتمع المدني ، نظرا لارتباطه ومرافقته لتطور المجتمعات ، يمكن تحديد مواصفات المجتمع المدني ، وفي ما يلي أبرزها :

* مجتمع يعي أفراده حقوق الانسان والواجبات للحفاظ عليهـــا ،

* مجتمع تجمعه قيم ومبادىء اجتماعية وانسانية ومدنية مشتركة ،

* مجتمع يؤمن افراده بالحرية والعدالة والمساواة ويمارسون حقوقهم وواجباتهم عبر الوسائل الديمقراطية السليمة .

* مجتمع قادر على النقد البناء والاعتراض ومواجهة كافة اشكال التسلط والتعاطي مع المشاكل والنزاعات بطرق وأساليب ايجابية ولاعنفية ،

* مجتمع مشارك ومسؤول ، مقتنع بأهمية دوره في التنمية والتغيير ...

وقع ومميزات الهيئات الاهلية في لبنان :

لبنان منذ تأسيسه ، وباعتماده نظام اقتصادي حر ونظام سياسي منفتح وديمقراطي ، سمح بظهور العديد من الهيئات والجمعيات والمؤسسات الاهلية وغير الحكومية (أكثر من ٢٠٠٠ هيئة : مسح للحركة الاجتماعية ، بيروت ١٩٩٠) .

لقد ساهم عمل هذه الهيئات في سد النقص وملء الفراغ الذي خلفه غياب خدمات الدولة في مجالات عديدة منها التربوية والرعائية والاجتماعية والصحية والانمائية والترفيهية ... وذلك قبل حرب لبنان وخلالها .

هذه الهيئات متفاوتة في حجمها ومدى خدماتها وانتشارها : هي بغالبيتها تقليدية انطلقت وارتبطت بالتركيبة الاجتماعية والعائلية والطائفية السائدة في لبنان . لذا انحصرت خدماتها بالمساعدة الآنية لقرية أو محلة أو مذهب أو طائفة معينة .

اما ما تبقى من هذه الهيئات ، وهي قليلة ، نشأت معظمها خلال الحرب اللبنانية وانطلقت من حاجة المجتمع اللبناني الى العلمنة والانفتاح والعيش المشترك ، والحاجة الى تطوير النظام الاجتماعي باتجاه احترام حقوق الانسان واحترام الفروقات والتعددية ...

لقد تميزت هذه الهيئات خلال الحرب بمقدرتها على التكيف مع الظروف الصحية ، فحركت تراث قيم المجتمع اللبناني من تكافل وتضامن وتعاون ، وأمن لها المجتمع الدولي والمحلي الدعم المادي

والمعنوي اللازمين لاستمرارها . ولكنها للاسف بقيت تجارب منفردة ومحدودة الاطار والموقع . غاب عن هذه الجهود عنصر التنسيق الفعلي فيما بينها وتكامل جهودها لتصب في المصلحة العامة لكامل الشعب اللبناني دون استثناء أو تمييز . ان غياب هذه العناصر اعاق الى حد كبير تقدم وازدهار العديد من هذه الهيئات ، كما منعها من تشكيل قوة اجتماعية — سياسية ضاغطة للتغيير .

مع الاقرار بتميزها بأخذ المبادرة والبقاء وتخطي الصعاب ومع التأكيد على اهمية الدور الذي لعبته ولا تزال ، هل يمكننا القول بان هذه الهيئات ساهمت او تساهم في بناء المجتمع المدني الذي تم تحديد بعض مواصفاته في بداية الحديث ؟

وهل يمكننا القول انه تم وضع أسس المجتمع المدني في لبنان ؟

ان الاجابة عن هذه الاسئلة وغيرها يحتاج الى بحث معمق ودراسة علمية مفصلة .

بعض التحديات :

ان اهم التحديات التي تواجه استمرار هذه الهيئات الاهلية . هو وعيها لدورها واقدامها على بناء المجتمع المدني الذي يحتاجه لبنان في ايامنا هذه ، وقدرتها على جمع الشمل وتنسيق العمل فيما بينها . انها وبحكم تواجدها ونوعية عملها قادرة على توفير آلية حوار وتفاعل بين الافراد والجماعات اللبنانية المختلفة .

ان تلاقي المسؤولين وتبادل الخبرات بين العاملين والتقنيين في هذه المؤسسات يساعد على مد الجسور وتخطي الحواجز النفسية والجغرافية والفكرية ، كما يساعد في خلق مناخ من الانفتاح على الاخر والقيام بنشاطات تربوية وثقافية واجتماعية تتيح الفرصة الفرصة لكافة الفئات العمرية من ممارسة قيم العيش المشترك والتمهيد لبناء اسس المجتمع المدني الذي نطمح اليه .

لنشود هذه الغاية لا بد من توفير الشروط التالية :

١ ــ الاقتناع بأهميـــة المجتمع المدنـــي في لبنان وبوجوب المشاركة والعمل لبنائه .

٢ ــ اعـــادة تحديد الاهـــداف الموضوعة وتقويم العمـــل والانجازات وفقا لاولويتها .

٣ ــ رسم سياسة ووضع استراتيجية عمل جديدة تتناسب وتتوافق أكثر مع الاهداف الموضوعة .

٤ ــ تنمية قدرات الجهاز البشري العامل وتدريبه بما يتوافق مع متطلبات العمل والاهداف الموضوعة للمشاركة في بناء المجتمع المدني .

٥ ــ تخطيط وتنفيذ مشاريع تنموية ونشاطات تربوية تعزز المبادىء والقيم التي يعمل على ترسيخها المجتمع المدني الذي نصبو جميعنا اليه .

٦ ــ انشاء هيئـــات تمثل كافـــة فئات هـــذه المؤسسات والجمعيات بهدف تنسيق الجهود وتكامل العمل مما يساعد في خلق مناخ من اللحمة والتضامن يساهم في تحويل هذه الهيئات الى قوى فاعلة وضاغطة في سبيل التغيير والمشاركة في اتخاذ القرار .

٧ ــ حث أصحاب الاختصاص والباحثين على وضع مشاريع ومواد علمية وعملية تساعد المؤسسات على تنظيم عملها وتدريب كوادرها وفق الحاجات المستجدة ضمن هذا الاطار .

المؤسسات المدنيـــة الوطنيـــة في لبنان :
اشكاليـــات وتحديـــات

اعداد : **معـــن بشـــور**

لو كان لبنان مجرد دولة . لكان هذا البلد الصغير قد زال منذ اللحظة التي تفككت فيها دولته ، وانقسمت مؤسساته ، وتبعثرت أجهزتـــه .

لكن لبنان كان ايضا ، وبشكل خاص ارادة ومجتمعا ومؤسسات اهلية تداعت منذ لحظة اندلاع الحرب الى قبول التحدي ، فعملت على الاستجابة لها في حقول متعددة ، وعملت الى تطوير نفسها وادائها بشكل لافت ومثير للاعجاب ... فلم تصمد هي فقط ، بل صمد بها لبنان نفسه ، وارتكزت عليها بشكل خاص ارادة شعبه في مقاومة حال الحرب ، وفي مواجهة واقع التقسيم ... يوم غابت كل الارادات الاخرى أو تراجعت أو تقلصت أو استسلمت ...

ولا تعود جذور المجتمع الاهلي الى مطلع الحرب الاهلية ، كما قد يخطر بالبال ، وان كانت تحديات الحرب قد جعلت دور المؤسسات الاهلية طاغيا على ما عداه في العديد من مجالات الحياة ، كما انها لا تعود فقط الى مطلع هذا القرن أو نهاية القرن الماضي كما توحي بذلك بعض جمعياتنا الادبية ومؤسساتنا الاهلية العريقـــة وبعضها ما زال صامدا وراسخا ومتطورا حتى اللحظة .

ان وعي اللبنانيين عموما وفي بيروت خصوصا على ضرورة انعاش المجتمع الاهلي برزت في فترة الشعور بضعف الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى كنشاط الرائدين وعبد الستار خيري اللذين اسسا مدرسة دار العلوم الحديثة في منطقة ميناء الحصن ، واطلقا افكارا عديدة منها انشاء الكشفية والمدارس والجمعيات .

وكانت قد تأسست قبل ذلك مدرسة الشيخ احمد عباس الازهري الاسكندري التي خرجت قافلة قيادية من رجال لبنان وسوريا والعرب .

كما كانت قد نشأت في اوائل هذا القرن جمعيتا المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت وصيدا اللتان ما زالتا مستمرتين حتى الان وفي الاطار نفسه بعد ان كانت نشأت المحسنية والبيضونية في دمشق . . .

كما قامت جمعيات أهلية مماثلة بتأسيس مدارس كالحكمة والثلاثة اقمار وزهرة الاحسان والبطريركية ، ناهيك عن نشاطات خيرية واجتماعية .

ولن ندخل اليوم في مجال العرض في بحث اكاديمي حول مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته وقد تنوعت المدارس الفكرية في تحديد وتوصيف وظائفه ومهماته بدءا من فلاسفة الحق الطبيعي الى مفكري التعاقد الاجتماعي وصولا الى المدرسة الماركسية ذاتها حيث كان لغرامشي الاثر الاهم في تطوير الفكر الماركسي كما مفهوم المجتمع المدني تطورا جذريا . . .

سأكتفي اليوم بالتركيز على نشأة هذا المجتمع ومؤسساته في لبنان ومهماته والتحديات التي يواجهها ، والمخاطر التي تحيط به انطلاقا من تسليمنا جميعا . ان مفهوم المجتمع المدني قد اكتسب اليوم طابعا عالميا مترابطا مع ما يسمى بتوسع دور (المنظمات غير الحكومية) كما هو شائع دوليا ، أو (المنظمات الاهلية التطوعية) كما هو متداول في البلدان العربية أو (بالقطاع الثالث) كما سماه نادي روما في محاولة لتمييزه عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، سيما بعد ان أخذت تتزايد في العالم الانتقادات الموجهة ضد بيروقراطية بعض القطاع العام وما يرافقها من فساد وهدر وتسلط ، وضد شراهة بعض القطاع الخاص وما يرافقها من احتكار وافقار وتجاهل للحس الاجتماعي والحاجات الانسانية .

وتجربة المؤسسات المدنية الوطنية في لبنان لا سيما في سنوات الحرب تكاد تتحول في العديد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات

العربية والدولية الى دليل ساطع على أهمية فكرة المجتمع المدني وحيويتها ، سواء عبر ما قدمته مؤسسات هذا المجتمع من خدمات في مجالات الرعاية والاسعاف والاغاثة والصحة والتعليم وتوزيع المساعدات الغذائية أو بشكل خاص عبر استعصاء العديد منها على قوى الحرب والامر الواقع وبقائها معاقل للوحدة والسلم الاهلي والديمقراطي وهو ما تجلى في العديد من النقابات والاندية واللقاءات والتحركات الشعبية عبر سنوات الحرب .

فهذه المؤسسات لم تسد الفراغ الذي خلفه غياب أجهزة الدولة في مجالات عديدة فحسب ، بل انها حرصت ، وهي تسد الفراغ ان تعبىء الجمهور اللبناني ضد أي محاولة للمساس بالدولة ومؤسساتها من جهة اخرى .

وبهذا المعنى يمكن أن نسجل للتجربة اللبنانية في مؤسسات المجتمع المدني اضافة متميزة لمفهوم المجتمع المدني ذاته ، تماما مثلما ينبغي أن يسجل لها باعتزاز اضعافات عملية وخلاقة متعددة جعلتها محط اعجاب وتقدير كل الهيئات الدولية والشخصيات المهتمة بقضية المجتمع المدني . . .

والاضافة هنا هي في دور المجتمع المدني في الدفاع عن الدولة وصيانتها بل واعادة بعثها من جديد ، في حين ان المتعارف عليه هو ان المجتمع المدني ينتزع دوره تدريجيا من الدولة .

لقد سارع اللبنانيون في احياء المدن والقرى على حد سواء ، من أول لحظات الحرب الى تفعيل او تشكيل هيئاتهم الاجتماعية التي أناطوا بها مهمة تدبير شؤونهم الحياتية اليومية ، واستندوا اليها في مواجهة الظروف القاسية التي أفرزتها الحرب .

فمن لجان توزيع المواد التموينية التي شكلت في الاسابيع الاولى للحرب ، وخاصة لحظات الحصار التمويني الذي كانت تتعرض له هذه المنطقة أو تلك .. الى لجان شعبية للتعليم كانت تحاول التعويض على الطلبة ما ضاع منهم نتيجة توقف الدراسة .. الى لجان نسائية للاهتمام بشؤون الجرحى ومراقبة أحوالهم .. الى

مستوصفات ميدانية كان يتم انشاؤها لا سيما في الاحياء البعيدة نسبيا او المحاصرة وهدفها اجراء الاسعافات الاولية الضرورية للجرحى واحيانا اجراء بعض عمليات لهم ... الى جمعيات للرعاية الاجتماعية تهتم بالاطفال الذين فقدوا المعيل خلال الحرب ، او بالمعاقين جسديا أو عقليا . الى هيئات نقابية واعلامية كانت تعني باصدار نشرات تعبوية واذاعات محلية ، وتقيم أندية ومكتبات عامة وصولا في مرحلة متقدمة من ا لحرب الى تأسيس تلفزيونات خاصة عمت كل المناطق اللبنانية .

ولم يكتف اللبنانيون بهذا النوع من الاعمال فقط بل بدأوا مع الوقت يتجاوزوا الى اعمال ذات طبيعة دائمة نسبيا . فشكلوا من بينهم لجانا او اندية أو جمعيات حلت مكان البلديات المعطلة أو كادت تحل ... وعمل بعضهم ، بالتكافل ، على بناء مدارس من خلال جمع التبرعات والاستعانة بالمؤسسات الدولية .. واهتم بعضهم بمسائل مد شبكات الانارة والمجارير والصرف الصحي بحيث كان من الصعب ان تفتح صحيفة لبنانية كل صباح الا وتراها مليئة بأخبار مثل هذه المبادرات الاهلية التي لم تخل منطقة أو مدينة لبنانية منها...

ولقد كان من التجارب اللافتة في الحرب اللبنانية هو اندفاع الآلاف من الشباب نحو التطوع في أعمال الدفاع المدني والاطفاء والاسعاف والانقاذ ، وبروز بعض الجمعيات التي أدت دورا شجاعا متميزا حين كان متطوعو الدفاع المدني فيها يملأون الشوارع المهجورة الا من القذائف ، فينقلون تحت القصف مصابا من هنا ، أو يطفئون منزلا تشتعل فيه النيران هناك أو ينقذون محاصرا فاجأه القصف في وقت غير متوقع ...

وتزداد أهمية مثل هذه الجمعيات الشبابية حيث ندرك انها بالاضافة الى قيامها بأعمال اجتماعية وانسانية متميزة لم تنحصر في مجالات الانقاذ والاطفاء واخلاء الجرحى فحسب ، بل تعدتها الى أعمال ذات طابع انساني وحضاري وأحيانا ترفيهي ... فأقامت المستوصفات والمراكز الصحية المتقدمة ، وأشرفت على حملات التلقيح للاطفال والوقاية بشكل عام وأحيت تقاليد فرح كادت الحرب

أن تحرم الطفل اللبناني منها ... فعاد للعيد في بيروت حرجه بعد ان احرقت الطائرات الصهيونية حرج العاصمة ، وكان للفرح المدرسي مهرجاناته ، واستطاعت هذه الجمعيات وفي مقدمها الجمعيات الكشفية ، أن تقيم العديد من مخيمات الصفار والشباب في المناطق الآمنة بما فيها مخيمات العمل التطوعي في الريف اللبناني .

غير ان اللافت في مثل هذه الهيئات يتجلى في الامور التالية :

١ ــ الاحتضان اللافت للمجتمع اللبناني لها ، من خلال دعمه العادي والمعنوي ، وتبرعاته ، ومساعدته ... فبعضها لم يقم أساسا الا على دعم أهلي ومحلي ، رغم ان المؤسسات الدولية قد ساعدت البعض الاخر بسخاء لم نعرف حتى الان دوافعه او المعايير التي اعتمد عليها .

٢ ــ القدرة الملحوظة لهذه الجمعيات على استقطاب الشبيبة اللبنانية واخراجهم من جو الحرب الاهلية الى جو العمل الانساني والتطوعي ... أي من صناعة الحرب الى صناعة السلام ، من متاريس التقسيم الى جسور الوحدة .

لقد كشفت هذه الجمعيات ، وفي وقت مبكر عن اتجاهات قوية لدى المجتمع اللبناني ولدى شبابه تنازع نحو السلم الاهلي ، وترفض التقسيم الطائفي والمذهبي وتشكل الاطر المناسبة للتعبير عن هذا الرفض .

لقد شكلت المؤسسات الاهلية الوحدوية في لبنان ، في كل مجالات عملها نسخة من الممارسة الديمقراطية التي تميزت بها الحياة اللبنانية والتي كادت ان تتلاشى تماما في ظل الحرب .

٥ ــ لقد لعبت هذه المؤسسات ، رغم ان مهماتها ومجالات عملها لم تكن متصلة بالسياسة مباشرة ، دورا سياسيا انقاذيا بامتياز . فعبر اضراباتها وتحركاتها ومنابرها ولقاءاتها الوحدوية وتظاهراتها الشعبية المتكررة ، والتي توجتها تظاهرة المئة الف مواطن في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٨ ، أمكن خلخلة نظام الحرب الاهلية

ومؤسساته ... وبات ممكنا الحديث عن قوى خارج دوائر الاستقطاب الطائفي والمذهبي الحاد ، بل بات ممكنا الحديث عن ارادة لبنانية عارمة رافضة للحرب والتقسيم بعد أن ذاع وشاع ان الحرب الاهلية خيار لبناني ، وان التقسيم ارادة الجماعات اللبنانية .

وبالطبع ما كان ممكنا لهذه التجربة اللبنانية المتقدمة أن تنجح في لبنان لولا ارتكازها أساسا على جملة عوامل تتصل بطبيعة المجتمع اللبناني والفرد اللبناني .

ففتراث التكافل والتضامن الاجتماعي تراث عميق الجذور في الحياة اللبنانية ، وهو مظهر من مظاهر عمق الجانب الروحي والالتزام الخلقي في هذا المجتمع .. وحيوية الانسان اللبناني وشجاعته ، وقدرته الفائقة على التكيف مع الظروف الصعبة ، عبر العصور اسهمت كذلك في توفير قاعدة صلبة لنجاح تجربة مؤسسات المجتمع المدني وعلى الابداع في العديد من مجالاته .

على ان مصادر القوة هذه في المجتمع المدني اللبناني مرشحة لان تصبح مصادر ضعفه وانهياره في الوقت نفسه .

فتراث التكافل والتضامن والتعاون ذو الجذور القوية في المؤسسات اللبنانية ذات الطابع الديني مرشح في حال انغلاق هذه المؤسسات على ذاتها في الاديرة وممتلكاتها ، كما في الاوقاف ومؤسساتها ، لان يولد نوعا من التناقض بين ما يمكن تسميته المجتمع الاهلي الفنويالذي يتشكل في مجتمع كالمجتمع اللبناني من مؤسسات اهلية تنتمي الى لون واحد طائفي او مذهبي او عائلي ، وبين المجتمع المدني الوطني الذي يعبر عن واقع الوحدة اللبنانية المتسامي والمستوعب في آن لتلاوين الحياة اللبنانية .

ولعل هذه الاشكالية اللبنانية ، اشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي ، هي من الاشكاليات التي تحتاج الى بحث معمق ، ودراسة مفصلة ، على نحو يسهم في حلها لمصلحة انصهار التجمعات الاهلية الفئوية المتنوعة في اطار مجتمع مدني وطني

موحد .. ولعل في حل هذه الاشكالية تكمن حلول لاكثر الاشكاليات اللبنانية تعقيدا والتباسا ، وهي اشكالية الوحدة والتنوع في المجتمع اللبناني .

وبالمقابل فان حيوية اللبناني وقدرته المتميزة على التكيف مع الظروف الصعبة ، واحيانا المستحيلة ، وموهبته الابداعية في العديد من مجالات الحياة ، هي الاخرى مرشحة لتعزيز النزوع الفردي والذاتي لدى المواطن اللبناني ، بحيث يصعب عليه العمل بشكل جماعي والالتزام بروح الجماعة ، وتغليب المصلحة الوطنية العامة على المصالح الذاتية والفئوية .

ان اشكالية العلاقة بين روح المبادرة والحيوية من جهة وبين النزعة الانانية والفردية لدى المواطن اللبناني هي أيضا اشكالية اخرى من اشكاليات بناء مؤسسات المجتمع المدني اللبناني ، بل بناء الحياة اللبنانية الجديدة التي تطمح الى أن تعزز في اللبناني روح المبادرة وعنصر التنافس لكنها لا تريد في الوقت نفسه أن تلغي المجتمع بأسره لصالح الشطط في النزوع الفردي لا سيما اذا كان هذا الشطط على مستوى المسؤولين الكبار أو النافذين في الدولة او حركة المجتمع ، احزابا ونقابات وجمعيات .

ان معالجة هاتين الاشكاليتين تشكلان في نظري المدخل الحقيقي لاية تطوير حقيقي لمؤسسات المجتمع المدني .. تماما كما يقوم هذا التطور أيضا على ابراز دور هذه المؤسسات في تحقيق الاهداف الكبرى التي يلتقي حولها اللبنانيون في هذه المرحلة وهي الوحدة والديمقراطية والسيادة والانماء القومي ...

فالمجتمع المدني عبر مؤسساته المترامية الانتشار ، المتنوعة النشاطات ، قادر على توفير آلية التفاعل بين الجماعات اللبنانية المختلفة على طريق الانصهار الوطني الشامل ... فحيث يتلاقى لبنانيون من مختلف البيئات والمناطق في اطار نقابي او سياسي او اجتماعي أو ثقافي ويتصدون للقضايا ذاتها ، ويتمسكون بالمطالب نفسها ، ويدافعون عن الحقوق عينها ، يذوب بشكل تدريجي العديد

من الحواجز النفسية المصطنعة التي زرعت بينهم ، وينمو الاحساس المشترك والمصير الواحد وهما الاساس في أية عملية توحيد اجتماعي ..

وحين تتعطل لغة الحوار بين الدولة وفريق من المواطنين ، بل داخل اركان الدولة نفسها ، تتقدم مؤسسات المجتمع المدني لتقدم آلية الحوار بين اللبنانيين ، بغض النظر عن مواقفهم ومواقعهم ، ودون الحاجة الى أن يرتبط الحوار القائم بالاعتراف بشرعية هذا المسؤول أو ذاك ..

هنا تتقدم مؤسسات المجتمع المدني لتكون ساحة الحوار الذي لا ينقطع ، والنقاش الذي لا يتوقف ، وآلية الوصول الى صيغ وحلول ليصار الى العمل ، بل والنضال لاعتمادها على مستوى الحكم في وقت لاحق .

ومن ناحية ثالثة ، حين يبدو اداء السلطة ركيكا أو هشا غير متوازن بما ينعكس على سلامة الاوضاع العامة في البلاد وعلى وحدة المجتمع ، تتقدم المؤسسات الوحدوية في المجتمع المدني لتطرح خطابها الوحدوي الجامع ، فتدعو للتوازن حين يفقد ، وتصحح الخلل حين يتفاقم ، وتحصن المجتمع من انزلاقات السلطة ..

وهكذا يشكل المجتمع المدني صمام امان ، بل السلطة الضابطة لارتجاجات السلطة وانفعالاتها وانزلاقاتها في مهاوي التفكك والانقسام ...

ففي ظل مجتمع مدني قوي ومتماسك المؤسسات لا يصبح من السهل أن تحمل طائفة مسؤول اذا اخطأ مسؤولية خطأه ، ولا ينعكس الخلاف السياسي بين الزعماء خلافا تقسيميا بين افراد الشعب ... وبهذا المعنى فقيام مؤسسات المجتمع المدني وتطويرها هو الطريق لقيام فكرة المواطنه ، حيث يصبح كل مواطن مسؤولا عما يفعله هو لا عما يفعله ابي عائلته أو مذهبه أو طائفته .

وانتشار فكرة المواطنة هو قوة كبيرة لفكرة الوحدة ..

اما على مستوى تطوير الممارسة الديمقراطية في الحياة اللبنانية ، فلقد بات نمو المجتمع المدني وتطوره شرطا لازما وضروريا لها .

فديمقراطية صندوق الاقتراع دون هيئات مدنية وطنية هي ديمقراطية متخلفة تبقي المجتمع أسير حلقة مفرغة من التخلف فالعجز عن التطور فالتخلف من جديد ، انها ديمقراطية ادامة نظام الطوائف والمذاهب والعشائر والعائلات التي تعيد انتاج نفسها كل اربع سنوات بل تسعى لاستيعاب أية خروقات تصيبها من هنا وهناك وتحولها الى عوامل تحصين وتقوية لها ..

اما الديمقراطية المحصنة بهذه الهيئات فهي ديمقراطية لا ينتهي دور المواطن فيها بالادلاء بصوته مرة كل اربع سنوات ، بل هي ديمقراطية المشاركة المستمرة ، والمراقبة المستمرة والمحاسبة المستمرة عبر الطابعة اليومية لما يتخذ من قرارات ، وعبر الدراسات اليومية لما يجب اعتماده من حلول لمشاكل مطروحة ، وعبر بناء قوى الضغط الفاعلة على كل صعيد .

بل ان نمو هيئات كهذه واكتسابها لفعالية مميزة في الظروف الخاصة التي يعيشها بلد كلبنان في ظل انقسام سياسي حاد رافق اتفاق الطائف وما نتج عنه من تطورات يسهم بشكل فعال في تصحيح الخلل في التمثيل كما في التوازن السياسي ايضا .. فيصبح رموز هذا المجتمع بنقاباته وأحزابه وهيئاته وأنديته هم أيضا من صناع القرار فيه جنبا الى جنب مع السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وبشكل مدخلا لمعالجة بعض مظاهر الشعور بالغبن أو الاحباط أو الاستبعاد التي تصيب جهات لبنانية عديدة بعضها قاطع وبعضها قوطع ، بعضها ابتعد وبعضها استبعد ، في بلد ميزته استيعاب الجميع وتوفير الحوار والتواصل بين الجميع .

كذلك تبدو لهذه المؤسسات ، بما تملكه مؤسساته من تنوع وغنى ، مهمة اضافية في بلد كلبنان ، سحقت الحرب معظم أحزابه أو كادت ، ومزقت الظروف الصعبة والمداخلات المعروفة والارتهانات

المتعددة ، معظم تشكيلاته السياسية أو كادت ، فيما تقدمت على الساحة صيغ جديدة من مؤسسات المجتمع المدني تعبر عن نفسها باتحادات عمالية او نقابات أو أندية نقابية أو روابط ، تشكل اليوم صيغ التعبير الارقى بل الاجتماعي الاكثر فعالية ... بل حتى الاحزاب الحريصة على دور مستقبلي لها تجدها تتراجع عن الواجهة لتطلق هيئات ذات طبيعة ثقافية أو اجتماعية أو نقابية تتحرك من خلالها .

وبهذا المعنى يكتسب المجتمع المدني مهمة رئيسية في تعزيز المشاركة والممارسة الديمقراطية مع تراجع دور الاحزاب والحركات السياسية ، تماما كما يسهم عبر هذه المهمات الاجتماعية والثقافية والنقابية في معالجة التشويهات الرهيبة التي خلفتها الحرب بقواها وادواتها وخطابها على فئات المجتمع اللبناني عموما ، والشباب منها بشكل خاص .

ان انخراط الشباب في مؤسسات المجتمع المدني المتجاوزة تكوينها للطوائف والمذاهب والمناطق والعصبيات الضيقة هو الطريق الاسلم لاخراجهم من تأثير التشوهات النفسية والاجتماعية التي اصابتهم بفعل ظروف الحرب وممارسة قواها .

ان ممارسة الشباب لدوره في مؤسسات المجتمع المدني هو اسرع الطرق لتربيته وطنيا وخلقيا ونقابيا .

وحين ينجح المجتمع المدني في مهمة صيانة الوحدة وتطوير المشاركة الديمقراطية السليمة ، فهو حتما يعزز قدرة اللبنانيين على تحقيق اهدافهم في سيادتهم على أرضهم كما في تعزيز انتمائهم الحضاري وهويتهم القومية .

فكل معارك السيادة والتحرير التي تجري على قاعدة الانقسام اللبناني هي خاسرة حتما ، ذلك ان اقصر الطرق للسيادة وتحرير الارض من المحتل الصهيوني يكمن في استيلاد وحدة اللبنانيين في مؤسسات اجتماعية مدنية موحدة لا يبقى فيها لبناني مشككا في

لبنانية مواطنه ولا يستطيع فيها لبناني أن يطعن بعروبة اللبناني الاخر .

اما الصلة بين هيئات المجتمع المدني ومهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية فقد باتت اليوم من عناوين أي حديث عن هذا المجتمع في كل بلد من بلاد العالم التي باتت تفتقر الى الموارد المادية ، وتستعجل عملية تنميتها الداخلية ، فيصبح انخراط المجتمع بأسره في مهام التنمية عبر المؤسسات الاهلية التطوعية هو نقطة الاختراق في حلقة الفقر والتخلف المفرغة أو المقفلة .

ونحن في لبنان ، حيث مهمة ازالة اثار الحرب واعادة اعمار البلاد تتقدم على مهمة التنمية وتتواصل معها ، وحيث بات واضحا ان المساعدات الخارجية الموعودة لن تصل لابراز دور خاص للمجتمع المدني ومؤسساته في عملية التكامل مع الدولة في هذه المهمات .. بل أحيانا يبرز لهذا المجتمع دور يسبق الدولة ويوجهها خصوصا حين تدرك حجم التخلف في الاداء الحكومي العام ، وحجم الحيوية المرتكزة الى روح المبادرة في اداء المجتمع المدني .

ان انخراط شبيبة لبنان في مشاريع اعادة اعمار القرى والبيوت المدمرة بفعل الحرب ، وانخراطهم في مساعدة المزارع اللبناني في قطف ثماره تخفيفا لتكاليف الانتاج لتمكينه من مزاحمة المنتوجات المنافسة ، وتحمل المؤسسات الاهلية لمسؤوليتها في مجالات الرعاية والتدريب والتأهيل المهني ، كما في مجالات الخدمة الصحية والتوعية الاجتماعية ، والمساعدة في تنظيم السير وحماية البيئة وصون النظافة العامة ، كلها امور من شأنها أن تزيح عقبات عدة من أمام مشروع الاعمار وازالة اثار الحرب .. ناهيك عن الدور المهم الذي تقوم هذه المؤسسات في مجال الاغاثة في بلد لم يزل جزء منه يشهد عدوانا يوميا قاسيا كالجنوب والبقاع الغربي .

ان الوعي لهذه المهمات ، ولاتصالها بمستقبل الوطن هي من أبرز جوانب العملية التربوية بشأن المجتمع المدني .

لكن هذا الوعي لا يكتمل ، وصيانة المجتمع المدني لا تكتمل الا باليقظة والحذر من مخاطر تهدد مستقبل هذا المجتمع من اتجاهات اربـــع :

١ ــ نزوع قوي لدى بعض مراكز السلطة الـــى مصادرة المجتمع المدني وتحويله الى ملحق تابع للسلطة سواء عبر الاغراء المادي أو عبر القمع والقهر والالغاء .. أو حتى عبر اقامة مؤسسات بديلة مشابهة تصادر دوره وتشق أدواته .

والامثلة على كل واحدة من هذه المحاولات أوضح من أن تذكر لا سيما في المجال الاعلامي والعمالي والنقابي .

٢ ــ اتجاه واضح لدى قوى الاحتكار المالي المتوسع والشره الى تقليص دور القطاع العام كما المجتمع المدني في آن معا . مدركا انه لا يستطيع الاجهاز على أحد هذين القطاعين قبل الاجهاز علـــى الاخر وذلك لكي لا يبقى أحد في وجه أحكام سيطرته على البلاد والعباد ، وعلى المرافق والثروات .

وهذا الاتجاه يبدأ في النزوع الطبيعي للرأسمال الى امتلاك كل ما تصل اليه يداه ، وقد يكون مترابطا مع ما يعد للمنطقة مـــن مشاريع اقليمية كمشروع الشرق اوسطية الذي تطمح من خلاله اسرائيل أن تقود المنطقة اقتصاديا وثقافيا وعلميا وهو أمر لا يمكن أن ندركه ما دام لبنان الدولة والمجتمع قائما وقويا .

ان المفارقة الملفتة في هذا الصدد هي اننا نجد ان هذا الاتجاه يطمح الى خصخصة المرافق العامة في الاقتصاد ، والى تأميم وسائل التعبير والتحرك في السياسة . الى اقتصاد السوق من جهة والى النظام السياسي والاعلامي الموجه والاحادي الجانب من جهة ثانية .

وفي هذم المفارقة تذهب الدولة ، كما المجتمع المدني ، ضحية لهذا الاتجاه وترى مؤسسات المجتمع المدني نفسها مدافعة مرة اخرى عن الدولة ومؤسساتها في وجه ميليشيات المال كما كان مدافعا عنها في وجه ميليشيات السلاح زمن الحرب .

٣ ــ اتجاه يسعى الى تكريس الطابع الطائفي والمذهبـــي والجهوي للمؤسسات الاهلية على حساب الطابع الوطني والتوحيدي للمجتمـــع المدني . ويعبر هـــذا الاتجاه عن نفسه عبر تخصيص المساعدات والمعونات الرسميـــة والاهلية ، المحلية والاقليميـــة والدولية ، لتلك المؤسسات دون الاشراف على دفعها نحو التوحيد والانصهار في بوتقة مؤسسات واحدة لمجتمع مدني واحد .

٤ ــ اتجاه يسعى الى افراغ المجتمع المدني ومؤسساته من روحه الاصيلة ، والسعي الى نقل اسلوب الدكاكين الصغـــيرة والمصالح الفردية ، والانانيات المتضخمة الى ميدان العمل الاهلـــي التطوعي ، بحيث تتبدد الجهود ، وتختزل الطاقات بعضها البعض ، وتنشأ من جديد حساسيات سلبية لدى المواطن تجاه هذه المؤسسات وتجاه عملها ، فيذهب العمل الجاد ضحية العمل الرخيص ، وتنصرف الجهود الى البروز الاعلامي والنزعات الاستعراضية على حساب الخدمة الحقيقية والعمل الفعلي في الميادين المختلفة .

امام هذه الاشكاليات ، والمهمات ، والمخاطر ، يبقى السؤال ما العمـــل ؟

ان العمل المطلوب يكاد يتركز في اللحظة الراهنة في أن نسعى جميعنا ، في كل ارجاء الوطن ، الى أن ننتقل بمؤسسات مجتمعنا المدني من أطارها المتناثر الى صيغة تنسيقية جامعة على طريق الوحـــدة ..

ولتكن صيغة لكل قطاع فليكن مجلس أعلى للرعاية ، واخر للشباب ، وثالث للاعلام ، ورابع للاغاثة ، وخامس للدفاع المدني وسادس للاندية الثقافية وسابع لهيئات حقوق الانسان الخ ...

وليضع المجتمع المدني بنفسه ضوابط العمل ، فلا يفقد حريته امام نوازع التسلط والاحتكار ، ولا يفقد وجوده أمام نزعات الانانية والفردية .

محاضرة الجلسة الرابعة

الهيئات النسائية في المجتمع المدني

د. فهمية شرف الدين

« لا تدعنا حالنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد من امكانيات المرأة ، ويظهر انهن لم يخلقن لغير الولادة وارضاع الاولاد . وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلائل الاعمال ، ولذا فاننا لا نرى بيننا امرأة مزينة بفضائل خلقية ، وتمر حياتهن كما حياة النباتات ، وهن في كفالة ازواجهن انفسهم ، من هنا أيضا أتى البؤس الذي يلتهم مدننا » .

ينطوي البحث في موضوع الهيئات النسائية ودورها في المجتمع المدني على مخاطر دلالية تحيل الى النقص في التعريفات والى الالتباس الذي يحيط بمفاهيم لا تزال قيد التشكل في ميدان الفكر العربي ، وعندما نتحدث عن مخاطر دلالية نشير الى السجال الذي يحيط بمفهوم المجتمع المدني* حين تتدخل عناصر المواجهة التاريخية بين الذات والاخر فتقحم السجال الفكري في علاقات التناقض السياسية بيننا وبين الغرب أي انها تقيم انفصالا بين المفاهيم ومرجعيتها في التاريخ الانساني .

ولا تقل المخاطر الدلالية التي تحيط بموضوع الهيئات النسائية عن تلك التي تحيط بمفهوم المجتمع المدني ، فالحديث عن العلاقة بين الهيئات النسائية والمجتمع المدني يصنف هذه الهيئات بين الحركات

* انظر : ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٢ .

الاجتماعية التي تستهدف التغييرات أو التحويل الاجتماعي ، ومعلوم ان فروقات كيفية تميز الهيئة عن الحركة ، والهيئة النسائية بهذا المعنى هي الوجود العيني للنساء في جمعية ما ، بينما الحركة النسائية في التعريف لا بد ان « تحمل وعيا واستراتيجية نسوية تحاول الدفاع من خلالها عن موقع المرأة ودورها في المجتمع والدولة » (١) .

فما هي طبيعة هذه الهيئات وما هي علاقتها بالمجتمع المدني .

١ — سجال المدني/الاهلي

الاشارة الى التحولات النوعية التي تعصف بالفكر والسياسة اليوم بات أمرا بديهيا ، ومع هذه التحولات تبرز أفكارا جديدة ولغة مفاهيمية جديدة بالاضافة الى ممارسات سياسية واجتماعية جديدة ، ولعلنا نقف الان أمام مشهد عالمي للانتقال أقل ما يوصف به بالسوريالي ، حيث تتجاور مجتمعات بدائية ومتخلفة مع مجتمعات ما بعد الحداثة وينعكس ذلك في السياسة والفكر والاجتماع : في السياسة تتجاور آليات سياسية ما فوق قومية حيث تجتاح مفاهيم الدولة القومية والوطنية وعناصر تشكلها ، مع آليات سياسية ، اثنية وطائفية وعرقية تنتمي الى عالم ما تحت القومي والوطني ؛ وفي الميدان الفكري ، تستعاد لغة ماضوية أصولية تهدف الى استنهاض هوية رجعية قائمة على تثبيت التاريخ في زمن معين ، مع لغة تتحول الى رموز (codes) والى صورة وصوت ، في زمن ثورة المعلومات والذاكرة التي لا حدود لها ، في زمن الروبوت والوسائل السمعية البصرية (٢) . وفي الميدان الاجتماعي ، تقف المجتمعات ما بعد الصناعية أو مجتمعات ما بعد الحداثة ، محتضنة الحركات الاجتماعية الجديدة ، حركات الطلاب والنساء ، وحركات السلام والحركات الايكولوجية التي تشكل دينامية التكوينات

١ — د. فاديا كيوان عمل النساء في الهيئات الاهلية — دراسة حديثة جدا غير منشورة ، حيث تورد الدكتورة فاديا كيوان تمييزا بين « نسائ » أي كل بنية تركيبتها في النساء وبين « نسوى » أي كل بنية تهدف الى تعزيز وضع النساء... ولقد تبينا اجرائيا هذا .

الاجتماعية في العالم الاول ، تقف هذه المجتمعات جنبا الى جنب مع مجتمعات لا تزال تبحث عن تشكلها الاجتماعي ، سمتها الطاغية التفتت والتهميش والحروب القائمة على العصيان وبالتالي غلبة الاهلي على المدني .

في هذا المشهد ، تبدو مطالبة الدكتور كوثراني بتسمية مختلفة للمجتمع العربي منطقية ، وهي تعني احلال فكرة المجتمع الاهلي مكان المجتمع المدني « بما هو دعاء لبشر ينتجون سياسة وثقافة وسلما وعلاقات تبادل ، وبين الدولة بما هي هيئة حاكمة ومنظمة وضابطة لعلاقات هؤلاء البشر ، وذلك ان ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث ، من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة او شبه مستقلة أو وسيطة ، هو ما يمكن أن نسميه اصطلاحا « المجتمع الاهلي » في التاريخ السياسي الاجتماعي العربي ، فمقابل صيغة « أهل الدولة » التي تتردد في مقدمة ابن خلدون تقرأ صيغة « اهل العصبية » وأهل الحرف والضائع والطرق والفرق ... » (٢) .

لا نية لدينا لنقاش وجهة نظر كوثراني وحقيقة انفصال المجتمع عن الدولة في التاريخ الاسلامي ، كما ان هذا البحث ليس مجالا لنقاش كهذا ، أوردت التعريف للاشارة الى السجال الحاد الذي كثر الحديث فيه وعنه في السنوات الاخيرة ، اي النقاش في مفهوم المجتمع الذي بات يشكل نقطة جذب رئيسية ليس فقط للمثقفين الذين لاذوا به بعد سقوط الاوهام المتعلقة ببناء الدولة الهجلية الحديثة ، بل أيضا للسياسيين المعارضين منهم والموالين ، المعارضين استخدموه كأداة في وجه تسلط الدولة وأجهزتها الايديولوجية مستنفرين مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته ، والموالين أي أصحاب السلطة أنفسهم استخدموا في محاولتهم اعادة العبء الذي تحملته دولة الرفاه أو الدولة الكينزية الى المجتمع معتبرين ان المجتمع مسؤول عن تنظيم خدماته بنفسه .

٢ — وجيه كوثراني : « المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي » ، ندوة المجتمع العربي في الوطن العربي مصدر مذكور سابقا ، ص ١٢٠٠ .

ويشير عبد القادر زعل (٣) الى أن العودة الى هذا المفهوم قد بدأ في المجتمع العربي منذ الثمانيات ، ويرى ان هذا المفهوم يرتبط بمؤشرات التغيير السياسي وانحسار الايديولوجيا ، ويربطه بصورة خاصة مع التحول نحو التعددية الحزبية أو ما نسميه سقوط أنظمة الحزب الواحد ، ونزعم بدورنا ان سقوط النموذج التوتاليتاري في اوروبا الشرقية هو الذي كثف الخطاب حول المجتمع المدني بشكل كبير .

لقد اكتسب هذا المفهوم في السنوات الاخيرة قوة دفع كبيرة وتوسع حقل اشتغاله ليطال فضاءات المجتمع بكامله ، لقد أصبح على حد تعبير عبد الباقي الهرماسي (٤) « المركز الهندسي » « Lieu geometrique » وفي هذا المركز تلتقي جميع الافكار المعادية للدولة بما هي أجهزة للتسلط والقمع ، ولعل هذا الفهم الخاص للمجتمع المدني يتطابق بشكل كبير مع التطور النظري الذي ترسيه اتجاهات المفكرين الغربيين حول المجتمع ما بعد الصناعي « Societe post-industrielle » والنقد الذي ابتدأ باكرا لمجتمع الحداثة معفوكو ودريدا واشكال الاستلاب التي ترتبها « العقلانية الاداتية » Mahonalisme instrumentale كما يقول آلان توريـن (٥) .

واذا كان على الباحث أن يحدد مفاهيمه وحقول اشتغالها . فاني اود ان استبقي من مفهوم المجتمع المدني العناصر التي استبقاها هربرث ماركوز في كتابه « العقل والثورة » اوهيجل والنظرية الاجتماعية فهو يرى ان الخلفية النظرية للمفهوم تحيل الى اقتران المدني بالمجال الدنيوي وخروجه من دائرة المقدس ، هكذا تصبح

٣ — عبد القادر زغل : « مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية » في غرامشي وقضايا المجتمع المدني . مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٣٦٠ .

٤ — عبد الباقي الهرماسي : « المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية العربية » في المجتمع المدني في الوطن العربي ، مصدر مذكور سابقا ص ١٠٢

٥ — Benjamin CORIAT : « L'Atelier et le Robot » ed. Christian Bourgeois, Paris 1990.

الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجربة المستقلة عن المجال الروحي في هويته الدينية ، ويصبح المجتمع المدني في رؤية هيجل وفي المنظور السياسي الليبرالي ، « هو المجتمع البرجوازي الناشيء ، المجتمع الذي كانت النظرية السياسية المواكبة لنشأته وتطوره تحاول صياغة حدوده السياسية لتبرير وجوده واستمراره » (٦) .

ولعل ذلك يفسر تعويم المفهوم بالتوازي مع انهيار الانظمة التوتاليتارية ويسمح بالتميز بين المجتمع الاهلي الذي تحدث عنه الدكتور وجيه كوثراني كتعبير عن المجتمعات ما قبل الصناعية حتى لا نقول ما قبل الرأسمالية وما بين المجتمع المدني الذي هو « ابداع العالم الحديث » ابداع المجتمع الصناعي كما يقول هربرت ماركوز .

٢ — سجال النسائي/النسوي

هل نستطيع بناء معادلة متوازية بين مفهوم الهيئات النسائية بالارتباط مع المجتمع الاهلي وتمييزها عن مفهوم الحركة النسوية ، كتعبير عن احدى مؤسسات المجتمع المدني ، وجعل ذلك متطابقا مع التصنيف الكلاسيكي للمجتمعات ما قبل الصناعي ؟

اذا كانت تسمية المجتمع الاهلي تشتق من الاهل كما يقول د. وجيه كوثراني أي انها تحيل الى العشيرة أو القبيلة أي الى التكوينات الاجتماعية السابقة على الراسمالية ، فان الهيئات الاهلية الكثيرة التي تنتشر بصورة غير متساوية في لبنان (هناك ما يزيد على ٢٠٠٠ هيئة) (٧) لا تعدو أن تكون بأكثريتها مؤسسات محلية بمعنى انها تعمل في قرية او محلة (٣٧،٤١ ٪) بينما لا تتعدى نسبة المؤسسات الموجودة في المحافظة على سبيل المثال ١٢ ٪ ، والمؤسسات التي لها طابع وطني ٢٠ ٪ الا قليلا (٨) .

٦ — هربرث ماركوز : العقل والثورة ، ترجمة فؤاد زكريا — بيروت — المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ٢٠٤ .

٧ — انظر الهيئات الاهلية في لبنان — مسح عام : الحركة الاجتماعية — بيروت ١٩٩٠ نقلا عن فاديا كيوان ، مصدر مذكور سابقا .

٨ — الارقام الواردة ، وجميع الارقام التي ترد في الدراسة مأخوذة من دراسة فاديا كيوان ، مصدر مذكور سابقا . ولا بد من الاشارة الى اننا نتقل بهذه الارقام والنتائج كما هي ، كمؤشر عن الهيئات النسائية وأدوارها .

وهذا يؤكد في نظرنا الطابع « الاهلي » بالمعنى الآنف الذكر ، ويعكس درجة تطور الانتماءات الاجتماعية والوطنية ، ولا شك ان الارتقاء نحو الوطني يصبح تصنيفها في مؤسسات المجتمع المدني من حيث المبدأ ، لكنه يتطلب أكثر من ذلك أي انه يتطلب اجتماعات ومراجع عمل تتجه وتتمحور حول التغير الاجتماعي .

وفي اشارة الى الاصول الاجتماعية لهذه الهيئات تشير الدراسة الى أن الهيئات الوطنية « غالبا ما تكون غير صاحبة جذور اجتماعية تقليدية ، بل انها تجمع اشخاصا تجاوزوا حدود الجمعيات التقليدية من عائلية وعشائرية واقليمية ومذهبية وحتى طائفية ، وتكون هذه الجمعيات كذلك صاحبة استراتيجية شاملة » . وتستنتج د. كيوان من مجمل المعطيات ، نموذجين من الهيئات الاهلية محلية ووطنية ، ونقترح معها تجاوزا انتساب الوطنية فقط الى مؤسسات المجتمع المدنـــي .

ان هذا التمييز يساعدنا على الولوج الـــى مناقشة البنـــاء الاجتماعي للهيئات النسائية ودورها في المجتمع المدني .

واذا كنا لا نزال نحتفظ بالتمييز بين نسائي ونسوي فاننـــا نستطيع أن نردد مع الباحثة المغربية فاطمة المرنيسي بأن « الحركات النسائية العربية لم تصل بعد الى مستوى الوعي اللازم الذي يمكنها من بلورة مطالب جذرية كفيلة بخلق تغيير اجتماعي حقيقي » (٩) .

وتضيف فاطمة المرنيسي الى « ان شعارات الحركات النسائية اصطبغت عموما بالتحفظ اذا ما قورنت بمطالب مدافع جرىء عن المراة كقاسم أمين ، وتعيد الباحثة ذلك الى الشروط الموضوعية التي تحكمت في هذه الحركات التي كانت مدينية بطابعها ، معزولة عن البوادي والارياف أي عن أغلبية النساء ، وكانت أغلب رائداتها من الطبقات الثرية ... كما أن الصورة التي كانت رائدات الحركـــة

٩ ــ فاطمة المرنيسي : السلوك الجنسي في مجتمع رأسمالي تبعي : ترجمة ارزويل فاطمة الزهراء ، دار الخداثة ــ بيروت ١٩٨٢ ، نقلا عن يولا شراره : « صورة المراة في الصحافة النسائية » في دراسات عربية عدد مايو ١٩٧٥ .

النسائية تعمل على تقليدها هي صورة المراة البرجوازية الغربية... وبالتالي فان عمل هذه الحركات باستثناء بعض الظروف وبعض المطالب كان ذا طابع اجتماعي يعد امتدادا لعمل المراة في البيت وليس خطوة لاعلان تطيعه بين حقيقة المراة كفرد لها الحق في الحياة الكاملة وبين نوعية الاعمال والمهام المنزلية الهامشية الموكولـــة اليها ... » (١٠) .

ما تقوله فاطمة المرنيسي يجد صداه في الاستنتاجات التـــي توصلت اليها دراسة د. كيوان حول عمل النساء في الهيئات الاهلية ، حيث وجدت ان النساء في لبنان « يتواجدن بكثافة خاصة في قطاعات العمل الاهلي والمدني حتى ان الرأي العام اللبناني بدأ يربط بين العمل الاجتماعي والانساني ودور النساء ، بين الجمعيات الاجتماعية وبين الهيئات النسائية (١١) .

وتخلص الدكتورة كيوان الى أن هذا الواقع ساهم في خلق التباس كبير في عمل الهيئات الاهلية ، النسائية التركيب الى حد يصح التساؤل عن حقيقة وجود حركة نسوية في لبنان ... واذا كان هذا العمل يحمل وعيا واستراتيجية نسوية يحاول من خلالها الدفاع عن موقع المراة ودورها في المجتمع » .

وتعزز الباحثة ما تقوله بالارقام المختلفة التي ظهرت في الدراسة حيث بلغت نسبة الخدمات والنشاطات الاجتماعية ٥٩ ، ٧٧٪ وهي بذلك تحتل المرتبة الاولى .

ولعل ذلك يؤكد ما ذهبنا اليه ، من أن تضيف الهيئات ضمن مؤسسات المجتمع المدني يتطلب أكثر من ذلك ، أي انه يتطلب ارادة ووعيا بالتأثير على البنى الاجتماعية وتعزيز قدرات الفئات التـــي تستهدفها هذه المؤسسات بينما الذي تستنتجه الدكتورة كيوان هو غلبة مفهوم الرعاية ، وهذا يعزز موقع التبعية وينمي الحاجـــة للرعاية عند الناس .

١٠ ــ فاطمة المرنيسي ، المصدر السابق ص ٢١ .
١١ ــ فاديـــا كيوان ، مصدر مذكور سابقا .

ولكن اللافت للنظر في هذه الدراسة هو النتائج التي توصلت اليها د. كيوان حول الانتماء والاصول الاجتماعية وهو يخالف الانطباع السائد وراي الباحثة فاطمة المرنيسي في شأن الاصول الاجتماعية للهيئات النسائية ، فلقد دلت الارقام التي اوردتها الدراسة الى أن ٣٠ ، ٧٣٪ من المستجوبات هن نساء يتحملن اعباء منزلهن الى جانب بقية النشاطات اللواتي يقمن بها ، وان ٣٧ ، ٤٠٪ منهن يعملن خارج المنزل ، وتعتقد ان الاسباب لهذا الاختلاف موجودة في التوسع الكبير في التعليم في السنوات الاخيرة ، وفي مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها لبنان وأيضا العالم العربي ، او ما نعرفه بفشل التسمية وسيطرة الضائقة الاقتصادية .

واذا كان لنا ان نوجز سمات الهيئات الاهلية النسائية في لبنان ، فاننا نستطيع أن نتفق فيما بعضها د. كيوان وبعضها الاخر يبقى للنقاش ، ونستطيع أن نوجزها كالتالي تبعا لما يتجلى من مواقف الهيئات النسائية وما تقوم به من أعمال :

١ ــ النزعة المحلية ، (٢) النزعة الآنية ، (٣) سيطرة الانشطة الخدماتية ، (٥) غياب آلية التقويم .

ولا شك أن هذه النزعات هي ذاتها نزعات قوى المجتمع في لبنان وربما نستطيع التعميم في الوطن العربي ، وربما يرتبط ذلك بعدم قدرة سائر القوى الاجتماعية على بلورة برامج للتمويل الاجتماعي ، واكثر من ذلك يرتبط في عمل الهيئات النسائية بالنزوع نحو العمل الرعوي الذي لا يستهدف سوى تخفيف الآلام والتدخل المباشر .

كما أن عدم التصدي للعمل العام وغياب مساحة عن العمل النسائي الا فيما ندر ، هو الذي يحول دون تمكين الهيئات النسائية في عمليات التحويل او التغيير الاجتماعي ، وبالتالي يحول دون تبني برامج خاصة لتعديل حضور المرأة في مساحة العمل العام وفي مراكز اتخاذ القرار : وبمعنى اخر يضعف من قدرة المرأة على المساهمة في بناء وتطور المجتمع المدني ، اي تحول الهيئات النسائية من هيئات اجتماعية أهلية الى حركات اجتماعية داخل المجتمع المدني .

٣ ــ صعوبات خاصة للموضوع

وهي صعوبات تنتجها الاعتبارات المنهجية بالدرجة الاولى ، وهي بذلك تحيل الى مراجع نظرية متميزة ومختلفة في آن ، واذا اردنا تحويل الصعوبات الى اسئلة ، فنحن امام مجموعتين من الاسئلة تتأسس على تعريفات مختلفة للمفاهيم .

فمؤسسات المجتمع المدني ، مؤسسات تعنى بالدرجة الاولى بالنضال من أجل التغير الاجتماعي وتمكين المجتمع من التعبير عن حاجاته وهمومه ومشكلاته ، لذلك كانت النقابات والاحزاب والروابط المهنية وغيرها هي حركات التغير الاجتماعي ، ترتكز الى قوى اجتماعية ، تنتظم حول مصالح اقتصادية وسياسية وحتى معنوية واخلاقيه ، وتهدف بشكل او باخر الى تعديل أو تطوير وربما تغيير وتحويل في بنى المجتمع والسلطة .

والحركات الاجتماعية لمجتمع ما بعد الحداثة ، هي حركات الطلاب والبيئة وحركات النساء ، والسلام ، وتنتظم هي الاخرى وفق مساحات العمل العام الجديدة التي فرضتها الثورة التكنولوجية الحديثة وترتبط ببرامج للتغير الاجتماعي والسياسي .

فأين تقع حركاتنا الاجتماعية ، وحركات نسائنا على وجه التحديد ؟

لا شك ان الملاحظة التجريبية تشير الى غياب برامج التحويل والتغيير الاجتماعي ليس فقط عند الحركات النسائية بل أيضا من مجموع الحركات التي يزخر بها المجتمع اليوم ، ولكنها أكثر في هيئاتنا النسائية حيث تشير الارقام الى أن ٦٦٪ من النساء لا تمتلكن ميولا سياسية وهذا له دلالة كبيرة اذا اقترن مع ممارسة في المجتمعات الاهلية تميل الى النشاطات الخدماتية الاجتماعية والانسانية كما تقول المستجوبين « تتوافق أكثر مع طبيعتهن » .

وهذا اعتراف بالاختلاف يستعيد المرأة من حقل الفعل التغييري اي حقل اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي لا يسمح للمرأة أو لجماهير النساء بأن تتحول قوة ضاغطة تستطيع

التدخل والتأثير في الحياة العامة .

واستبق التساؤل حول مدى اهمية وجدوى تحول النساء الى قوة ضاغطة خاصة وان تاريخ الحركة النسوية في الغرب لم يحقق الى الان احلام النساء وطموحاتهم الى المساواة ، وازعم ان ميلا عاما يجتاح المرأة في العالم العربي لتعزيز برامج تطوير وتغير خاصة بها ، ولا يعني ذلك عزل النساء في معسكرات معادية للرجال ، بل من أجل بلورة وعي اخر للمرأة ولمشاكلها ، وعي خاص ، لنقل اجرائي ، بالغبن اللاحق بها وبمشاركتها الاجتماعية والسياسية .

اذا استطاعت المرأة أن تجعل من تحررها عنوانا لتحرر المجتمع عند ذلك يصبح النضال من أجل التغيير هو نضال من أجل رفع الغبن ، عن الفئات الضعيفة في المجتمع ، وهي النساء والاطفال والفئات المهمشة والمستغلة .

وهذا يعني ارتباط تحرر المرأة بالمجتمع وتحويل الهيئات النسائية الى مؤسسات فاعلة في المجتمع المدني الموعود .

بعض مراجع البحث

١ ــ المجتمع المدني في الوطن العربي : مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ١٩٩٢ .

٢ ــ د. فاديا كيوان : عمل النساء في الهيئات الاهلية ــ دراسة حديثة غير منشورة .

٣ ــ Benjamin Coriat - L'Atelier et le Robot - ed. Christian Bourgeois, Paris 1990.

٤ ــ غرامشي والمجتمع المدني : مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٩٣ .

٥ ــ هربرث ماركوز : العقل والثورة ، هيجل والنظرية الاجتماعية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠ .

٦ ــ الهيئات الاهلية ، مسح عام ، الحركة الاجتماعية .

٧ ــ فاطمة المرنيسي : السلوك الجنسي في مجتمع رأسمال تبعي ، ترجمة ازردال فاطمة الزهراء ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨٠ .

التعقيب على موضوع
الهيئات النسائية في المجتمع المدني
د. أمان شعراني

اختصر كلامي بنقاط قدر المستطاع :

أولا : حاشى كل واحد منا أن يقع في متاهات الاستعباد ، وكلنا مدرك ان وراء الظاهر والمعلوم باطنا شرسا ومجهولا له اليد العليا احيانا في تسيير الامور .

وحاشى أيضا أن نقع كغيرنا في دوامات البلبلة ، او رؤية النعامة ، وواقعنا في الحقيقة ضحية بلبلة تسجنه في حلقة مفرغة .

ثانيا : اتمنى من اليوم وصاعدا أن لا ينفصل المنظر عن العامل. لان المنظر كالعامل والمتطوع في العمل مسؤول .

ثالثا : اتمنى أن نتخطى نبضة كلمات لم تعد تلبي لان القواميس بحد ذاتها ضاقت وقصرت عن المطلوب . واذكر على سبيل المثال كلمة نضال ، من أجل التغيير الاجتماعي ، لان التغيير الاجتماعي في بلادنا يحتاج الى أكثر من ذلك .

رابعا : التغيير الاجتماعي يفترض له مواجهة بين فرقاء على أرض واضحة بهوية واضحة حتى لا يتحول النقاش وحتى لا يتحول الصراع الى بلبلة ضاجة لا طائل من ورائها .

وواقعنا ما زال بحاجة الى ترميم اولي ليشكل أرضية يثمر فوقها التغيير . اذكر شهادات خبراء كثيرين قالوا اننا في كيان متداخل مضعضع ، مصطنع ، متناقض ، هو ليس وطنا بل يشبه وطن .

ان تعاطي المرأة في العمل الاجتماعي له عدة اسباب اهمها طبيعة دورها في العطاء الانساني وهذا شرف لها ، وثانيا ابعادها الكلي عن القرار السياسي فضلا عن أجيال سابقة شهدت شتى انواع الابعاد للمرأة . هذا الابعاد لا يعود الى مشيئة واضحة بل الى تركيبة مذهلة تجمع تناقضات متداخلة ، ففيها المضحك المبكي .

ولن يحل الغاز هذا التناقض احصاء حسن النية لكنه غير متكامل ، ولا يمكنه أن يكون متكاملا في ظل الضبابية والغبن والاضطراب . واضيف انه اصبح من الضروري في العالم الثالث التركيز على انماء الانسان أساسا للبناء السياسي والاقتصادي والوطني ، وقد غرق هذا العالم الثالث في ايديولوجيات شغلت حامليها أحيانا عن الانماء ومتطلباته .

انني أرى أن مكافحة الامية هي نضال وأن التوعية الصحية هي أيضا نضال . كما ومكافحة التشرد والانحراف هي نضال . كما مكافحة الارتماء في أحضان التخدير بالعقاقير نضال . واضيف ، ان النضال الاول هو تثبيت وترسيخ القيم والاخلاق ليكون التغيير بناء وتطورا يتخطيان التخلف والجهل والانحراف والفساد . اذا ان عطاء المرأة في هذه المجالات دليل وعي وتحسس بخطورة الواقع ومشكلاته .

هناك جمع غير منصف بين تنظير مرتاح الى حد كبير ، وبين عمل تطوعي منهوك ومحروم من أي مساندة على الصعد المادية والآلية والبشرية والمؤسساتية في سبيل دعم قضايا الانسان والمجتمع في هذا الوطن .

ان من الخطأ تطبيق المفهوم السائد والمؤدلج للنضال في سبيل التطوير والتغيير على واقعنا الذي برهنت الاحداث انه دفع ثمن تناقضات متجذرة في عمقه والمرأة وحدها لا يمكنها ابدا أن تزيلها لان القضية ليست قضية امرأة فقط ، ولا قضية حقوق امرأة فقط ، بل انها قضية كيان مجزأ الى كيانات والكيانات بدورها مرتبطة بعوامل وقوى متناقضة متضاربة وبارادات فوق ارادتنا ، لكن هذا الواقع

الصعب جدا أصبح ينتظر اليوم من يعلن سقوطه ويقدم البديل المتكامل .

البديل من رؤية وتخطيط ، والتزام ومشاركة ، وغربلة ، وجمع ، وتشذيب ، حتى ننسى فعلا نسبة ولو قليلة في الجوامع المشتركة التي تشكل انطلاقة على الارض لا في الهواء .

ان ما ينقص العمل عندنا على الصعيدين النظري والعملي هو الصدى والاستقطاب ، وان ضعف الصدى والاستقطاب سببه الحلقات الضائعة بين الفئات البشرية والثقة الضائعة بالحاضر والمستقبل فضلا عن العلاقة المتوترة غير الواضحة بالماضي ومخلفاته.

المجلس النسائي نموذج حي للمؤسسات التطوعية في هذا البلد التي تصنف من عائلة الفقراء المؤجلين والمبعدين لان الطبقية ما زالت تكبل عدا الافراد ، المؤسسات نفسها . اذكركم بأن عندنا شتى أنواع الاقطاع ومنه الاقطاع المؤسساتي ، والاقطاع الفكري ، والعقائدي والثقافي ، الى جانب الاقطاع الاقتصادي والاجتماعي والسلطوي .

ورغم ذلك ، بامكانيات ، محزنة وقف المجلس النسائي ، وهذا دليل ارادة ، جديرة بالاحترام ، لانه يعمل في ظل العطاء التطوعي .

لا يسمح لي الوقت بذكر نشاطاته غير المدعومة الا بنسبة قليلة.

لقد استطاع المجلس النسائي بوحدة الكلمة رغم انتماء اعضائه المتعددة الى طوائف ومذاهب ومناطق وأحزاب ، أن يتخذ مواقف منبهة ومشرفة في القضايا الوطنية والاجتماعية والانسانية والثقافية والسياسية على الصعيد المحلي والعربي والدولي .

وأتوجه الى الزملاء لاذكرهم بما يتطلب هذا كله من جهود ومساعدات ونفقات لم يكن حظنا منها الا القليل .

في هذه المناسبات الثمينة ، المطلوب تكتل القناعات بالتغيير بشجاعة . هذا التغيير لا بد أن يحمل اللغة الجديدة والعالم حولنا ادرك ضرورة ولادة هذه اللغة الجديدة .

ولن يكون تغيير الا بالتزام يعيد القيم الى مكانتها . والقيم هي أساس العدالة والانصاف .

وليس من السذاجة قولي ، ان الشمعة في الظلام لا تلعن مهما كانت نحيلة ، وان الكلام في الظلام لا بد له من نور يقوم على المعرفة والانصاف .

تعقيب الاستاذة هدى شلق
على محاضرة د. فهيمة شرف الدين

لا بد لي في بداية كلمتي من توجيه تحية شكر الى جميع المشاركين في هذه الندوة حول المجتمع المدني في لبنان لما لهذا الموضوع من اهمية بالغة خاصة في واقعنا الحالي .

الهيئات النسائية في المجتمع المدني ، دائرة ضوء في محيطنا الحالي لها أكثر من خلفية ، وواعدة بأبعاد مؤثرة في مستقبل واقعنا الحاضر تتشكل معالمه بحتمية الاستمرار لكينونة انسان داخل مجتمع لا بد له وأن يتفاعل فيه .

في البحث الذي قدمته الدكتورة فهمية شرف الدين تحليل قيم لمرتكزات أساسية لا بد من تحديدها لاعتمادها منطلقا علميا تطبيقيا لغايات نسعى اليها .

وقد كان للتميز الذي تقدمت به المحاضرة ما بين المجتمع الاهلي والهيئات النسائية ، وبين المجتمع المدني والهيئات النسوية ، كما حددت الباحثة أهمية رسم المعالم المتباينة بين ما هو موروث وبين ما نريده اختيارا وتخطيطا .

وتطال شمولية بحث الدكتورة شرف الدين نطاق الملاحظة التجريبية في الاشارة الى غياب برامج التحويل والتغيير الاجتماعي ليس فقط عند الحركات النسائية بل أيضا من مجموع الحركات التي يزخر بها المجتمع اليوم .

ولهذا الربط اهميته البالغة لتأكيد التلازم العفوي في الاداء التفاعلي بين الهيئات النسائية والمجتمع الاهلي .

ونتوقف أيضا عند اشارة الدكتورة شرف الدين الى أهمية تحول الحركات النسائية الى اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي

اي ان تتحول الى قوة ضاغطة تستطيع التدخل والتأثير في الحياة العامـــة .

تأسيسا على ما ورد في بحث المحاضرة ونظرا لضرورة تنزيل واقع الهيئات النسائية في لبنان على قاعدة الواقع الاجتماعي في محيطنا ، لا بد لنا من الارتكاز على خصوصية هذا المجتمع والتعمق في معرفته لتحديد نقاط الضعف التي تشوبه عامة ومعالجتها علـــى قاعدة حقوق الانسان وبالاخص في ما يتعلق بموقع المرأة وبالتالي الهيات النسائية فيه .

وفي هذا النطاق يتبادر لنا فورا عوائق بتنا نعرفها جميعا ونشهد محاولات جريئة لمواجهتها وتذليلها كموضوع المساواة انطلاقا مـــن حقـــوق الانسان ايضا في مختلف الميادين القانونيـــة والسياسية والاقتصادية عن طريق اعداد امرأة وتأهيلها كما المجتمع عامة بالتثقيف والتوعية التربوية والاعلامية والاسرية والاستفادة من التجـــارب والخبرات في البلدان الاكثر تقدما في هذا المجال ، كذلك عن طريق تحفيز الطاقات والامكانات لديها تعزيزا وتكثيفا لدور المرأة الحيوي في مجتمعها .

ونتساءل عن مدى تجاوب جيل جديد من ابناء مجتمعنا مع هذا المفهوم لدور المرأة هل هناك هوة حقيقية بين تجربة ايجابية وغنية وشجاعة مهما كانت ملاحظاتنا عليها لسيدات اعطين في الحقـــل الاجتماعي ما استطاعت اليه نفوسهن وبين فئة حالية في واقعنا قد تكون أكثر تخصصا وتعلما وامكانية على التخطيط والبرمجة داخل العمل الاجتماعي والتنموي ولكن أيضا أقل تجاوبا مع أهمية دور المرأة في المجتمع المدني وأقل تجاوبا مع اي عمل تطوعي عامة .

نخشى أن يكون الرد على هذا التساؤل ايجابا فنفتقد مفصلا حيويا من شبابنا لعل واقع الحرب ونتائجه في لبنان أفقدته الكثير من المبادرات الايجابية داخل مجتمعه .

ويبقى أن نقول نعم هي الام أولا ولانها كذلك فالمرأة في مجتمعنا وفي اي مجتمع اخر يجب أن تكون قوة ضاغطة ، مؤثرة وفاعلة في هذا العالم .

محـــاضرة الجلسة الخـــامسة

التنظيمـــات المهنية في المجتمع المدنـــي في لبنـــان

انطـــوان مسرّه

استاذ الجامعة اللبنانية

موجـــز :

ان دراسة وضع التنظيمات المهنية في لبنان وتطورها واختراقها لبنيات السلطة هي المدخل لاستكشاف امور متعلقة بفعالية المجتمع المدني ، ومدى التغيير الحاصل في تخطي البنى القائمة على خطوط تباين محض طائفية ، وحجم الحريات العامة ومسار الديمقراطية في لبنـــان .

الاطار القانوني للتنظيمات المهنية هو الدستور اللبناني الذي يقوم على احترام الحريات العامة (البند ج من المقدمة) وحرية تأليف النقابات والجمعيات عموما (المادة ١٣) . وقانون العمل يكرس حق تشكيل النقابات (الباب الرابع) . وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على احترام حقـــوق المواطنين بتشكيل النقابات . لم يبرم لبنان هذه الاتفاقيات بعد ، الا ان أحكامها أصبحت متبعة في كل البلدان .

ما هي الاشكالية التي تطرحها التنظيمات المهنية في اطـــار مفهوم المجتمع المدني في لبنان ؟

١ ـــ التنظيمات المهنية كتعبير عن روحية الميثاق اللبنانـــي ومقاومة المجتمع المدني لنظام الحرب . كانت سنة ١٩٨٧ ، نتيجة تفاقم الظروف المعيشية ، الاكثر تعبيرا عن مقاومة المجتمع المدني

لنظام الحرب . في ١٩٨٧/١١/٩ اخترق متظاهروا الاتحاد العمالي العام خط التماس المتحف ــ البربير . آتى العمال من بيروت الغربية وبيروت الشرقية وتجمعوا أمام المجلس النيابي ليدوسوا خط التماس ويقدموا للطبقة الحاكمة البرهان على ارادة العيش المشترك . التظاهرة المزدوجة التي نظمها الاتحاد العمالي العام ، بناء على توصية المؤتمر الوطني للنقابات ، تعدت طابع الاحتجاج السياسي والمطالبة الاجتماعية ، الذي حاول قادة الاتحاد اضفاءه عليها ، وارتدت صفة اللقاء . لم يجد رئيس الاتحاد ، انطوان بشاره ، الكلمات المعبرة عن شعوره ازاء ما حدث . « لم أر كهذا ابدا » ، هذا ما قاله في وصف العناق بين العمال ، عندما التحمت التظاهرتان الاثنتان في شطري العاصمة . لكن الصحافة التي عودتها الحرب الطويلة على نشر العناوين الكبيرة عن أهوال المعارك ومفاجآت القتال ، دفنت اخبار الحركة النقابية في الصفحات الداخلية . نشر في الصفحة السابعة من احدى الصحف اليومية الكبيرة ، « الخبر الذي يحمل العنوان التالي : اليوم اضراب الاتحاد العمالي العام » ، بينما امتد هذا الاضراب الشامل على مدى ثلاثة ايام .

ويذكر أيضا اضراب نقابتي الصحافة والمحررين لثلاثة ايام في ١٧ ــ ١٩٨٧/٩/١٩ لمعارضة التعديات على الحرية الصحافية .

وجرت الانتخابات في المجالس النقابية انسجاما مع روحية الميثاق الوطني . انضمام المواطنين للمؤسسات النقابية والمهنية هو تعبير عن الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للبنانيين . مجالس النقابات ومجالس ادارة الشركات الكبرى مؤلفة من اعضاء مسيحيين ومسلمين انسجاما مع روحية الميثاق الوطني . قرر مجلس نقابة المحامين تأجيل الانتخابات النقابية سنة ١٩٨٦ لان النصاب لم يكتمل بسبب اقفال المعابر . رفض العديد من المحامين الذين قدموا الى قصر العدل تسجيل اسمائهم بانتظار حضور زملائهم من المنطقة الشرقية . يقول نقيب المحامين عصام كرم : « لاحظت ارادة لدى المحامين الحاضرين بان لا يكتمل النصاب بمشاركين من لون واحد مما يؤكد قناعتي بأن نقابة المحامين حريصة على وحدتها » . ان

النصاب الضروري هو ١٣٥٠ محام على الاقل . ويقول نقيب المحامين : « لم أمنع اجراء انتخابات ١٩٨٦ . ان المحامين لم يريدوا ذلك حرصا على مصلحة النقابة والبلد » . ان انتخابات نقابة محامي بيروت في ١٩٨٧/١١/١٥ تشكل نموذجا لروحية الميثاق اللبناني . وانتخب محامو الشمال مجلسهم انسجاما مع روحية المشاركة . وجرت الانتخابات كذلك لمجلس مستخدمي الصارف . وجددت الجمعية العمومية لنقابة المحررين في ١٩٨٧/١٠/٢١ لثلاث سنوات ولاية مجلسها .

وتظهر التحقيقات الميدانية حول مواقف العمال اللبنانيين واراؤهم بين ١٩٨١ و ١٩٨٧ ، وفي أقصى ظروف الحرب ، ان « اللبناني التوافقي » ، بين الطبقة العمالية ، هو ركيزة المجتمع .

٢ ــ استقلالية التنظيمات المهنية بالنسبة الى السلطة المركزية والقوى الحزبية . تحاول القوى الحزبية المبنية على خطوط تباين محض طائفية استيعاب التنظيمات المهنية أو تسييس تحركها . ابرز ظاهرة مقاومة نقابية مباشرة تجاه عملية الاستيعاب برزت في اضراب ٦٠،٠٠٠ معلم سنة ١٩٨٧ ، كانت ١٩٨٧ سنة مسعى النقابات لتحقيق استقلاليتها عن القوى الحزبية المسيطرة . وظهر مسعى من قبل التنظيمات المسلحة لانشاء نقابات على أسس مذهبية ولرعاية هذه التنظيمات ، لكن هذه المساعي لم تفلح .

يشكو بيان الاتحاد العمالي العام في ١٩٩٤/٦/٦ من تدخل الحكومة في الحياة النقابية وذلك ، « باضافة بعض الاسماء الى الوفد العمالي الذي سيشارك في أعمال منظمة العمل الدولية » معتبرا ذلك « استمرارا للتدخل اللامشروع في الشؤون الداخلية للحركة النقابية » . تتخذ محاولة السيطرة على النقابات ابعادا تهدد المسار الديمقراطي .

ان التنظيمات المهنية هي في وضع أفضل من الاحزاب السياسية . ان وضع الاحزاب السياسية هو وضع طلاق مع قواعدها السابقة . ولا يستطيع أحد ، نتيجة التغيرات الحاصلة

داخل الاحزاب في انتفاضات متتالية ، تحديد ماذا يعني الحزب الفلاني (أو ما بقي منه) وماذا يعني الانتماء الى حزب .

تعاني التنظيمات العلمية التي تتخذ منحا مهنيا ، كجمعيات لبنانية لعلم الاجتماع ، أو علم السياسة ، أو التربية أو غيرها ، أو الهيئات التي تمثل العاملين في الادارة العامة أو الجامعة اللبنانية أو المدارس الرسمية ، من مداخلات سياسية ومحاصصات وتوازنات تعطل دورها العلمي . والسبب في ذلك ان الاستقلالية العلمية لم تنضج بعد بشكل كاف في المنطقة العربية . وعلى العكس الجمعيات العلمية التي تتجنب الطابع النقابي هي أكثر فعالية وانتاجا . يفترض ذلك شروطا انتقائية للانتساب اليها .

٣ ــ امكانية اختراق التنظيمات المهنية للبنية الحزبية التقليدية . تظهر الدراسات حول البنية الاجتماعية للمجلس النيابي اللبناني والحكومات غياب التنظيمات المهنية عن التمثيل السياسي . تحتكر التنظيمات المبنية على خطوط تباين طائفية هذا التمثيل . طرحت منذ العشرينات مسألة تمثيل القطاعات المهنية في المجالس النيابية .

قد يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنوي انشاؤه المدخل الى مشاركة التنظيمات المهنية على مستوى السلطة السياسية . نصت وثيقة الوفاق الوطني تاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢ تحت عنوان « انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية » على ما يلي : « ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأمينا لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات » .

٤ ــ **التثقيف النقابي من منطلق حقوق الانسان** . تبدو قضية حقوق الانسان في لبنان وكأنها مستوردة لانه لم يتم دراستها في التاريخ اللبناني المعاش . لا تنفذ قضايا حقوق الانسان في ادراكنا الا من خلال التاريخ اللبناني لحقوق الانسان . من يعرف ورده يوسف ابراهيم التي استشهدت في حزيران ١٩٤٦ في مظاهرة لعمال التبغ ؟ لم نتوصل الى الوضع الحالي في قانون العمل الا من خلال جهاد نقابي طويل .

مراجـــع مختـــارة

— Jacques Couland, **Histoire du mouvement syndical au Liban.** (1919-1946), Paris, Editions sociales, 1970, 454 p.

— الياس البواري ، **تاريخ الحركة العمالية والثقافية في لبنان** ، بيروت ، الفارابي ، ١٩٨٧ ، ٣ اجزاء .

— نيودور هنف : **لبنان : تعايش في زمن الحرب** (من انهيار دولة الى انبعاث امة) ، نقله عن الالمانية موريس صليبا ، بيروت ، دار لحد خاطر ، ١٩٩٣ ، ٨٣٢ ص.

— جوزف مغيزل ، « كل محاولة للسيطرة على النقابات عمل مخالف للديمقراطية » ، الوكالة الوطنية للاعلام ، ١٩٩٤/٢/١٦ .

— Pierre Rondot, « La théorie de la représéentation professionnelle au Liban de 1919 à 1939 », **Annales de la Faculté de Droit de Beyrouth,** 1954, pp. 267 - 290.

— Clément Henry Moore, « Le système bancaire libanais. Les substituts financiers d'un ordre politique », in **Monde arabe Maghreb - Machrek,** no. 99, janv. - mars 1983, pp. 30 - 46.

— Lrène Sabbagh, **La politisation de l'action syndicale. Le cas de l'année 1987,** Beyrouth, mémoire de maîtrise en Science politique, Université Saint-Joseph, 1989.

— Antoine Messarra, **Théorie générale du système politique libanais,** Paris - Cariscript, Beyrouth - Librairie Orientale, 1994, 406 p.

— Ghassan Slaiby, « Les actions collectives de résistance civile à la guerre », ap. Fadia Kiwon (dir.), **Le Liban aujjourd'hui,** Paris et Beyrouth, Cermoc, CNRS éditions, 1994, 296 p., pp. 119 - 136.

تعقيب الاستاذ عمـــر زيـــن

عضو مجلس نقابة المحامين في بيروت

ان البحث القيم الذي قدمـــه الاستاذ **انطوان مسرة** عـــن « **التنظيمات المهنية في المجتمع المدني في لبنان** » وخاصة في مقدمته وضع هذه التنظيمات في اطارها الدستوري والقانوني والاجتماعي الصحيح . غير أن البحث جاء مقتصرا على عمل هذه التنظيمات المهنية في فترة زمنية حديثة (من عام ١٩٨١ حتى تاريخه فقط) وتناول نشاط النقابات العمالية التي أفردت لها الهيئة المنظمة للندوة حلقة خاصة بها ، كما أن البحث لم يتناول التنظيمات المهنية جميعهـــا وتاريخها ودورها في المجتمع المدني في لبنان . من ذلك نرى أن نبدي بعض الاقتراحات التي تساهم الى حد ما في اغناء موضوع البحث .

كان من الضروري جدا أن يتناول البحث دور المنظمات المهنية في المجتمع المدني في لبنان قبل الاحداث المؤلمة التي مرت على لبنان واثنائها وبعدها . خاصة وأن دور هذه المنظمات كان فعالا وكبيرا في القضايا القانونية والمهنية والوطنية والحريات الاساسية وحقوق الانسان وتأكيد سلطة القانون .

فنقابة المحامين في بيروت أسست عام ١٩١٩ وهي الرائدة في قبول قيد المرأة كمحام ، وفي الغاء الطائفية من انظمتها وانتخابات مجلسها وفي تعزيز حصانة المحامي ووضع قانوني تقاعد المحامين والصندوق التعاوني كما ساهمت في وضع مشروع دستور لبنان لعام ١٩٢٦ وساهمت في معركة الاستقلال ودعم حكومة بشامون فنالت وسام الجهاد الوطني ، واشتركت في التشريع اللبناني بـ اعتبار نقيب المحامين كان عضوا استشاريا في لجنة الادارة والعدل البرلمانية وبعد وقف العمل بهذا النص بدأ رئيس لجنة الادارة والعدل باحالة

مشاريع القوانين ذي الطابع الهام ، الى مجلس نقابة المحامين علما أن نقيب المحامين عضوا في لجنة تحديث القوانين ونقابة المحامين وهي العين الساهرة على تأكيد تعزيز القضاء واستقلاله واحترامه وصيانته ، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وصيانتها .

وان المسؤولية الوطنية والتمسك بمبادىء الديمقراطية التي تتحلى بها نقابة المحامين في بيروت حافظا على وحدتها خلال الاحداث حيث كانت الانانيات الشخصية والحزبية والطائفية تقف على عتبتها ولا تتعداها فبقيت واحدة من المؤسسات المهنية التـــي ساهمت مساهمة فعلية في الحفاظ على لبنان ، وما انتخابات مجالسها التي كانت تجري في أدق الظروف وأصعبها الا تعبيرا متجذرا عن الروح الديمقراطية وفي أفكار وتصرفات أعضائها لتبادل السلطة النقابية بالاقتراع الحر ، كما قامت نقابة المحامين في بيروت بحمل قضية لبنان الى مؤتمرات المحامين العربية وهي من مؤسسي اتحاد المحامين العرب — وكذلـــك الى مؤتمرات المحامـــين الدولية والاقليميـــة U.I.A. و F.B.I. .

ولا بد من الاشارة الى أن النقابات المهنية الاخرى المهندسين والاطباء والصحافيين والمحررين وأطباء الاسنان والصيادلة ساهم كل بدوره في نشاطات عديدة وطنية ومهنية ونقابية كان لها الاثر البالغ في تماسك المجتمع المدني اللبناني قبل الاحداث وابانها وبعدها ولا مجال لذكرها تفصيلا اذ أن معركة الحريات الصحافية ، والحريات الاساسية ، وحرية الفكر والرأي والتعبير واحترام الرأي الاخر كان لنقابتي الصحافة والمحررين منذ الاستقلال حتى اليوم المواقف المشرفة في كل مرة كانت تستهدف هذه الحريات لتقييدها أو تحجيمها أو الغائها ، وبعد بدء مسيرة السلم الاهلي في لبنان وبدء مسيرة الانماء والاعمار فان التنظيمات المهنية ، وكل في مجال مهنته بدأ في تنظيم صفوفه وتأهيلها بما يتوائم مع المرحلة الجديدة ، كما بدأت كل منظمة من المنظمات المهنية بوضع البرامج الاستراتيجية والتنفيذية للمهن التي تمثلها وفي علاقتها مع المؤسسات الاخرى وذلك بعد درسها لاثار الاحداث على أوضاعها المهنية والنقابية ودورها الطليعي في اعادة بناء لبنان بشرا وحجرا .

هذا وان اشارة الاستاذ **انطوان مسرة** الى أن في انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مدخلا للمشاركة في التنظيمات المهنية على مستوى السلطة السياسية لكن يجب أن لا ننسى بأن هذه النقابات مثلت بأفراده منها في كل المجالس النيابية وبكثافة وكان لذلك أثره البارز في الحياة المدنية اللبنانية ، كما انه يقتضي الاشارة الى حدث نقابي مهم وهو انشاء اتحاد النقابات المهنية الحرة عام ١٩٩٢ الذي يمكن أن يلعب دورا مهما في ا لمستقبل القريب .

وفي الخلاصة اننا نريد لبنان دولة مؤسسات ، والمنظمات المهنية عماد هذه المؤسسات وهي الرائدة في قيادة المجتمع المدني اذا ما أصابت في تحديد آثار الاحداث على هذا المجتمع وتعيين الحلول المناسبة للنهوض العام .

محاضر الجلسة السادسة

التنظيمات النقابية العمالية والمجتمع المدني

د. يوسف الجباعي

العلاقة بين التنظيمات النقابية والمجتمع المدني هي علاقة تلازم ديناميكي ، فهذا بدون هيئات طوعية ، متعددة ، وقادرة على التعبير والتأثير ، يعتبر شعارا زائفا ، وتلك بدون مثل الديمقراطية وضماناتها العملية تغدو مجرد واجهة من واجهات السلطة القائمة .

ان فحص هذه العلاقة التلازمية ، الحية ، يستدعي اولا تقديم بعض التوضيحات السريعة المتعلقة بالمفاهيم المستخدمة ، ثم ابراز الخصائص الجوهرية لتشكل المجتمع المدني والتنظيمات العمالية في لبنان ، وأخيرا التعرف على حدود وامكانات هذه العلاقة في الظروف الراهنة .

اولا — المنطلقات النظرية :

١ — **مفهوم المجتمع المدني :** المعنى الابرز في هذا المفهوم هو معنى المشاركة الجماعية ، الاختيارية ، المنظمة ، في المجال العام بين الافراد والدولة (١) .

اطار هذه المشاركة هو الهيئات غير الحكومية ، المستقلة عن السلطة ، والعاملة في المجالات المختلفة (الاقتصادية والمهنية ، والاجتماعية ، والسياسية ... الخ) من اجل اهداف وقيم وقوانين سلوكية تأتي في طليعتها الديمقراطية والليبرالية والعدالة الاجتماعية.

وتستوجب التسامح حيال آراء الاخر وتصرفاته ، والتقبل الايجابي للتنوع الديني والثقافي والاثني .

المجتمع المدني هو من المفاهيم الرائجة حاليا . ويجرى استخدامه في المجتمعات الصناعية وغير الصناعية . الا ان نشأته الاولى مرتبطة بالتحولات الكبرى التي عرفها الغرب الرأسمالي بثورته الصناعية وما رافقها من نشوء طبقات وفئات اجتماعية جديدة ، وببروز الدولة القومية وتعزيز دورها ، ونمو المدن ، وظهور التنظيمات الاجتماعية المتنوعة ، وتطور المشاركة الديمقراطية ... الخ وهو بحكم هذه النشأة ، في تجربة حضارية رائدة ومهيمنة ، صار البعض يعتبره الانموذج والمقياس ، ويحكم من خلاله على رقي الامم وقابليتها للتطور . وقد أدى هذا المنطق غير العلمي الى تبرير المواقف التعصبية لبعض الباحثين الغربيين ، كما أعاق تقدم البحث في خصوصية المجتمعات غير المصنعة ، ومن ضمنها مجتمعاتنا العربية .

تجدر الاشارة أيضا ان المجتمع المدني ليس كلا متجانسا بل هو ، عدا مواجهتهللدولة ، يتضمن في داخله تنظيمات مختلفة ، ومتصارعة في بعض الاحيان ، تبعا لاختلاف الولاءات والمصالح الثنوية . ولعل في هذا الاختلاف وتلك المواجهة يكمن سر التطور .

هذا بشكل عام ، ولكن كيف تبدو صورة المجتمع المدني في بلدان العالم الثالث ؟ الخطوط البارزة في هذه الصورة هي أولا الثنائية القائمة ما بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث وتداخلهما في بنية اجتماعية واحدة ، وانعكاس ذلك على تكون الجماعات والهيئات والمجتمعات المحلية . ومن خطوطها أيضا النمو المشوه للاقتصاد والدولة ، وظاهرة التبعية للدول المتقدمة ، وتسلط الزعيم الفرد ، أو العائلة ، أو مجموعة من العسكريين على الحكم . وكان ذلك نتيجة للغزو الاستعماري وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة . الا انه يجب الا نغفل خطوطا اخرى في هذه الصورة هي خطوط المقاومة الثقافية والسياسية حفاظا على الهوية الوطنية . وبناء التنظيمات الحديثة المتلائمة مع نمو المشاركة الاجتماعية

والديمقراطية . وبالطبع فان المشاركة الاجتماعية المقصودة هنا هي المشاركة الطوعية التي تستهدف تحقيق المطالب ، وتأسيس أنماط جديدة من التفكير والتصرف انسجاما مع معتقد تغييري .

٢ — مفهوم التنظيم النقابي : يمكن اعتبار التنظيم النقابي مؤسسة اجتماعية مهنية ينشئها العمال في ظروف تاريخية واجتماعية ونضالية محددة ، بقصد الحفاظ على حقوقهم ، وتأمين مصالحهم ، وتحسين شروط عملهم وحياتهم ، والاسهام في حل المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم ، والتعبير عن تطلعاتهم نحو مجتمع أفضل . من حيث الانتساب الى هذه المؤسسة فان العمال ينتسبون اليها بصفتهم الفردية ، الطوعية ، وبمعزل عن الفروقات المتعلقة بالدين . او المذهب ، أو العنصر ، أو الجنس ، أو المنشأ ... الخ ولهم ملء الحق في الانسحاب منها متى شاؤا . ومن حيث اسلوب العمل والادارة فانهم يتبعون الاسلوب الديمقراطي ، وهم اخيرا يعتبرونها حجرا في بناء اتحادي متكامل .

ان هذا التعريف المجرد الموضوع بهدف اجرائي ، على طريقة الانماط المثالية ، والمستخلص من وقائع وتجارب نقابية عديدة ، والمعبر عن رؤية معينة للحركة النقابية ، لا يفيدنا الا كأداة لمقاربة الواقع واجراء الدراسات الميدانية . ولكن عند التدقيق في هذا المفهوم للتنظيمات العمالية تبين لنا ان اطاره المرجعي هو التجارب الحاصلة في الرأسماليات الاوروبية حيث تم فرز واضح للطبقات والصراعات الطبقية ذات الوجوه الايديولوجية المتعددة ، وحيث انتزعت حقوق للعمال وكرست بصورة شرعية ، وحيث انشئت صيغ متعددة للتنظيم وللمشاركة الاجتماعية ، وتحددت ادوار وحدود للدولة وأجهزتها ... الخ وعند النظر في نشوء الحركات العمالية وتطورها في بلدان العالم الثالث ومقارنة سماتها المميزة بما يطرحه هذا التعريف من « مواصفات » تقفز الى أذهاننا على الفور أوجه الخلاف نظرا لما نعرفه عن هذه البلدان الزراعية أصلا من تأثير للعلاقات والتركيبات التقليدية في أنظمتها المستحدثة سواء كانت ليبرالية أم اشتراكية وكذلك ما نعرفه عن التنوعات والالتباسات في التكوينات العائدة الى المجتمع المدني .

ثانيا ــ نشاة المجتمع المدني والتنظيمات النقابية في لبنان

١ ــ نشاة المجتمع المدني : لا نستطيع التحدث عن مجتمع مدني لبناني قبل انشاء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ ، واصدار الدستور عام ١٩٢٦ . قبل ذلك كان لبنان جزءا من السلطنة العثمانية يسوده النظام الاقطاعي وتتعدد فيه الولاءات الطائفية والعشائرية والمناطقية . وعلى الرغم من بعض مظاهر الاحتكاك بالغرب (المؤسسات التعليمية والتجارية) الا ان المجتمع بقي على توازنه التقليدي في الادارة والانتاج والتكافل الاجتماعي .

في مرحلة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ ــ ١٩٤٣) جرت تحولات مهمة في حياة المجتمع اللبناني . فعلى صعيد التشكل الاقتصادي الراسمالي اتسع السوق المحلي ، وزاد نفوذ الرأسمال الفرنسي ؛ واعطي لبيروت وظيفة المركز المالي والتجاري وحلقة الوصل مع الداخل العربي . وعلى الصعيد الاجتماعي اشتدت حركة النزوح الريفي ، ونمت المناطق الحضرية ، وبرزت فئات اجتماعية جديدة . وعلى الصعيد السياسي بدأ يتولد وينمو بين المجموعات والطوائف اللبنانية احساس مشترك بنوع من الولاء الوطني تتوج باعلان الاستقلال عام ١٩٤٣ . وفي هذه الفترة أيضا نشأت التنظيمات النقابية والحزبية والجمعيات الاهلية .

وهكذا في اقل من ربع قرن أصبح لبنان ذا وجه ليبرالي ولكن توازنه بقي قائما على أسس تقليدية .

في البيان الوزاري لاول حكومة استقلالية كتب رياض الصلح « ان ساعة الغاء الطائفية ستكون ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان » . وقد برهنت الاحداث اللاحقة ان هذه الساعة لم يحن أوانها بعد (٣) .

ما زال المجتمع اللبناني حتى اليوم مزيجا من البنى التقليدية والحديثة ، الا ان الاولى هي الحاسمة لانها تطبع المواطن اللبناني بطابعها ، وهو يدين لها بالولاء اكثر مما يدين لوطنه ودولته . اما البنى الحديثة فان تأثيرها ضعيف اجمالا ، وهي محكومة بالاولى .

من هنا يميز بعض الباحثين بين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي ويرى ان المجتمع المدني في لبنان ما زال قيد التشكل (٤) . ولاكمال الصورة نضيف ان الدولة اللبنانية ذاتها ما زالت مشروعا للانجاز ، فهي بعد أحداث ١٩٥٨ ومجيء اللواء شهاب بدت مشروعا لاستكمال الاستقلال وتحصينه بالانماء . وهي بعد الحروب المتتالية منذ ١٩٧٥ تستعاد من جديد لتوفير الامن واعادة الاعمار ، وتحرير الارض المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي . ونضيف أيضا ان الدستور على الرغم من التعديلات التي ادخلت عليه ما زال نوعا من التسوية الطائفية ، وان المجلس النيابي هو للتمثيل الطائفي أكثر مما هو للتشريع الوطني ، العصري ، وان الزعامات التقليدية هي اكبر من التنظيمات الحزبية . اما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فان « المعجزة الليبرالية » ، بفعل ظروف الحرب ولاسباب بنيوية أيضا ، اصبحت في أزمة وعاجزة عن معالجة التضخم وانعكاساته على القدرة الشرائية للاجراء عموما ، وعاجزة عن تجديد دورها كما في السابق . وانعكس هذا الوضع على التركيب الاجتماعي والمهني فخف وزن الطبقات المتوسطة وساءت أحوال الطبقة العاملة حتى بلغت حدود الفقر المدقع .

اما الوجه الاخر لليبرالية ، الوجه السياسي والثقافي والاعلامي، وخصوصا الوجه الوفاقي والعيش المشترك بين الطوائف ، فان مؤشرات كثيرة تدل على ان مقتضيات بناء الدولة واستعادة دورها وهيبتها ، ناهيك عن استعادة الاراضي المحتلة ، باتت تتخذ كحجة أو تبرير للحد من الحريات العامة أو لجم حركة التنظيمات المدنية . وسنعود الى بحث هذه النقاط بعد قليل .

٢ ــ نشاة التنظيمات النقابية العمالية : في هذه النشاة يبرز اتجاهان في فهم النقابة وادائها لدورها : الاتجاه الاول غير واضح المعالم ولا نملك عنه الا القليل من المعلومات ، ويمكن ملاحظته مع تحرك قامت به جمعية عمال السكك الحديدية وقوبل بالعنف من قبل القوة الفرنسية عام ١٩١٩ . وفي نفس السنة نعرف ان لجنة « كينغ كرين » الاميركية التي جاءت لاستطلاع رأي اللبنانيين

بالانتداب قد قابلت « اتحاد العمال العام » ، فأبدى هذا الاتحاد موافقة على الانتداب الفرنسي . وبعد عامين (١٩٢١) ظهر حزب العمال العام في لبنان الكبير « بقيادة بعض الوجهاء » . وفي عام ١٩٢٣ أسس أحد المغتربين العائدين الى زحلة نقابة عمالية نشطت في المجال الثقافي .

اما الاتجاه الثاني فكان واضح المعالم والمقاصد ويتمثل بنقابي شيوعي هو فؤاد الشمالي الذي اشترك عام ١٩٢٤ بتأسيس « النقابة العامة لعمال الدخان في لبنان » ومركزها بكفيا ، وكذلك بتأسيس الحزب الشيوعي اللبناني الذي كان يحمل اسم « حزب الشعب اللبناني » .

اذن في العشرينات من هذا القرن برزت الفكرة النقابية بتأثيرات خارجية اولا وتداخلت مع المستجدات السياسية منذ البداية كما انها أخذت طابع الجمعية المختلطة أو الجمعية الثقافية قبل أن تأخذ مضمونا اجتماعيا وطبقيا محددا .

بعد صدور الدستور عام ١٩٢٦ وحتى اعلان الاستقلال عام ١٩٤٣ جرت تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية كان الاثر البالغ فيها لدور الانتداب الفرنسي ، اما النقابات فكانت محظرة ، وكانت تقابل تحركاتها بالقمع والاعتقالات واثارة الفرقة الطائفية .

على الرغم من موقف السلطة الانتدابية المعادي للنقابات تمكنت هذه الاخيرة من تثبيت وجودها واقعيا . وفي التحركات التي كانت تجرى من أجل الحريات واستقلال البلاد والجلاء كانت المشاركة النقابية ناشطة خصوصا في المؤتمر الوطني عام ١٩٤٣ .

في عام ١٩٤٦ ، ومع صدور قانون العمل ، أصبحت النقابات تحظى بالاعتراف الرسمي والقانوني بعد أن كانت من الجمعيات الخاضعة للقانون العثماني الصادر في آب ١٩٠٩ . كأن هذا الاعتراف جاء تتويجا لنضال عمالي ووطني ، ايذانا بانفتاح افق واسع على الحرية والعالمية (٥) .

ان تشكل النقابات وفاقا مع القانون اصطدم بعقبات وردت في القانون نفسه ، كما اصطدمت بممارسات السلطة المعادية للديمقراطية والحريات طيلة العهود الاستقلالية وحتى يومنا هذا . ولا داعي لشرح النواقص الواردة في هذا القانون . يكفي التذكير بعناوينها وهي :

- استثناء بعض فئات العاملين من أحكام القانون .
- مسألة الترخيص المسبق للنقابات .
- التحديد الضيق لمهمة النقابة .
- الاشراف الانتخابي والمالي على النقابات (٦) .

اما مواقف السلطة المعادية للنقابات فقد عبرت عن نفسها منذ البدء باعداد قانون العمل عام ١٩٤٥ بمعزل عن مشاركة ممثلي العمال . ثم بالسعي لتقسيم الحركة العمالية عن طريق قيام « جبهة العمل » ووقوفها في وجه الاتحاد العام للنقابات الذي كان يعبر عن وحدة الحركة النقابية آنذاك . سلسلة هذه المواقف طويلة ، ولم ننس بعد المحاولة الاخيرة لتجميع بعض القادة النقابيين خارج الاتحاد العمالي العام وتجنيدهم لافشال تظاهرة ٢٦ نيسان ١٩٩٤ .

ثالثا — التنظيمات النقابية والمجتمع المدني في المرحلة الراهنة

ما تقدمنا به حتى الان هو رسم خلفية نظرية وتاريخية لمقاربة موضوع العلاقة بين التنظيمات النقابية والمجتمع المدني . واذا كانت المتطلبات الشكلية للعرض قد أظهرت طرفي العلاقة وكأنهما منفصلان الا ان واقع الامر هو غير ذلك ، فالتنظيمات النقابية هي جزء من المجتمع عموما ومن المجتمع المدني خصوصا ، وباعتبارها كذلك فاننا سنعمد في هذا القسم الى طرح بعض الاسئلة التي يمكن أن تساعدنا على فهم دينامية هذه العلاقة وجلاء بعض جوانبها .

السؤال الاول هو : اذا كانت المشاركة الاجتماعية الحرة هي

القاعدع الاساسية في حياة المجتمع المدني فأين التنظيمات النقابية من هذا الامر ؟

السؤال الثاني هو : اذا كانت تشكيلات المجتمع المدني حريصة على أخذ مسافة من الدولة حفاظا على استقلالها فكيف يبدو الوضع من هذه الناحية على الصعيد النقابي ؟

السؤال الثالث هو : اذا كان المجتمع المدني في لبنان ما زال قيد الشكل الى أي حد تعكس التنظيمات النقابية في داخلها صورته والى أي حد تتجسد فيها قيمه ؟

السؤال الرابع هو : اذا كان المجتمع المدني يتشكل من هيئات متقاربة في أهدافها العامة فما هي علاقة التنظيمات النقابية بهذه الهيئات ؟

١ ــ المشاركة النقابية : يمكن النظر الى هذه المشاركة من زاوية اضطلاع العمال ، والاجراء عموما ، وتنظيماتهم النقابية بدور على مستوى مؤسسات العمل ذاتها (المشاركة في رسم السياسة واتخاذ القرارات) ، كما يمكن النظر اليها من زاوية اسهام النقابات في بحث وتقرير السياسات الوطنية المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والصحية والتعليمية ... الخ .

(أ) المشاركة في مؤسسات العمل : يعرف « غي كير » هذه المشاركة بأنها « انجاز للاجراء من شأنه تعزيز الطابع المؤسسي لعلاقات العمل ، وتجسيد المبادىء الاصلاحية في وقائع ملموسة ، والتمكن من الاطلاع على المعلومات والاشتراك في الادارة وتأمين التمثيل الرسمي » (٧) لقد طبقت المشاركة العمالية في ادارة المؤسسات الاقتصادية الى هذا الحد او ذاك ، ونالت ما نالت من الرفض والتأييد .

في هذا السياق نتساءل هل نضجت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في لبنان لتقبل مثل هذه الفكرة ؟ وهل التحول الديمقراطي الاجتماعي داخل مؤسساتنا الاقتصادية مهمة واقعية ومطروحة على بساط البحث ؟

لعله من المفيد هنا ، وقبل اعطاء جواب على هذه الاسئلة ، التذكير بالخصائص الاولية للمؤسسات الاقتصادية الخاصة والرسمية في لبنان ، بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية تبرز الخصائص التالية :

ــ مفهوم المؤسسة ما زال يرتبط بمفهوم الملكية الخاصة كما في القرن الماضي .

ــ المؤسسة لم تدخل بعد عصر الصناعة المتطورة تقنيا واداريا وبالتالي لم تضغط الظروف بعد لاعطاء دور بارز للمدراء والاختصاصيين والعمال .

ــ المؤسسة يغلب عليها الحجم الصغير ، وعلاقات العمل الاولية .

ــ ويغلب عليها الطابع العائلي والطائفي والمحلي .

اما المؤسسات الرسمية فانها منحازة الى اصحاب رؤوس الاموال والمنفذين ولا تتوانى عن التدخل السافر في الشؤون النقابية وبالتالي فانها ضد أي مشاركة للنقابات في مؤسسات العمل .

في ضوء هذه المعطيات هل يمكن الحديث عن المشاركة ؟

بعض النقابيين ، منذ مطلع السبعينات ، طرح الفكرة بالنسبة للمصالح والمؤسسات العامة والمستقلة وبقي الكلام في حدوده . والان تطرح الفكرة في ظروف اعادة بناء الدولة والاقتصاد ، والدعوة الى التخصصية ... الخ تطرح الفكرة عرضا ولا تشكل محور اهتمام مركزي أو جاد .

لم تتبلور المشاركة في هذا المجال بعد كمطلب اداري أو عمالي . انها امنية جميلة تقف دون تحقيقها حواجز موضوعية واخرى ذاتية .

(ب) المشاركة في الشؤون العامة : وهي ذات شقين : شق حقوقي أساسي يتعلق بمواطنية العمال ، وشق اجتماعي تمثيلي

يتعلق بحضور التنظيمات النقابية ودورها في المجالس والهيئات واللجان التي ترسم السياسات العامة في البلد .

— في الشق الاول تبرز عناوين مثل الديمقراطية ، والتمثيل النيابي ، والحريات التي ضمنها الدستور . وتبرز بخط عريض الحريات النقابية .

عندما توصف الديمقراطية عندنا بأنها شكلية فذلك يعني ان مضمونها ما زال طائفيا وعائليا ومناطقيا متمازجا أيضا مع تقسيمات وتراتبات طبقية أساسها المال والنفوذ الاقتصادي ، والتمثيل النيابي هو أيضا كذلك . اما التشكيلات الحديثة فهي محكومة بأوضاع داخلية وميزان قوى لا يسمح لها بمد نفوذها الى المجلس النيابي حتى الان . وفي الانتخابات الاخيرة (١٩٩٢) خير شاهد على ما نقول .

على صعيد الحريات النقابية كنا أشرنا الى القيود التي وضعها قانون العمل أمام العمل النقابي ، نضيف الى ذلك الان ان النهج الرسمي في التعامل مع النقابات كان منذ فجر الاستقلال نهج التدخل والهيمنة ، وشق الصفوف وشرذمة العمال في نقابات متخاصمة . وأخيرا تميز هذا النهج « بتفريخ » النقابات ، وتركيب الاتحادات لاضعاف الاتحاد العمالي العام والنيل من وحدته .

وفي العام الماضي طرحت وزارة الشؤون مشروعا لاعادة تنظيم الحركة النقابية بدا منه ان السلطة ما زالت حريصة على الامساك بزمام العمل النقابي في لبنان والتحكم بتوجهاته ومساراته . لقد اعتبر النقابيون ان هذا المشروع ينافي الحريات النقابية ويتعارض مع الاتفاقات الدولية بينما اعتبرت الوزارة ان مشروعها هو لمنع الفوضى والاستغلال من جهة ، ولتشجيع الوحدة الوطنية والانصهار الاجتماعي والنقابي من جهة اخرى .

— اما الشق الثاني المتعلق بدور التنظيم النقابي على الصعيد الوطني سنكتفي بابراز بعض العناصر على وجه السرعة .

* الموقف من الحرب : وقف الاتحاد العمالي العام صفا واحدا ضد هذه الحرب التي لا مصلحة للشعب اللبناني ولا للعمال فيها . حافظ على وحدته ودعا الى وحدة الارض والشعب والمؤسسات ، والى مواجهة المعتدي الاسرائيلي في الجنوب وفي غير الجنوب .

* ملاحقة القضايا المعيشية الملحة في خضم أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة تزيد كل يوم اعداد الفقراء والمهاجرين ، والعاطلين عن العمل والمنحرفين ، وتعمق الهوة بين الغنى الفاحش والفقر المدقع . في هذا المجال يؤدي الاتحاد العمالي العام دورا يجعله لاهثا ابدا وراء لقمة عيش لا تدوم ، ومحذرا دوما من سياسة أهل الحكم وحكماء النظام الاقتصادي الحر .

* المشاركة في رسم السياسات الوطنية : لم تكن المشاركة النقابية على هذا الصعيد مقبولة رسميا الا في حدود ضيقة . ولعل المثل اليتيم الذي يستحق أن يذكر هو المشاركة في ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي . وهنا اختلف تقويم القادة النقابيين أنفسهم لدورهم في تسيير هذه المؤسسة . فبعضهم يرى ان المشاركة يجب أن تستمر وان كانت النتائج دون مستوى الطموح . والبعض الاخر يرفض شهادة الزور ، والتلهي بالقشور . ويدعو الى كشف المستور والتصدي لمحاولة النظام استيعاب الحركة النقابية وامتصاص فعاليتها في هذا المجال .

عدا ذلك فان البعض ينتظر تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعول عليه كثيرا . والبعض الاخر لا يتوقع منه اي شيء .

وفي جميع الاحوال فان هذا المجلس العتيد ، وان كان دوره استشاريا فقط الا ان انشاءه ضروري لتثبيت مبدأ المشاركة الاجتماعية وايصال صوت العمال الى السلطات المسؤولة والرأي العام .

٢ ــ التنظيمات النقابية والدولة : بعد توضيح النهج الذي سارت عليه الدولة في محاولاتها لتحجيم التنظيمات النقابية هل تمكنت هذه التنظيمات من أخذ مسافة من الدولة ، وتحصين استقلالها ، وترسيخ وحدتها ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تقتضي توضيح عدة نقاط : اولها الوحدة النقابية من خلال انشاء الاتحاد العمالي العام ، وثانيها تأمين الاستقلال المالي ، وثالثها التعددية السياسية والايديولوجية ضمن النقابات ، ورابعها وعي القاعدة العمالية على مصالحها وقضاياها ، وخامسها التوافق النقابي حول استراتيجية العمل ومن ضمنها مسألة التعاطي مع السلطات الرسمية .

لن يتسع المجال ، بالطبع ، لتفصيل كل هذه النقاط لذلك سنكتفي ببحث النقطة الاولى المتعلقة بالاتحاد العمالي العام نظرا لاهميتها التاريخية والراهنة .

في أواخر الاربعينات بدأ صعود البورجوازية المالية ، والنمو المتسارع لقطاع التجارة والخدمات مما زاد اعداد المستخدمين والموظفين ، بينما كانت الصناعة ضعيفة وكذلك العاملون فيها . اما النقابات فكانت منضوية تحت لواء اتحاد العمال والمستخدمين في لبنان الذي ناصبته السلطة العداء .

في هذا السياق انشئت « جامعة نقابات العمال والمستخدمين في لبنان » سنة ١٩٤٨ بتشجيع من السلطة لتحل محل الحركة النقابية « اليسارية » ، وترفع على انقاضها راية الاعتدال ، والنقابية الحرة ، والتفاهم مع السلطة . وفي الاتجاه نفسه تم الترخيص عام ١٩٥٢ لاتحاد جديد هو « اتحاد النقابات المتحدة » الذي يضم فئة مميزة من الاجراء (المصارف ، المرفأ ، الريجي ، الكهرباء ، السكك الحديدية) وتحتل مواقع القيادة فيه نخبة من ذوي المناصب الرفيعة. وفي عام ١٩٥٤ انفصل عن « الجامعة » اربع نقابات شكلت « اتحاد النقابات المستقلة » وفي عام ١٩٥٦ اعطي الترخيص الرسمي لاتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الشمال .

هذا الخط النقابي المرتكز الى قوى اجتماعية لصيقة بفعاليات الادارة والاقتصاد والسلطة عبّر عن تآزر عناصره ، وتقارب غاياته ، من خلال انشاء « الاتحاد العمالي العام في لبنان » في ٣٠ نيسان ١٩٥٨ وكان قوامه : الجامعة ، النقابات المتحدة ، ونقابات الشمال . ثم انضمت اليه اتحادات اخرى .

في الطرف الاخر من حلبة الصراع الاجتماعي النقابي (والسياسي أيضا) كانت تقوم نقابات يسارية ، أو بصورة ادق بوجهها قادة ذوو ميول شيوعية ، أو اشتراكية ، أو بعثية ، أو ديمقراطية وطنية ، وتحاول أن تجسد خطا اخر في مرحلة تميزت بالصراع العقائدي والتغيرات الاقليمية ، والمحاولات الدؤوبة لاحكام القبضة الاجنبية على لبنان والمنطقة العربية .

لم يسمح للنقابات اليسارية في بيروت وصيدا ان تأخذ شكل الاتحاد المعترف به رسميا . ولكنها أعطت لنفسها هذا الشكل واخذت تتحرك باسم « النقابات المنفردة » أو باسم « كتلة نقابات الجنوب » . وتمكنت عام ١٩٦٢ من ايجاد غطاء سياسي ، رسمي ، لها هو « جبهة التحرر العمالي » التي يعود الفضل في انشائها الى وزير الداخلية آنذاك المرحوم كمال جنبلاط .

في الخمسينات وحتى عام ١٩٦٦ استمر التناقض قويا . والانقسام شديدا في واقع الحركة النقابية اللبنانية . وبلغ الصراع أعلى ذروة له في ذلك العام حيث اعطيت النقابات « اليسارية » الترخيص لانشاء الاتحاد الوطني للنقابات واتحاد نقابات الجنوب » و « اتحاد المصالح المستقلة » .

في ظل الشرعية ، وتحت ضغط الظروف الاقتصادية والمعيشية والعمالية ، بدأ الصراع النقابي الداخلي المكشوف يخف مفسحا في المجال للغة المصلحة المشتركة والحوار وضرورة توحيد الصف في مواجهة المشكلات ومخططات أرباب العمل . ضمن هذا المناخ انعقد عام ١٩٦٧ المؤتمر العمالي العام الذي حضره ممثلون عن مختلف التشكيلات والاتجاهات النقابية في لبنان ، وتكوّن المجلس الاعلى

للنقابات كخطوة معبرة عن التضامن والاتحاد ، وكاطار للحوار وتنسيق المواقف والتحركات . وبعد ثلاث سنوات ، أي عام ١٩٧٠ ، أصبح الاتحاد العمالي معبرا عن الوحدة العمالية وناطقا باسم النقابات جميعا ، بعد أن انضمت اليه جميع الاتحادات (٩ اتحادات) وارتضته اطارا جامعا ، مرنا ، تتعاون فيه وتتنافس في آن معا لتحقيق الاهداف التالية :

— التعاون بين الاتحادات لرفع مستوى العمال مهنيا واجتماعيا .

— تطبيق القوانين التي ترعى علاقات العمل والسعي لاستصدار تشريعات اقتصادية واجتماعية تؤمن مصالح العمال وتحقق العدالة .

— المشاركة الفعلية في رسم السياسة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية .

لقد ترجم الاتحاد هذه الاهداف الى برنامج عمل طموح سنة ١٩٧٠ . وقام بحركات هامة لتنفيذ بنوده ومع نشوب الحرب تركز الاهتمام على القضية الوطنية بالاضافة الى القضية المعيشية . وهو اليوم يركز على هذه القضية الاخيرة والخطيرة مع الدفاع عن الحريات العامة والحريات النقابية .

استنادا الى ما تقدم يمكننا أن نستخلص ما يلي :

— الاتحاد صيغة توافقية أو تسوية فوقية أساسها التعددية النقابية والسياسية ويمكن أن نضيف أيضا الطائفية .

— لقد ولد الاتحاد فئويا ثم تحول الى اطار جامع للعمل المشترك .

— وحدة الاتحاد لا تستند الى قاعدة صلبة ، وهي قائمة على توازن هش .

— لم يتوصل الاتحاد بعد الى صياغة هيكلية جديدة من صنعه

وتعبيرا عن واقعه وتطلعاته ، ما فعله حتى الان هو رد الاخطار التي يعتبرها قائمة في الهيكلية المقترحة من وزير العمل .

وشهد هذا العام ، ومنذ انتخاب المجلس التنفيذي الجديد للاتحاد عام ١٩٩٣ انقساما واضحا ، ومحاولات للتقسيم ، واعطاء رخص لاتحادات نقابية جديدة موالية للسلطة . وبات من الواضح تماما وجود فريق من « القادة » النقابيين متحالف مع السلطة ضد الاتحاد العمالي العام .

بناء على ما تقدم يمكن الوصول الى النتيجة التالية :

ما زالت التنظيمات النقابية اللبنانية معرضة لتدخلات السلطة نظرا لتناقضها الداخلية وعدم ترسخ وحدتها .

٣ — الوضع الداخلي للنقابات : اذا كانت المشاركة الديمقراطية هي السمة البارزة للمجتمع المدني فكيف تبدو هذه المشاركة الديمقراطية داخل التنظيمات النقابية ذاتها ؟

لا بد من الاشارة أولا الى أن تلمس الديمقراطية النقابية ، والتحقق من وجودها يجب الا يكتفي بالانظمة والتركيبات الشكلية ، ولا في ادارة الاختلافات والتناقضات ضمن الجهاز النقابي بل يتضح أكثر من خلال المشاركة المؤسسية في اتخاذ القرارات وفي التفاعل الايجابي بين المشروعات المتعددة للمناضلين النقابيين ، وفي برامج العمل المعبرة عن الاهداف النقابية وفي طرق تنفيذها .

في ضوء هذه الخلاصة سنرى اين هي المشاركة النقابية الديمقراطية في واقع التنظيم النقابي اللبناني ، وما هو حجمها وتأثيرها .

ان المشاركة النقابية في لبنان ضعيفة وذلك انطلاقا من المؤشرات والمعطيات التالية :

١ — تصريحات القادة النقابيين أنفسهم عن ضعف مشاركة الاعضاء في تحمل المسؤولية وبالمقابل تصريحات الكوادر النقابية عن

استئثار القادة بزمام السلطة وعدم افساح المجال لاشراك الاجيال الجديدة في تحمل المسؤولية .

ب ــ ضعف الصفة التمثيلية للنقابات والاتحادات النقابية (والصفة التمثيلية هنا تعني الوجود المنتظم للتجمع النقابي ، وحيازته على تمثيل ٦٠٪ من الاجراء المسددين اشتراكاتهم) . وكذلك انخفاض المعدل العام للانتساب النقابي قياسا على مثيله في الدول الاخرى .

ج ــ تشرذم الحركة النقابية (أكثر من ٢٠٠ نقابة و ٢٢ اتحادا) وضعف الهيكلية الممثلة بالوضع الراهن الاتحاد العمالي العام بما هو اتحاد كونفدرالي ، توافقي ، فوقي .

د ــ ضعف النشاط النقابي « القاعدي » فمشاركة الاعضاء تبقى محدودة على الرغم من التحركات التي نشهدها . لان هذه التحركات غالبا ما تقرر أو تلغى دون مشاركة فعلية ومستمرة للقاعدة العمالية .

هذه المعطيات العامة تجعلنا نتساءل عن حقيقة الديمقراطية في التنظيم النقابي اللبناني ذاته ، واذا حاولنا الغوص في التفاصيل على مستوى نقابة أو اتحاد نقابي معين تنكشف أمامنا المشكلة حين نلاحظ انخفاض نسبة الاعضاء العاملين ومشاركتهم خصوصا في النقابات المهنية والحرفية . وليس الامر ، على مستوى المجالس التنفيذية ، أفضل حالا فلا جمعيات عمومية تعقد ، ولا لجان مساعدة تنشط ، ولا توزيع عادل للمهمات ، ولا برامج عمل مدروسة ومتابعة كما ينبغي . اما القادة خصوصا المؤسسون ، فانهم يمسكون باطراف اللعبة كلها ويلعبون أحيانا لعبة الزعيم المحلي التقليدي . وفي وضع كهذا يصبح الولاء والاداء متلونين بلون القائد ، ويضيق هامش الديمقراطية والمشاركة ويقل دور المراقبة والمحاسبة .

اما تكوين الكوادر والقادة الجدد الذي يعتبر من مهمات الديموقراطية وتعبيرا عن المشاركة فانه لا يشكل هما حقيقيا لعدد كبير من القادة النقابيين .

٤ ــ العلاقة بين التنظيمات النقابية وهيئات المجتمع المدني الاخــرى :

اذا كان بالامكان تصنيف الهيئات الطوعية الى هيئات تعبير ، أي هيئات تسعى الى اشباع حاجات ورغبات اعضائها ، وهيئات تأثير ، أي هيئات تسعى الى تغيير المحيط الاجتماعي ، فان التنظيمات النقابية تعتبر من الصنف الثاني ، وبالتالي فانه من المتوقع أن تكون علاقتها مع الهيئات الاخيرة أقرب وأشد من علاقتها مع الهيئات الاولى .

فكيف تبدو هذه العلاقة ضمن الواقع اللبناني :

أ ــ على صعيد الهيئات الطوعية التي تعنى بالخدمات على اختلاف أنواعها فان العلاقة قد تكون عضوية كما هو الحال بالنسبة لبعض الاتحادات التي تنشيء لها تعاونيات (كتعاونية الاتحاد الوطني وتعاونية اتحاد الجنوب مثلا) أو قد تكون محلية تمليها اعتبارات التنسيق الدائم أو المواقف بين الجماعات المنظمة في المدينة أو المجتمع المحلي . على هذا المستوى يسعى كل اتحاد الى نسج علاقة من هذا النوع اما اثباتا لحضور ، واما سعيا وراء فائدة . اما على مستوى الاتحاد العمالي العام وعلاقته بتجمعات الهيئات العاملة في الخدمة الاجتماعية فان التعاون أو التنسيق لم يتجسد عمليا بحسب معرفتنا في برامج عمل أو مواقف صريحة .

ب ــ على صعيد الهيئات الطوعية ذات الافق الاجتماعي التغييري فان بالامكان تسجيل علاقات تعاون وتنسيق ، ولكن ليس بصورة دائمة ومنظمة ، بين الاتحاد العمالي العام وتجمع الهيئات والجمعيات الثقافية في لبنان ، والمجلس النسائي اللبناني ، وكذلك بينه وبين جمعيات فاعلة ولها بعد اقليمي ودولي كالجمعية اللبنانية لحقوق الانسان ، وجمعية تنظيم الاسرة . والاتحاد يقيم علاقة تعاون قديمة مع مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية التي يدخل ضمن اهتماماتها التدريب النقابي والتعاوني ، والتثقيف المدني والديمقراطي . ويمكن أن يكون هناك هيئات ومؤسسات اخرى قد

تعاونت الى هذا الحد او ذاك مع التنظيمات النقابية ولكننا لا نملك معلومات عنها .

الخلاصة التي ينبغي التركيز عليها هنا هي ان علاقة النقابات مع هذه الهيئات التغييرية ما زالت علاقات ظرفية ولم تأخذ بعد طابعا ثابتا ومؤسساتيا ومع ذلك فانها هي التي تنم عن الوعي على أهمية التضامن والعمل المشترك من أجل تعزيز قيم المجتمع المدني .

وعلى هذا الصعيد أيضا لا بد وان نتوقف بصورة خاصة عند العلاقة بين التنظيمات النقابية والاحزاب السياسية نظرا لما يكتنف هذه العلاقة من تداخل ، ومن التباس وتناقض في بعض الاحيان .

بشيء من الاختصار والتبسيط يمكن وصف هذه العلاقة كما يلي :

— تسعى الاحزاب السياسية الى احتلال مواقع لها ضمن التنظيمات النقابية ، وغالبا ما تنشيء ضمن أجهزتها مكتبا عماليا أو مصلحة للعمل لتحقيق هذه الغاية . وبعض القادة النقابيين يصل الى مراكز حزبية عليا . كما ان بعض الاعضاء الحزبيين توكل اليهم مهمة العمل الحزبي ضمن النقابات . هذا التشابك قد يبدو من الامور الطبيعية في نظامنا اللبناني القائم على التعددية السياسية والنقابية ، ولكن اذا دققنا في الواقع نلاحظ ان الممارسات السياسية والحزبية ضمن الاطار النقابي تؤدي في ظروف معينة كالانتخابات ، والموالاة للسلطة القائمة ، والحصول على تراخيص نقابية جديدة ، الى نوع من الشرذمة النقابية . وهنا لا يكون التنافس حول مشاريع وهموم عمالية بقدر ما يكون التنافس على الغلبة والنفوذ الحزبي .

— تسعى النقابات الى كسب تأييد الاحزاب في تحركاتها المطلبية ، وهذا أمر طبيعي أيضا الا ان هذه الاحزاب عندما تكون سلطة فعلية على الارض ، كما هو الحال عندما تحولت الاحزاب الى ميليشيات اثناء الحرب ، أو عندما تغدو شريكا في السلطة ، كما هو الحال في المرحلة الراهنة ، فان موقف هذه الاحزاب يصبح سلبيا تجاه الحركة النقابية ولا تطرح ساعتئذ العلاقة الا في المستوى

السياسي كما لو ان التنظيمات النقابية هي التعبير عن المعارضة السياسية وان تزيئت بزي الحقوق الاقتصادية المعيشية .

— نتيجة التغيرات اللبنانية المحلية الناتجة عن الحرب ، وكذلك التغيرات الاقليمية والدولية ، تأثرت العلاقة بين الاحزاب السياسية والنقابات ، ومن مؤشرات هذا التأثر :

* نشوء تنظيمات نقابية جديدة تابعة لبعض الاحزاب السياسية المعروفة بلونها الطائفي أو المذهبي .

* ضعف اليسار النقابي ذى الوجه العلماني .

* خلو الساحة العامة من معارضة حزبية جدية وفاعلة ، وبالتالي افتقاد الحركة النقابية لامكان الاستفادة من دعم نسبي كان يأتيها من حركة التغيير السياسية .

— ان المعركة التي يخوضها الاتحاد العمالي العام في الوقت الحاضر تدور حول محورين :

الديمقراطية والحريات النقابية وحماية الوضع النقابي من التدخلات السلطوية ، هذا من جهة ، وتحسين الشروط المعيشية للاجراء وعدم تحميلهم اعباء السلم كما حملوا اعباء الحرب من جهة ثانية .

وفي خضم هذه المعركة الصعبة تلتقي بعض أحزاب المعارضة ، كل لاعتباراته الخاصة ، مع المطالب النقابية وهذا الالتقاء يعرض الاتحاد العمالي العام لتهمة تسييس المطالب والانسياق وراء أهداف وتجاذبات سياسية تتخطى دوره وحدوده .

في ضوء هذه الاعتبارات يمكننا أن نفترض ان العلاقة بين التنظيمات النقابية والاحزاب السياسية ، خصوصا فيما يتعلق بقيم المجتمع المدني وتعزيزها ، غير مستندة حتى الان على توافق أو عمل مركزي منسق . وربما من المفيد ان نشير هنا الى ان الاهداف السامية لكلا الطرفين لا تبتعد أبدا عن مبادىء الحرية والديمقراطية

والعدالة الاجتماعية الا ان الممارسات هي التي تبتعد في كثير من الاحيان بفعل الانقسامات والنزاعات التقليدية والمستحدثة .

الخلاصة :

ان العلاقة التي تربط الحركة النقابية بحركة التطور الاجتماعي الاشمل باتجاه لبنان ديمقراطي ، وحر ، وعلماني ، هي محصلة للظروف التاريخية والتركيبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطبع هذا البلد بطابعها الخاص . والقراءة الاولى لهذه الظروف والتركيبات في ضوء المفاهيم التي اعتمدناها تجعلنا نفترض ان الحركة النقابية اليوم ، وعلى الرغم من أزمتها الداخلية ، هي عنوان الصراع من اجل قيم المجتمع المدني السياسية ، والاجتماعية ، والاعلامية ، والمتمثلة بالحرية والعدالة ، ويأخذ هذا الصراع معنى عميقا في المرحلة الانتقالية التي تتم فيها عملية تدجين كبرى للبنان وللمنطقة تحت غطاء النظام الاقليمي الجديد .

— الحـــواشي —

١ — ابراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، من أبحاث « ندوة الدولة والمجتمع المدني في بلدان افريقيا الشمالية والشرق الاوسط » التي عقدت في الرباط بالمغرب خلال ١٣ و ١٤ كانون الاول ١٩٩٣ برعاية فريدريش ايبرت .

٢ — A. MEISTER, «Vers une sociologie des associations», Ed. Economie et Humanisme, Paris, 1972, p. 18.

٣ — في التعديلات التي ادخلت على الدستور عام ١٩٩٠ ، وفي المادة ٩٥ منه اشارة واعدة الى تشكيل هيئة وطنية تكون مهمتها وضع مرحلية لالغاء الطائفية في لبنان .

٤ — فاديا كيوان « المجتمع المدني والدولة في لبنان » ، من أبحاث الندوة التي عقدت في الرباط والمذكورة آنفا .

٥ — جاك بيرك في تقديمه لكتاب جاك كولان « الحركة النقابية في لبنان » ، تعريب نبيل هادي ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٤ ص ٨ — ٩ .

٦ — انظر دراستنا « الاحكام الخاصة بمنظمات العمل وأصحاب الاعمال في لبنان والبلاد العربية » في مجلة « الشؤون الاقتصادية » التي تصدرها غرفة التجارة والصناعة في الجنوب ، عدد نيسان ١٩٩٤ .

٧ — G. CAIRE, « les syndicats ouvriers », P.U.F., Paris 1971, p. 400 - 406.

٨ — J. CHARRO, « Le syndicalisme et le Droit syndical au Liban », Ed. de l'A.G.E.L. Universite Lyon II, p. 204 - 210.

تعقيب الاستاذ ياسر نعمة

الامين العام للاتحاد العمالي العام

على محاضرة الدكتور يوسف جباعي :

« التنظيمات العمالية في المجتمع المدني »

بداية لا بد لي من التأكيد ــ وموضوع ندوتنا هذه « التنظيمات النقابية والعمالية والمجتمع المدني » ــ على أن ذلك المجتمع وتلك النقابات لا يمكن أن تنشأ بمعزل عن تشوهات التركيبات الاقتصادية الاجتماعية وبالتالي السياسية في أي بلد من البلدان ، ويحتاج بنا الوقت الى الكثير من النضال والعمل الدؤوب لازالة ما علق من تلك التشوهات في بنية المجتمع المدني والنقابات العمالية ، وهكذا هي الحال عندنا في لبنان .

لقد شدد الدكتور جباعي في محاضرته على الحرية والديمقراطية كلبنة أساسية من لبنات قيام المجتمع المدني والنقابات العمالية ، ونحن كاتحاد عمالي عام لا نتفق مع ما ذهب اليه الدكتور جباعي في ذلك وحسب ، بل ونعتبر أن الحرية والديمقراطية مسألة شرطية لقيام ذلك المجتمع بدوره في البناء الوطني وكي تتمكن النقابات العمالية من أن تكون فعلا النواة الصلبة في ذلك المجتمع .

واعتقد ان مشكلتنا في لبنان تكمن في أن المجتمع المدني فيه يحمل من ادران المجتمع السياسي اللبناني الكثير من المعوقات التي حالت دون تأسيس مجتمع مدني على غرار المجتمعات الاخرى في البلدان المتقدمة .

وغني عن القول أن الطائفية التي كانت وما تزال مع الاسف الى حد كبير ايديولوجية النظام السياسي اللبناني لعبت دورا مفصليا في منع ائتلاف فئات الشعب اللبناني على اختلاف انتماءاتها على

قاعدة الولاء للوطن ، وأدت في ما أدت اليه الى اختلال كبير في تركيبة ذلك المجتمع وفي تركيبة النقابات العمالية على حد سواء .

ودائما كانت السلطة هي الراعي لتلك التركيبة الهجين التي نشعر نحن كنقابيين بوطأتها السلبية في مسار عملنا النقابي والنضالي من أجل دفع الحركة النقابية في الاتجاه الذي يصون مصالح العمال والفئات التي تمثلها الحركة النقابية ، لا بل أن السلطة كانت في أحيان كثيرة هي المتسبب في قيام مثل تلك التركيبات مع كل ما تتركه تلك الممارسات من آثار مدمرة لبنية الحركة النقابية والمخاطر التي تنطوي عليها تلك الممارسات على الصعيد الوطني العام ، وما نشهده اليوم من سياسة منهجية ضد الاتحاد العمالي العام كصيغة على هشاشتها احيانا — كما أشار الدكتور جباعي — ولست في حاجة الى أن اضيف أسبابا الى ما عرض وعرضت ، أن السياسة تلك ليست موجهة كما نعرف الى قيادات معينة في الحركة النقابية أو الى نقابيين بالذات بقدر ما تستهدف كخطة مبرمجة أسس الاتحاد العمالي العام لشرذمة الحركة النقابية وتعطيل كل دور لها آنيا وفي المستقبل في عملية اعادة الاعمار وبناء الاقتصاد الوطني وبالتالي في أن يكون الاتحاد كما كان خلال ا لاحداث ركيزة أساسية من ركائز المجتمع المدني الذي نطمح دائما أن يكون القاطرة العمالية والشعبية في السبيل الذي يؤدي الى تحرير الارض وبناء المجتمع السليم والمتقدم .

كان يمكن بكل بساطة اذا ما كانت الدولة تسعى فعلا الى ترسيخ الوحدة الوطنية واعادة بناء الوطن على أسس أكثر تماسكا أن تتيح للاتحاد العمالي العام الذي عبر في خلال ستة عشر عاما من الحرب ودائما عن شرائح واسعة في المجتمع اللبناني ورفض أن ينساق لكل الدعوات الطائفية والمذهبية التي كانت طافية على السطح ، أن تتيح للاتحاد استكمال ذلك الدور في مرحلة السلام واعادة البناء .

نحن في الاتحاد العمالي العام في لبنان لا نظن أبدا أن سياسة الدولة الراهنة على صعيد تعاطيها مع النقابات واتحادهم العمالي العام هي فقط وليدة مقولة الدولة العاجزة عن تلبية المطالب العمالية

والشعبية لاسباب تتصل بالعجز المالي المشكو منه ، بل لضرب مصداقية الاتحاد العمالي العام والحركة النقابية أمام الرأي العام كخطوة أساسية لشل فعاليته واقعاده عن دوره وما تراه من محاولات تجميع « الخردة » النقابية لاعطائها دورا انفصاليا سواء في دعمها حيث هي في مؤسسات نقابية تلاشت مقوماتها وفقدت صفتها ، أم من خلال تفريخ نقابات لا عمال لها أساسا ، وتنصيب قيادات طارئة على العمل النقابي ولا ترتبط بالعمل المأجور أحيانا كثيرة ، كل هذا يندرج تحت هدف أساسي لا يطال الاتحاد العمالي والنقابات العمالية فقط بل في محاولة لمنع تبلور مجتمع مدني يقوم على أسس غير طائفية وغير مذهبية ويلعب دوره في الحياة السياسية العامة في البلاد على غرار ما هو قائم في المجتمعات المتقدمة .

ان أخطر ما توجهه في هذه الحلقة الجهنمية هو التضييق على الحريات واستخدام أساليب بوليسية ضد مؤسسات من طبيعة ديمقراطية لم تألف هذا النوع من التعامل مع السلطة الا في فترات الانتداب الفرنسي ثم في المراحل التي كان وأد الحريات فيها الاسلوب الافضل لبعض الحكومات التي تعاقبت على السلطة في السابق ، واذا ما خيرنا نحن كحركة نقابية بين المطلب المعيشي الاجتماعي وبين الحرية والديمقراطية لاخترنا بلا تردد الحرية والديمقراطية ، ولا أقول هذا لكي أكرس مقولات ليبرالية رأسمالية استخدمت ضدنا كحركة شعبية من قبيل الحق الذي يراد به باطل بل لاؤكد على أن سلاح الحرية والديمقراطية الذي كلفته حركة حقوق الانسان وكل المواثيق الدولية بما في ذلك اتفاقيات العمل الدولية وأخصها الاتفاقية رقم ٨٧ كخيار بالاولوية لانه المدخل الاساسي للمطالبة بحقوقنا والحصول عليها .

لقد مر الاتحاد العمالي العام بتجربة فريدة وتاريخية في لبنان عندما بلور حركة مدنية مهمة في أبعادها الا وهي المؤتمر النقابي الوطني الذي كان شكلا من الاشكال التنظيمية الذي استقطب كل النقابات العمالية والمهنية والهيئات والتنظيمات النسائية والطلابية وغيرها ، وتمكن هذا المؤتمر من قيادة المجتمع المدني في أحلك الظروف

والاوقات عندما كانت البلاد تعيش حالة الحرب وترزح تحت أثقال الشعارات والممارسات الطائفية والتقسيمية والاحتكارية في آن .

أما اليوم وبعد أن توحدت السلطة الشرعية واستعاد الوطن مؤسساته الدستورية وتحطمت المعايير والغيت البوابات بين المناطق فلا يعني ذلك أبدا ان السلطة هي البديل الاوحد عن اطلاق حركة الاتحاد العمالي العام لتتفاعل مع كل أنشطة المجتمع المدني في لبنان من موقع المعارض للسلطة اذا ما استوجبت الظروف المعارضة ومن موقع التنبيه للحاكم اذا ما ذهب شططا في حكمه ، ومن موقع المناضل ضد أصحاب السلطة والسلطويين اذا ما اساؤا حق السلطة .

من هنا فان وزارة العمل المعنية المباشرة بالنقابات العمالية ودائما ليس من موقع الوصاية عليها ، يجب أن تقلع فورا عن ان تكون رأس حربة في تقسيم الحركة النقابية وفي التدخل في شؤونها الداخلية وفي انتخابات هيئاتها ومجالسها وأن تكف عن استخدام نقابيين لا يفهمون لغة التقاعد عن العمل النقابي ولا يأخذون بها رغم تقادمهم في السن ، ولا يقيمون مقاما لما يعنيه استخدامهم في هذا الدور من تدمير للحركة النقابية وللمطالب الشعبية ، لا سيما وان تلك الادوات النقابية المترهلة لم تترك ارثا نقابيا يحتذى به ولا مأثرة تشخص اليها الانظار طيلة حياتهم النقابية التي بدأت بتلقيح وتوليد من فعل السلطة وبرعايتها المتمادية ، نقابيون ينكفئون حيث يجب أن يتقدموا لخدمة مصالح من اتمنوا على تمثيل مصالحهم ، ويظهرون كاحتياطي للسلطة عندما تنكشف هذه الاخيرة أمام الناس والرأي العام ، وهذا ما حدث خلال أشهر اذار ونيسان وايار وحتى هذه اللحظة بالتحديد !

لم يعد دور الحركة النقابية اليوم في البلدان المتقدمة مجرد دور مطالب بزيادة أجر أو تحقيق مكسب ، بل تنخرط هذه الحركة اكثر فأكثر في كل شؤون المجتمع والحياة العامة : تناقش الميزانيات وتتخذ موقعا منها ، لها رأي مسموع في الخطط الاقتصادية والانمائية في تلك البلدان وفي المشاريع ذات الطابع الاجتماعي ، ونحن اذ نتفق مع الدكتور جباعي حول ما أشار اليه لضآلة تمثيل الاتحاد العمالي

العام في اللجان والهيئات المعنية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، لكننا نلفت الانتباه الى انه حتى تمثيل الاتحاد العمالي العام في مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تم الاخلال به منذ البدء اي منذ العام ١٩٦٥ وحتى اليوم من خلال كسر التوازن داخل مجلس الادارة في الصندوق اذ كان التحالف بين ممثلي أصحاب العمل والدولة يحول وما يزال يحول دون ادخال أي تعديلات على قانون ونظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نلمس نحن كعمال بأن لنا مصلحة فيه ، ولم تكتف الدولة فقط بالاتيان في كل مرة برئيس للمجلس يمثل اصحاب العمل أو يمثلهم بغطاء الدولة التي اختارته بل وذهبت الى حد تعيين ممثلين للعمال دون الرجوع الى هيئاتهم ! وقد وصل الحد وللمرة الاولى في تاريخ الحركة النقابية اللبنانية الى أن تتقدم الحركة بشكوى مباشرة الى منظمة العمل الدولية لرفع العسف والتدخل اللذين تمارسهما السلطة ضد الحريات النقابية .

ومن غرائب الامور ان قيادة الاتحاد العمالي العام الحالية دعمت شكوى كانت قد تقدمت بها القيادة السابقة للاتحاد في اذار من العام ١٩٩٣ ضد وزارة العمل ووزير العمل بالذات ، والمؤسف ان تلك القيادة باتت الان حربة من حراب الوزير والوزارة تنغز بها الجسم النقابي والعمالي وتحولت في أقل من عام من موقع المدعي الى موقع المدعى عليه من قبل الاتحاد العمالي العام نفسه بعد أن خذلت في انتخاباته الاخيرة مع من خذل من المتدخلين .

لن أطيل عليكم القول وسأختم بايجاز وبتحديد واضح ومباشر :

ان ما نراه اليوم مما سبق ذكره من تدخل وتآمر واجراءات سلطوية لا يستهدف الحركة النقابية فقط بل سيطال في فترة لاحقة بالتأكيد وفي ظل هذا الخواء السياسي وخنوع السياسيين القاتل كل هيئات المجتمع المدني هيئة بعد هيئة وليس النقابات وحدها .

الجريمة تكتمل الان وبوقاحة جارحة الامر الذي يتطلب ومن دون أي تأخير عملية استنهاض واسعة لكل الهيئات المعنية في سبيل الدفاع عن الحرية والديمقراطية وأساسها الحركة النقابية .

أيها السادة :

مهما تزايدت الضغوط ، لن نقبل كاتحاد عمالي عام أن تغتصب حريتنا تارة بداعي الوضع السياسي السائد في البلاد ، وطورا بداعي التطورات في المنطقة ، والغرض من كل ذلك واحد هو وضع اليد على الحركة النقابية وشل قدراتها واخضاعها لمشيئة وهوى الحكـــام .

اننا نعلـــن ونؤكد تمسكنا بحقنا التاريخي وحقنا في ولـــوج المستقبل ، فحرياتنا جـــزء من مبررات وجودنا ولن نتنازل عنهـــا وسنقاوم مهما كلفنا الامر .

محاضرة الجلسة السابعة

الاحـــزاب السياسيـــة في المجتمـــع المدنـــي

د. ياسين عساف

الاحزاب هي صيغة تنظيم الفئات السياسية واطلاق ارادتها في الحياة الوطنية .. وهي من انساق التعبير الديمقراطي عن تلك الارادات .

ان الاحزاب في مجتمع ما هو معيار التنوع في وجهات النظر التي تدير شؤونه وتعبر عن مسائله .. وهو محدد أساس مـــن محددات احتفاظه بالحرية والحق في الاختلاف .

هل المجتمع اللبناني مجتمع أحزاب ؟

المجتمع اللبناني مجتمع طوائفي تحكمه مؤسسات الطوائف ، ومجتمع عوائلي تحكمه عائلات وبيوتات ومجتمع اقليمي مناطقـــي تحكمه وجهاء واقطاعيون ومجتمع تبادلي سلمي يحكمه التقاء مصالح رأس المال .

قبل الحرب كانت التجربة الحزبية قد بدأت تقترب من ساحات الوطن في الممارسة والتثقيف ولكنها لم تتمكن ، بما فيـــه الكفاية ، من استيعاب الناس وكسر انتماءاتهم الطائفية والعائلية والمناطقية والمصلحية .. نقول بما فيه الكفاية لان الحركة الحزبية سجلت اختراقات في جدار « النظام العصبوي » ــ الديني ــ العائلي ــ الاقليمي ــ ومهدت السبل أمام نشوء « النظام الوطني » .. ولكن في الحرب سادت « العصبية المسلحة » وأعاد نظام الحرب للعصبيات قوتها في تحديد مواقف المجتمع واتجاهاته العامة وساعد على انحسار

البعد الوطني في الخطاب والممارسة .. روابط الدين والدم والجوار قدمت نفسها وامكان تنظيم اجتماعي صلب تفرضه اعتبارات الحماية والامن .. فشهد المجتمع ورشات تحصين وتدشيم جغرافي — سياسي — ثقافي أسست مع الحرب وتوالي فصولها من «الاعتبارات» التي لا يجوز تخطيها .

نظام الحماية والامن الذاتيين أوصى للناس في اثناء الحرب انه يمتلك نماذج قيمية شاملة وضابطة ومتأهلة في بنية الجماعة ؛ الذهنية والنفسية ؛ وان التحرر من حاكميتها مناصرة مدمرة وان التنافس السياسي المنظم حتى داخل النظام نفسه مسألة ممنوعة .

وتجربة الحرب ، بقيادة الاحزاب ، دلت الى أن معظم اللبنانيين اصطفوا وراء « نظام الحماية والامن » (النظام العصبوي) وهو نظام عمق الانقسامات في داخل المجتمع وحد من الحريات في مناطق نفوذه وادار الصراع على قاعدة الانشطار الديني واحل في الناس روحا عدوانية وعدائية يشدها العنف والعنف المضاد .

وتجربة الحرب ، بقيادة الاحزاب ، كشفت مدى ضآلة الفكر السياسي الوطني الذي تحمله غالبيتها ومدى فوضاه وغموض فرضياته وتقلبات أحواله وأظهرت ، تاليا ، ان تلك الغالبية كانت تنظيمات صورية شخصانية يديرها زعيم أو رئيس أعلى أو امين عام أو معلم مع مجموعة أو شلة من الاذكياء والندماء والظرفاء يسمونها مكاتب أو مجالس سياسية أو قيادات عليا .. تلك المجموعات أو الشلل شكلت ، في معظم الاحزاب ، بنية فوقية بكل عناصرها الثقافية والتكوينية والعلائقية ومارست فاشيتها على ناسها والمجتمع .. كل ذلك باسم الانضباط ووحدة الصف وعدم السماح بالخروقات الغريبة .. وباسم الحفاظ على « نظام الحماية والامن الذاتيين » .

وبالنظر الى ما هو مستمر في مرحلة ما بعد الحرب يبدو ان النظام العصبوي لم يستهلك طاقته السياسية وقدرته الاجتذابية بدليل ان الافكار والممارسات المتطرفة والفئوية لم تتراجع حتى الساعة قيد مسافة تحدو على التفاؤل بانهياره في وقت قريب او

مدى منظور .. وعليه ، يخشى في المرحلة الراهنة من استمرار سيطرة الفكر الارتدادي الذي يحمل من « ارث الحرب » ما يجعل الاحزاب السياسية (الموجودة والموعودة) عاجزة عن اقتحام المستقبل بصلابة الواثق بضرورة ادخال المجتمع في « نظام وطني » ؛ او ما يجعلها مرتبكة في اتجاه الحسم بين «العصبية» و «الوطنية» .

اننا اليوم في مرحلة الارتباك واعادة التأسيس ، في منطقة الفراغ الذي أحدثه انكسار المشاريع السابقة وعدم امتلاك البدائل الواضحة التي تجعلنا نستشرق مستقبل الحياة الحزبية في المجتمع اللبناني فنسأل :

ما هو مصير الاحزاب في لبنان ؟

ثمة خوف يتراكم على الحياة السياسية في مجتمعنا ، وهو خوف تعددت أسبابه ... والنتيجة اقتراب بالحياة السياسية الى درجة الفتور وحتى الانعدام :

— قرف عام في « مزاج المجتمع » من السياسيين والسياسة نتيجة الحرب المدمرة والمكلفة وتهافت الشعارات وانفضاح الكثير من الاسرار والعديد من « القيادات » .

— مآزق الاحزاب التي قادت الحرب ، مآزق بنيوية وأخلاقية وسياسية ..

— الابصاء السياسي على الملف اللبناني بشقيه الداخلي والخارجي ..

— تمركز رأس المال في السلطة بدعم ميليشيوي واجهزة قمعية ..

— مفاوضات سلام موعود اسرائيلي — عربي فرضت قيدا على الحركة السياسية المناوئة ..

وان الاحزاب على تباين مواقعها وحدود الخسارات تبدو حاليا مشلولة القدرة على التحرك في اتجاه القضايا الوطنية والتأثير

فيها .. والمجتمع هو خارج الانتماء الحزبي وخارج السياسة كما تمارسها الاحزاب ..

ما هي نسبة اللبنانيين المنخرطين ، حاليا ، فيها ؟

ما هي نسبة المنخرطين فيها والمشاركين فعلا في الحياة الحزبية ؟

ما هي نسبة اللبنانيين المؤيدين لسياسات الاحزاب ؟

انها ، في راينا نسب متدنية .. وليس صحيحا أن يقال :

ان عدم وجود الاحزاب البديلة يعني استمرار في تأييد الاحزاب الموجودة .. فالتغيير يبدأ بالافكار وينتهي بالصيغ ..

عرف المجتمع انقلابات أساسية في المفاهيم والافكار وهي السبيل المنطقي لانتاج الصيغ الجديدة ... هذه الصيغ تبقى مشدودة الى اتجاهين في الخط البياني العام الذي أفرزته طبيعة المجتمع اللبناني ، اتجاه تفكيكي واخر توحيدي ..

المجتمع اللبناني مجتمع تركيبي . معقد قابل للتفكيك على أساس الجزئيات التي تكون بنيانه وهو كذلك قابل للتوحيد على أساس الكليات التي تكوّن بنيته .. هذه القابلية ، بثنائيتها ، تتيح المجال أمام العمل السياسي للذهاب بالمجتمع اما في اتجاه التفكيك واما في اتجاه التوحيد .. وطبيعة العمل السياسي محكومة بطبيعة تكوين الاحزاب التي تقوم به . وطبيعة تكوين الاحزاب تحدد دورها وموقعها في الاتي ..

ما هي طبيعة تكوين الاحزاب في لبنان ؟

هل هي جزئية ــ فئوية أو كلية ــ وطنية ؟

هل يتمكن الحزب المكون من الجزئيات من الارتقاء الى مستوى الكليات ؟!

المجتمع اللبناني يقدم لابنائه الجزئيات والكليات معا ويترك لهم حرية الاختيار في العمل السياسي بين هذه وتلك .. فالمسؤولية ليست مسؤوليته في ترجيح الجزء على الكل بل مسؤولية الاحزاب التي لم تستند الى الكل بنية ومكونات .. وتاليا ، ليس من الصواب أن يقال : المجتمع اللبناني تركيب طائفي لا ينتج سوى قوى سياسية طائفية ..

العلة ، اذا ، ليست في بنية مجتمعية ــ طوائفية آسرة بل انها في عجز الاحزاب عن مغادرة الجزئيات والدخول في الكليات على قاعدة ما يخترنه المجتمع من ديناميات تحول وتحويل .. فالمجتمع اللبناني ليس هو الوحيد المركب طائفيا .. ثمة مجتمعات كثيرة مركبة دينيا واثنيا وتمكنت الاحزاب فيها من مغادرة الانتماء الحكمي والآلي الى الجزء والدخول في الانتماء الطوعي ــ الارادوي والواعي الى الكل .. والا ما دور الاحزاب في مساعدة المجتمع على تظهير التحول وتأطيره وتفعيله ؟... وهذا ما كان ليتم الا على قاعدة النضال الحزبي الذي يستمد عناوينه والممارسة من قانون المصالح العامة والقيم المشتركة الذي تقوده أحزاب تدرك المعنى التاريخي لالتقاء مصالح الاجراء وتفاعل القيم في البنية الوطنية .

المجتمع اللبناني ، اذا ، ليس فريدا في تركيبه وهو لا يفتقر الى عمق وجداني أو ثقافي أو قيمي أو مصلحي جامع على الرغم مما يشهده من ارتجاجات أو تشققات في قشرته المرئية .. ان ما يوحد بين اللبنانيين هو أكثر بكثير مما يقسم أو يفرق بينهم .. والعلة هي في مقاربة عوامل التوحيد والتقسيم وفي استغلالها لتأسيس مشروع سياسي ما .. فالمجتمع يقدم للتوحيديين كما للتقسيميين أساس انبناء مشاريعهم السياسي وتسويغ ايديولوجيا التباين .. والمسؤولية هي مسؤولية الاحزاب في حسم الاتجاه .. والمسألة هي مسألة صراع بين احزاب تبحث عن الشرخ في المجتمع لتعميقه واحزاب تبحث فيه عن الالتحام لصونه وتثبيته .. وهنا تنبسط قاعدة الفرز بين حزب واخر ولا علاقة للمجتمع من حيث هو مركب في تحديد الارجحيات وتسويغ الغلبة ..

ان فهمنا لطبيعة اللبناني المركب وتبرئته من تهمة باطلة زينته للناس طائفيا ــ عصبويا غير قابل للاختراق ، يشهد لهما مسار الحركة السياسية ــ الحزبية منذ العشرينات حتى عشية اندلاع الحرب :

ــ مسار وطني اختزن حيوية العنصر اللاطائفي في المجتمع وفجرها من داخل الكيانات الجزئية وشدها الى حيوية الداخل السوري والعربي والبعد الاممي ..

ــ مسار فئوي ــ انكفائي اختزن حيوية العنصر الطائفي في المجتمع واحتجزها في داخل الكيانات الجزئية ساعيا اما الى الانعزال واما الى بسط هيمنة الجزء على الكل ..

ان مجتمع ما قبل الحرب عرف الحركة السياسية ــ الحزبية في اقصى انشداداتها بين الكيان الجزئي والكيان العام الى ان اشتدت مآزقه الداخلية ففقد قدرته على الاستمرار في ضبط هذا الانشداد اذ داخلته عناصر الخارج بقوة وفاقمتها .. وكانت الحرب وكان مجتمع الحرب أسقط الاحزاب جميعا في التجربة الصعبة وانتج من رحمها أو على انقاضها والهوامش حركات سياسية مذهبية وهيئات وقوى ومجالس وروابط وقيادات ميدانية من حجم المذاهب أو أقل منه بكثير اذ ان المذهب الواحد بات موزعا على قادة دساكر انتشاره والاحياء ..

مفاعيل المجتمع المذهبي ــ مجتمع الحرب الكامنة أو الباردة ــ كرست في نص انهاء الحرب وفي ممارسة انهائها وباتت المصالح المذهبية ــ المصالح الفئوية ــ مرجعيات الوصي والتصرف والمحاسبة ..

ومن أشد مفاعيله خطورة أن يجد اللبنانيون انفسهم في « وفاق الاخرين » في العراء التام مكشوفي الراس من غير سقف وطني أو حماية وطنية تدفع عنهم غيلان التفكيك في الداخل والخارج وفي مجتمع لم يصنع وفاقه وفي وطن نهائي على الورق ولكن بلا حدود أو بحدود

مرنة على الارض وفي دولة هشة التركيب وبلا هوية ودور ومضمون سوى ما بات يعرف بالدولة/الشركة ..

اما اليقين المتكون من عناصر هذا المشهد الدرامي المفجع والمظلم فهو ان المجتمع المدني لم يفقد حيويته السياسية ولم تنعدم فيه دينامية التغيير وايجاد الصيغ/البدائل ..

ان نظام الحرب حاصر المجتمع المدني من جهة ونظام السلم الذي تديره ذهنية اوليغارشيه يطارده ويضيق عليه حرياته ويمنع عنه حقوقه ويفرض على قواه حظرا سياسيا طويل الامد ، من جهة .. ولكن حركات الاحتجاج والرفض واسعة وناشطة لفك الحصار ووقف المطاردة ورفع الحظر ..

قد تنشأ أحزاب .. قد ترمم أحزاب .. لا فرق .. المهم أن تبقى الحركة السياسية/الحزبية المتنوعة والديمقراطية ناشطة تعدل نفسها بنفسها وتصحح مسارها بنفسها .. ويوم تنتهي الاحزاب في لبنان يكون اللبنانيون قد استسلموا لنظام قمعي يقتلع من مجتمعهم عصب الممانعة ويفقدهم حق النطق بقضيته والدفاع عنها ..

مجتمعنا مجتمع حريات وقضايا وان بدت فيه الممارسة الحزبية غير مكتملة الشروط والفعالية فهي تعالج بمزيد منها وليس بمنعها أو وقفها .. يتحدثون عن قانون جديد لتنظيم الاحزاب .. فهل يدور في اذهان البعض ان المجتمع اللبناني يتقبل قانون الطوارىء ؟!.

مطبعة جبرايل فغالي
تلفون : ٤٢٦٢٩٣/٩٤